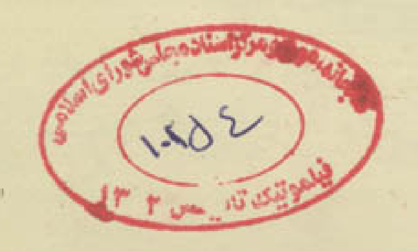
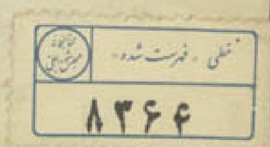
فوائد الضیائیة شرح کافیه

جامی







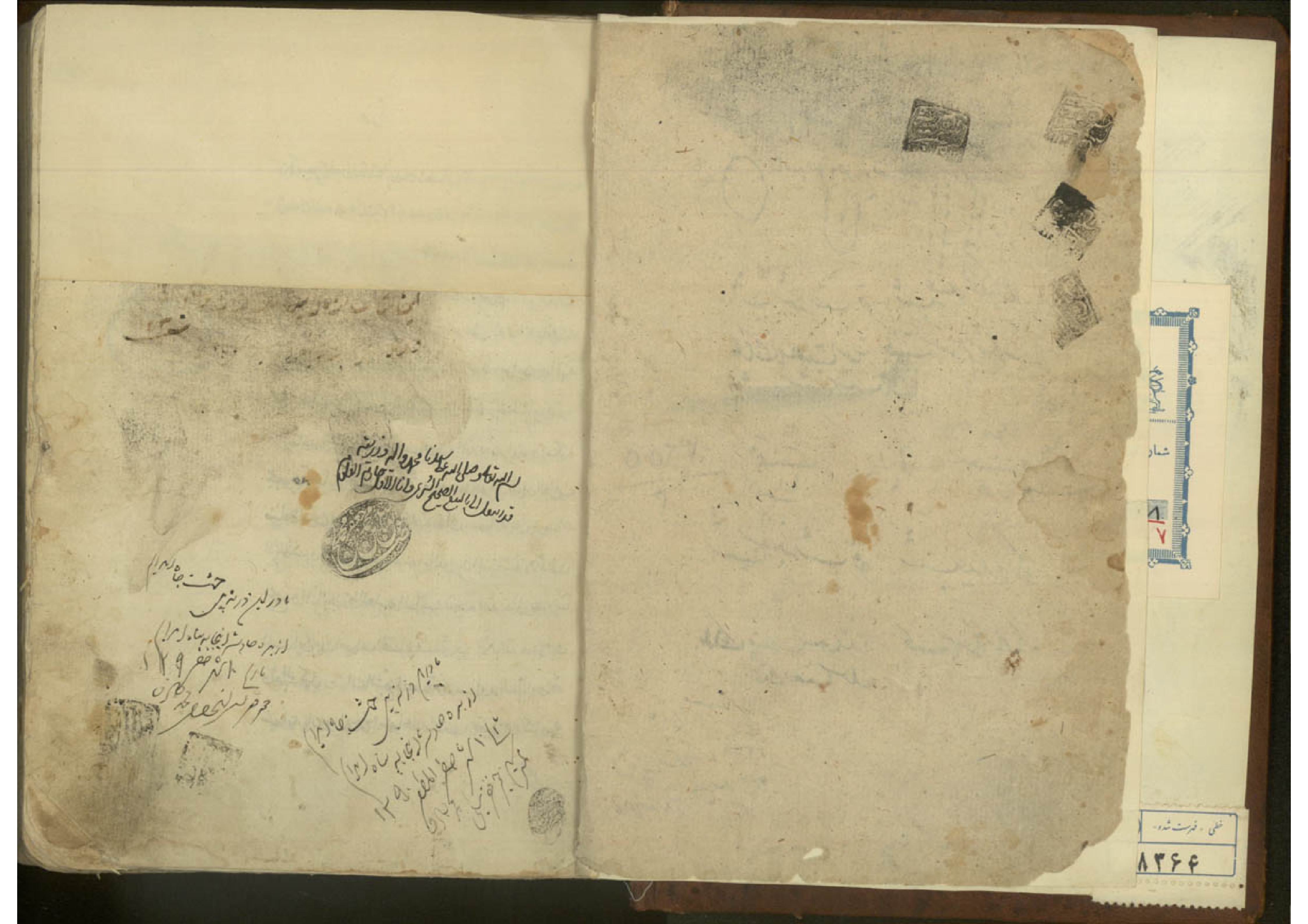
من شروح الجيدة على كلمات سيدنا و

امامنا بالحق علي بن ابي طالب عليه وعلى آبائه السلام

كتاب نظم الغرر ونضد الدرر في عشرين مجلدات

قیمت

۳۲۵۵
۲





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه

المتادبين بادابه فهذه فوايد وافية

بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق

والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه

بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسط التحرير للولد العزيز

ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى سبحانه عن موجبات

التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا

الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر

المبتدائين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله

سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه



من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حقيق بصدرها

به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى

يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من

كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا

الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما و

قدم الكلمة على الكلام لكون افراد الكلمة جزءا من افراد الكلام

ومفهومها جزءا من مفهومه و قال الكلمة قيل هي والكلام

مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما

في النفوس كالجرح و قد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما

بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح

اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله

تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وتذكيره حيث لا يقع الا على

الثلث فصاعدا والكلم الطيب باقل بعض الكلم الطيب و

اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بينهما لجواز

اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا

الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد
الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ
في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب انلبس من مقولة
الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ فانما عبر عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجري عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ
حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع و
هي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة

لانه

لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الا
شتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى
اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار
قيد زايد لمعنى [illegible] ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى
بعده مبني على تجريده عنه يخرج به المهملات والالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض

بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق م

المعنى

آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد
وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الا
لفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازاءها مفردة وقد اجيب عن الا
شكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو
الموضوع له فى الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب

قبل

قبل الوضع وليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في
مثل قتلت قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا
يدل جزئه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة فى ايرادها
لوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال
المستكن فى وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء
المعنى لكنه بعد شدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب با
عراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من

علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد بشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون
بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي
اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان

تدل

تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان
لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية و
سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى الثالث
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان
في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو ٩
لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد

القسم

الا زمنة ايضا مقارنا او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى
في الفهم منها مع احد الازمنة القسم الثالث وهو ما يدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو و
هو ما يدل معنى في نفسها العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول هو ما يدل
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به
لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها او من تلك
الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم انه اي بوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة
اخرى والفعل كلمة يدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل

والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل منها معرف جامع الافراد مانع عن دخول غيرها فيه
وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله دره
حيث اشار الحد ودرجه في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي
اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما
بان يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة
تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات و
المفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين

كبات

خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المر

9 العير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند
وزيد قائم او انشائية مثل اضرب فلا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احداهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم
من ان يكون الكلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل
زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات في حكم الكلم المفردة اعني قام الاب ودخل فيه ايضا
مثل حق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص
ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احداهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت و
المتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب

اللباب

اللباب

ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ههنا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم
يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيد
به نحو يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او وصفا
مجردا عن الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد وهو
الاسناد المقصود لذاته فيصرح بكون الكلام عند المص ايضا
اخص من الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا
في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة
منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة
منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في الاسمين او اسم
وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف

كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى
الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى نفس
ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المصنف فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه
يرجع الى معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار
امر خارج كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر
خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل
فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه او به ومعقول هو مدرك

اى ما دل على معنى

تبعا واله لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنا مستقلا بالمفهومية
ملحوظا فى ذاته لا يعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة فى
الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الد
الة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يحكم عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحا
صل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى
يمكن ان تعقل قصدا ويلاحظه فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا

يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها
اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تستقل الا بذكر متعلقاتها لتكون
الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا
ستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل
ان يرجع الى ما الموصول التي هي عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى
في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع
الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة
المعنى

المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى
المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا
ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وذى
فوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لا انه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد
انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحروف لما
كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة ا
الثلثة في الفهم عن اللفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم
عن لفظ الدالة عليه فهي صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة

الاول خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء
كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
وغير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى
الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور
نحو امامك زيد وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة
على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه افعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب
اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من
الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما
اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما سواه
نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة
من

من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه
منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية ما ذكره
بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة شئ ما يختص
به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد
ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم فى قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام
وحدها اذ يدخل عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها
ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

دخول ح

للفرق بينهما بين همزة الاستفهام وانما اختص
حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا
يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير و
اسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك
ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها د
خول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا
كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لا
فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف

ان لا يخالف

ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعني الفعل او نزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي في اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول والحوق
بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد
به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما قيد الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا

الا يكون مضافا اليه

اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا تاويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه
لا يخ واما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه
بمبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد
وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف الاسم الغير
المركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص

الذي

الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
خرج مثل هؤلاء لكونه مشابها بمبني الاصل كما سيجيء في بابه
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس
النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد
التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور

عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر
الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في
كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامه كلامهم فمعرفته متوقفة
على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المتوقفة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به وجب ان يعرف
اولا انه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما
عرف به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله
المصنف [illegible] وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف

الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر
وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا
ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا
فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف
باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ
اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ
او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى
ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ

الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي و
التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه فلا
ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد ورايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا
اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة نصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع
فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب
ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله اذ لا يترتب عليه الاعراب بل هناك
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من
احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم

لا يكون

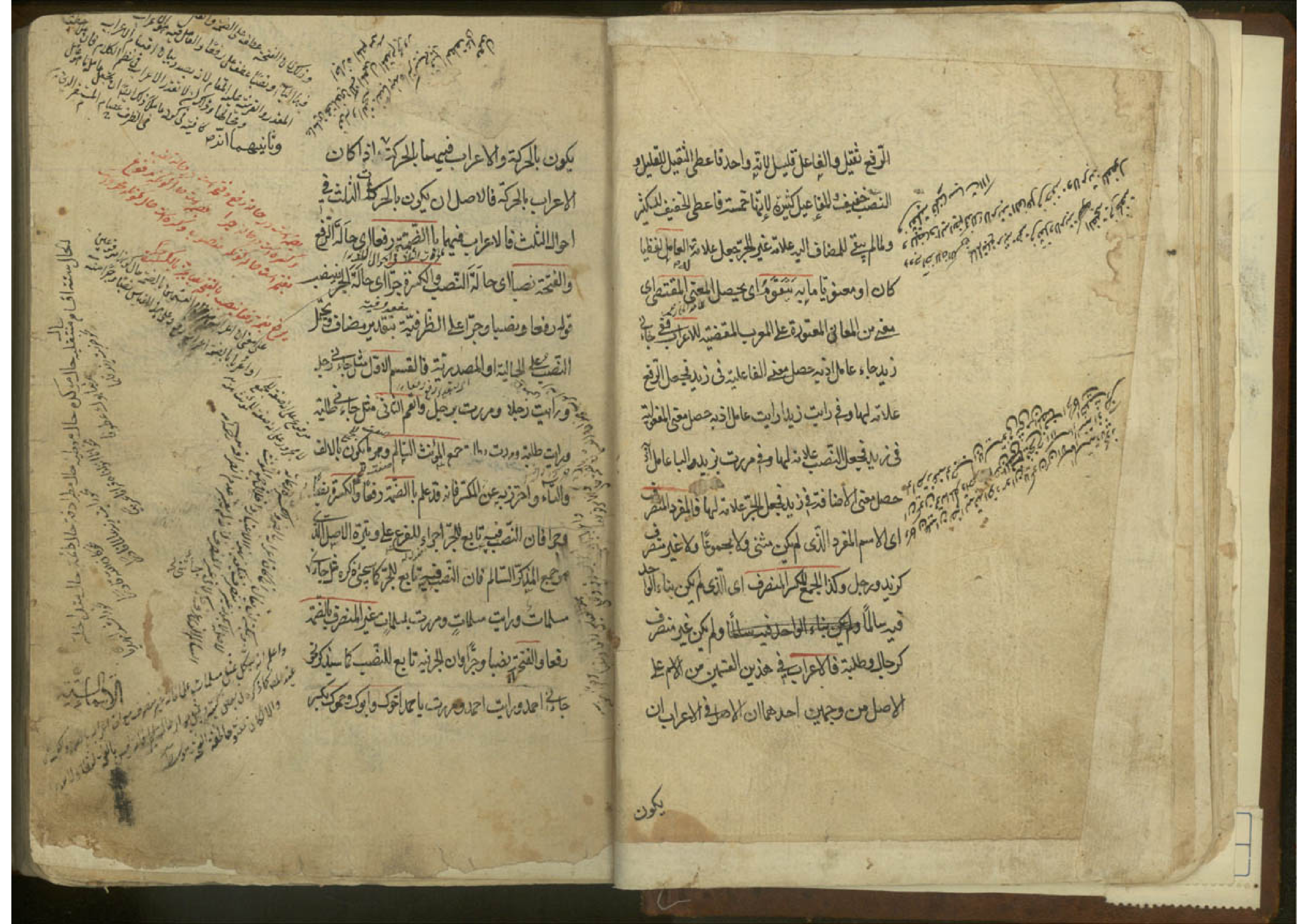
لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف
اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة
او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو انبنت على عمومها
خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب
هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن
اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب
بما قبل ياء المتكلم وبهذا التقدير حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
فقدم قوله ليدل على المعاني كانه اراد هذا المعنى حيث قال
خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام
بعد واللام فيه متعلق بقوله اختلف

خالطوهم بالبراهنة
القوم بالجوانية
ذا المرة صلبانيه

اخره يعني اختلف اخره لبدل الاختلاف او بابه الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على
تضمين معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء و
وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا كانت
المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها
اختلاف في اخر الاسم المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على
تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته والاشكال الصفة
متاخر عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب

يوضح

يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي
به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة
كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان



الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل و
النصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير
وما لم يسم والمضاف اليه علامة غير الجر فجعل علامة العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى
معنى من المعانى المعتورة على الموضوع المقتضية للاعراب ففى جاءنى
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع
علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ
حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد
فيه سالما ~~ولم يكن بناء الواحد فيه سالما~~ ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على
الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان

يكون

يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة اذ كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى
احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر ينتصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف او على
النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة
ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وجمع ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى
هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءنى
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا وان الجر فيه تابع للنصب كما سيذكر نحو
جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك

الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا
اليها وهو كذلك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك وهو الاجوف واوي كلها اذ
اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله
ذوو ولكنها اضيفت الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك
ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب اعراب المثنى
والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالاشارة ومضافة
لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اعربت
بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فى الهاكابر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذه الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء
الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف يصلح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب بها تأملا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب
المثنى وما الحق به كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا

او حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفردة وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف سقطة بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان
وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فلحقوها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها

نصبا

نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم المراد به ما يسمى به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين
مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو
جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها التسع وهي
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مفاد بالعشرة واطلاق ثلثين على
التسعة لانها ثلث مفاد بالثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية و
الجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا الاعراب

كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى
وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها
بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في
المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو
علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع
لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب

الى الحركة

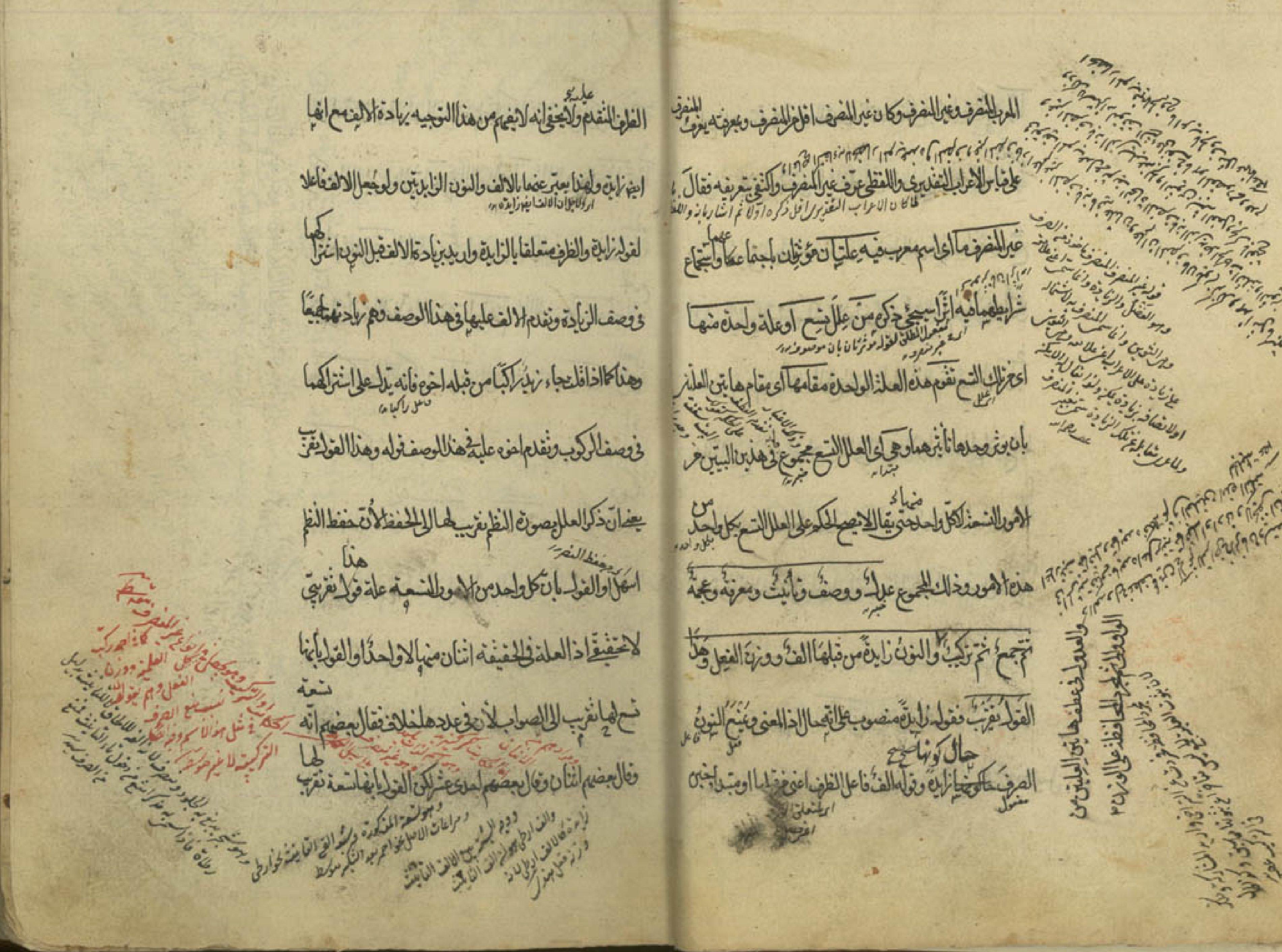
الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع
الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق
ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي
في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول العامل موافقة

اي على الاسم المعرب المضاف الى ياء المتكلم

لها او مخالفة لها فيما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
في حالة التلفظ لفظي غير محض مطلقا اي في احوال الثلثة يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما
تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا
كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في
اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة و الكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو

مسلى

مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر
نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع
الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلثة في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل



المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرفه يعرف المنصرف
على طبق الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما او اجتماع
شرايطهما فيه اثر اسبيجي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها
اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين
بان يوثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع في هذين البيتين شعر
الامور التسعة لكل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من
هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تقريب فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون
حال كونها
الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني قبلها او مبتدا خبره

الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها
ايضا زايدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزايدة وان يدل بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما
في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا
وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدم اخوه عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانها
تسعة
تسع لها تقريب الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انه
وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احدى عشر لكن القول بانها تسعة تقريب

الى ما هو سواه من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال
للتأنيث وزينب مثال المعرفة وايراد زينب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى
قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع
ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل
وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او
واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر
فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن و
قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث

فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر
فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا على الاصل ويجوز اي لا يمتنع سواء
ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه
لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم
مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما او قيل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه للاسم الذي الحكم
للضرورة اي الضرورة في وزن الشعر ورعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في
الشعر فكثيرا ما يقع منع صرفه انكسارا يخرجه عن الوزن او انزحافا

فان قلت قد لا يحترز عن الزحاف بين ضرورى فكيف يتقيد قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة فالو
لرعاية القافية فكما فى قوله فانه لو قال باحمد بفتح الدال لاخل بالوزن ولكن يخل
بالقافية فان حرف الروى فى سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب
اى يجوز صرف غير المنصرف لحصول التناسب بينه وبين منصرف فلان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل لحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا وقوله سلاسلا لكن العلة
مثال الجمع غير المنصرف فى المنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما بينهما احدهما
التى تقوم مقام علتين والعلل التسع علتان مكررتان فان كل واحد منهما مقام علتين لتكرارها
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالاكلب واساور واناعم
كالجمع لموافقته عدد الحروف والحركات والسكنات

سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمى مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد

والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا
بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا
لا تفارقانها اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر
فيجعل لزومهما الكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء التانيث فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل
الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم تقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل
مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج
الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى
تقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه
عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع

في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء
المحذوفة الأعجاز مثل يد ودم فإن المادة ليست باقية
فيهما وأن خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة
أخرى أي مغايرة للأولى ولا يبعد أن يعتبر مغايرتهما في
كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية وأما المغيرات الشاذة
فلا نسلم أنها خرجت عن صيغها الأصلية فإن الظاهر أن
مثل قوس وأنيب من الجموع الشاذة ليسا مخرجين عما
هو القياس فيهما أعني أقواسا وأنيابا بل إنما جمع القوس
والناب ابتداء على أقوس وأنيب على خلاف القياس من
غير أن يعتبر جمعهما أولا على أقواس وأنياب وإخراج أقوس
وأنيب عنهما قال بعض الشارحين قد تجوز بعضهم بتعريف
الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود تميزه عن بعض ما
عداه فيمكن أن يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر
العلل

العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التميز لا
بأس بكونه أعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم أن الأئمة قطعوا أنهم لما وجدوا ثلث
ومثلث وأخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر ولم يصلح
للاعتبار إلا العدل اعتبروه فيها لا أنهم تنبهوا للعدل فيما
علا عمر من هذه الأمثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر
ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين أحدهما وجود الأصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل إذ لا
يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج ففي بعض تلك
الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول
عنه فوجوده محقق كالأمثلة وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له أصل ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل وانقسام
العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل

محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا لو تحقق
معناه خروجا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون
لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ مكررا كما
في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع خلا
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها في التب
فمنع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا او لاخر جمع اخرى مؤنث
اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها
فقال

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب اليه احد
لتقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اخرى فانه
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء
من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع
جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان
كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى
او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا
اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق فيها العدل
فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما فوق اجمع واخواته اخل التسبين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد
الجموع الشاذة كاينق وقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس

فيهما كالانياب في الاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما لقيل على انياب و
اقواس فلا يشذ وقد في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج الملزم
من مخالفتهما الشذوذ فمن اين يحكم عليهما بالشذوذ ومن هاهنا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره
فرض منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم
9 يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما زافر وعامر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدول عن قاطمة اراد بباب قطام كل ما هو على
فعال علما للاعيان المونث من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على
ذوات الراء في الاعلام المونث مثل حضار وطمار و

فانها مبنية وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث و
السببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر في امثالها
ايضا لم يجعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع علم
الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هاهنا ليس في محله
لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
والمراد من تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل امثالها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر

فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية
فيه بحسب الوضع بل قد تعرض فيه الوصفية كما في المثال
المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصف عرض له فلا
بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرط
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في
الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا
تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية

الاصلية

الغلبة

الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى
قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية و
عدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع
في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار الاسمين للحية الاول
للحية السوداء والثاني التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد
هذه وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الآن
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل

في الاصل موضوع عام

الحية

الاسماء

وضعف منع أفعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع أجدل للصقر على زعم صفته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وأخيل للطاير أي لطاير ذي
خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافا أصلية
فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الأصل
ولا في الحال مع أن الأصل في الاسم الصرف

التأنيث

التأنيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالألف فإنه لا شرط له شرط في سببيته لمنع
صرفه العلمية أي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما
لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ولأن العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتأنيث المعنوي كذلك أي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه إلا أن بينهما فرقا فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء
شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في
وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله وشرط تحتم تأثيره أي
شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد الأمور
الثلاثة زيادة على الثلاثة أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل
زينب أو تحرك الحرف الأوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر
أو العجمة معه مثل ماه وجور وإنما اشترط في وجوب تأثير التأنيث
المعنوي أحد الأمور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور
الثلاثة عن الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين
فتزاحم تأثيره وثقل الأولين ظاهر وكذا العجمة لأن اللسان
العجمي ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا إلى انتفاء شرط
تحتم تأثير التأنيث المعنوي أعني أحد الأمور الثلاثة ويجوز
عدم صرفه نظرا إلى وجود السببين فيه وزينب وسقر علم لطبقة
من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها
أما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره
وهو زيادة على الثلاثة وأما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي

التأنيث المعنوي كون الاسم موضوعا للأنثى غالبا

مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ما
وجد فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره
وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرط
فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
فى حكم التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث
الاصلى زال بعلمية للمذكر من غير ان يقوم شى مقامه والعلمية
وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى
سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفه لانه
وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر قيل
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم
مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

الحكمى

المعرفة

الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو صنف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان
يكون علمية اى يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون
الياء المصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة
فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجى او فى حكم المنصرف
يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية العلمية لها

العجمة

العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول
ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم فى لغة العجمية بان يكون

متحققة في ضمن العلم في العجم عتيقة كابرهيم او حكما بان ينقله
العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به احد في العرب و
القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان
علما في العجمية وانما جعلت شرطا لانه لا يتصرف فيها مثل
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية و
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على
الثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف
لا يدام معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما
التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله
نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان

قلت

قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما
سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
السببين الاخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها للتقوية بسبب اخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفه لوجود الشرط الثاني
فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجود الشرط الثاني
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح و
لوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ولكن
ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فما ذكر وكان كنوح الحج

وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكثير مرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كالجمع اما من جمع من
على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما
اشترط لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فيتوقف تغيرها
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث
باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره
وانما اشترط كونهما بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتوروا

الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان اسم الجنس موضوع
لكل فرد من افراد الجنس فيكون دالا على كل فرد بطريق
المطابقة وعلم الجنس موضوع للحقيقة فيكون
دالا على الافراد بطريق الالتزام لانه في ضمنه متصل

الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال و
لا في المآل واما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ها
وثانيهما ان يكون بها فاما ما كان بغيرها فيمتنع
صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان متحركان
ومصابيح مثال لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة
وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فتنصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية ونحو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير
منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف

لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن
الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر يعني عظيم البطن
به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة فهو اسم
الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضباع فلما علميته غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التعبير
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع
ان يكون في الاصل كما في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس
الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون

في الحال

في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم
يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التقصي عنه انه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم
ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من
قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التوجيه
اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على
تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازن وقيل هذا اسم عربي ليس بجمع
حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة
تقديرا وفرضا فانه لما وجدت غير منصرف ومن قاعدتهم

ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد حفظ
القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل العلم تحقق جمعيته تحقيقا
الاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصي عنه ونحو جوار اي كل منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
كالجواري والدواعي رفعا وجرا في حالتي الرفع والجر كقاض اي
حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه
تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع في
حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاسقط
جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل

في الاسم

في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
لم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد
الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه
تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حاله
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة بنفسها وتم فيه الاعلال
اما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار

ترکیب راچنانکه غیر درند نحویین نیست کما یافتند غیر ازین نیست در کلام اسنادی واضافی وتوصیفی و
صوتی وهم تضمنی ومزجی است بس

جاريةٌ على هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمةً واحدةً من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ونحو بعلبك
شرط العلمية لئلا ينتقض من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع
الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف

التركيب

الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده من
منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات حيث بطت ترفانها باقية في حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لاجل التنبيه على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كما وضع الصوت فيعلم ان لا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل
سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كما ان

في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على
الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم
صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية وغيرهما الالف والنون المعدودتان في
اسباب منع الصرف تسميان زائدتين لانهما من الحروف الزوائد
وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في
دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع
الصرف انما هي بكونهما زائدتين او بمضارعتهما للمزيد عليه او لما شابهتا
الفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يراد
به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فقط

اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او يمتنع التاء فيتحقق
بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان
كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع
دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان في مؤنثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي ومن
اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن انه منصرف فانه ليس له
مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذ

فان

فان كان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه
لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة
لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن

ووزن الفعل

الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيه احد الامرين
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر اسم ماء و
عثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ
معروف وهو العندم وشلم على الموضع بالشام فهو من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البنا

للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب إلى منع صرفه الا بعض النحاة
أو يكون غير مختص لكن يكون في أوله أي أول وزن الفعل أو
ما كان على وزن الفعل زيادة كزيادته أي كزيادة حرف أو حرفة أي من حروف
أتين كزيادته أي مثل زيادة حرفها وحرفه زيدت في أول الفعل
غير قابل أي حال كونه وزن الفعل أو ما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن
أوزان الفعل ولو قال غير قابل التاء قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه أربع إذا سمي به رجل فإن
التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا أسود فإن مجيء التاء في أسودة
للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله منع من
الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم أي من أجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر عن الصرف لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة
للناقة القوية عن العمل والسير وكل ما فيه علمية مؤثرة أي كل

اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية
المحضة أو مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجامع
مع ألف التأنيث أو صيغة منتهى الجموع فإن كل واحد منهما كاف في
منع الصرف لا تأثير فيه إذا نكر بأن يأول العلم بواحد من الجماعة
المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فإنه أريد به مسمى بزيد
أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون
موسى أي لكل مبطل محق صرف لما تبين أي ظهر حين بين آنفا
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من أنها أي العلمية لا تجامع
إلا ما أي السبب الذي هي أي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث
بالتاء لفظا أو معنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيدتين
فإن كل واحد من الأسباب الأربع مشروط بالعلمية إلا العدل
ووزن الفعل استثناء مما يفهم من الاستثناء الأول أي تجامع
غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل فإن العلمية تجامعهما مؤثرة
كما في عمر وأحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث وأحمر وهما أي العدل

اوزان عدل شش بود ای صاحب کمال فُعَل فُعال مَفعَل فُعَل مَفعَل فُعال

ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المختص

في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الاسماء الذي

بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الاحد

فقط لا بجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية

بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط

فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد ابتغى احد

السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية

من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب

او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن

الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت

بكسرتين علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه

فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين

علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ان يكون

اصمت بكسرتين وان لم يثبت فالاوزان التي تحقق فيها

العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا

قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي

في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه

اعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه

سببين في اصمت وهما العدل وهما العلمية التي نيت ثم اثنانا

الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه

بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ

سيبويه ولما كان قول التلميذ ظهر مع موافقته لما ذكره

القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير

مستحسن تنبيها على ذلك في انصرف نحو احمر علما اذا نكر والمراد

بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي

فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التفضيل نحو اجمع فانه

منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل

العلمية لكونه بمعنى كل ما كذلك فافعل التفضيل المجرد عن من بمعنى التفضيل
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما فان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذ لم يكن اعتبار
للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل
والالف والنون المزيدتين فان قلت قلت كما انه لا مانع من
اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف
قيل الباعث على اعتبارها امتناع ادهم واسود مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية

السوداء وارقم اسم للحية التي فيه سواد وبياض وفيهما شمة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر
بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه
منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والاصل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع
نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
في مثل احمر علما اعتبارها في باب حاتم اى كل علم كان في الاصل
وصفا مشتقا حال العلمية بان يعتبر فيها ايضا الوصفية ويحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
من التقدير بمنعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع

صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية مع سبب اخر كما
في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية
فلو اعتبرت الوصفية الاصلية مع العلمية في منع صرف نحو احمر
لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله
مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب
غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي
اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان
علم انصرافه انما كانت لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة

بدخول

بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت
جانب الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخل الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه
غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وحيث ضعفت مشابهته الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا
معا كما في ابرهيم وان لم تكن هناك شرطا كما في احمد زالت احديهما
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
هذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف **المرفوعات**
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل

وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين صح

بلغ

ويجيء هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكر

من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو

اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا

للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كونه

فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان

يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم

موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان

ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع [illegible]

الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا

كما سيجيء منه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل

وانما قدمه لانه اصل في المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة

الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل

اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه و

هو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا

فكان

فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو

اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قوله اعجبني

ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية

ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها

او شبهه اي ما يشبه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم

الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل و

الظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به

عن نحو زيد في زيد يضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى

ضميره في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه

وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو قائم زيد

فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا

نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر

مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به

اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريق قيامه به

ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
كزيد في ضُرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على
مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يُقيَّد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم
يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان
يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لئلا يتوالى
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلاجل
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز
ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم

الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع
ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة
الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في
الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما
اذ لا يبعد ان يطلق عليه ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه اذ القرينة شاملة له
وهي اي القرينة اللفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل

قوله اذ القرينة شاملة له اي القرينة شاملة للا[عراب]
وبما يدل عليه دلالة ولا يشمل الاعراب القرينة بل الا
خذ ذكرنا في

الكثير نحو او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا
كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله
اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها فى صورتى التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى
صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى
صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم فى قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى

التقديم

التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا
الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف واما وجوب تقديمه
عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا فى الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما
فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى
الفاعل غيره اى غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل
عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى الصورة الاولى اى اتصال ضمير المفعول بالفاعل

لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا ومعناها فلانه ينتقض الحصر المطلوب واما في صورة كونه
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير
المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيين فعل المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد
فيما كان جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا عن من يقوم
بالقيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان
يقول قام زيد بذكره وانما قلنا قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا بالسؤال المقدر نحو
قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه والمعنى

وليبك

وليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا
للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط
السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى يبكيه
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله او يتعلق بيبكى
لاجل تحصيل المال لانه معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا في
مثل وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم
فسر لرفع الابهام الناشئ من حذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقديره لانه ترفع
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما

حذفه لانه مفسّر وقائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من
الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية
وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم
قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كما مر فيلزم ذكره فى الكلام استدلالا
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع
الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد
معطى ويكرم عمروا وبكر كريم شريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى
العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الذى
اذ هو يستحق قبل الثانى فلا يكون حينئذ محل التنازع ومعنى تنازعهما فيه

انما

كما صليت وباركت وسلمت وترحمت على ابراهيم وآل
يكون الايراد كالثانى والبواقى كالاول
عند البصريين والاول هو الاول والبواقى
كالثانى عند الكوفيين

انهما يجب المخبر بتوجيهات اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل نحو لا يتصور تنازعهما فى ضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول
عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع
لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى التنازع
فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له ويكون

متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون
تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على
وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم
زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في
هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا فلم يوجد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني

مثل ضربني واكرمني زيدا

حصل

حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا
او اكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر [illegible]
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما
هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا تذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه
الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر
اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني

الزيدان عند الكسائي وجاز اعمال فعل الثاني مع اقتضاء الفعل

الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول

الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب

الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال

الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول

حذفته او اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اظهرته تقول ضربني

واكرمهما الزيدان ولا يلزم حذفه وقيل دون عند ترك

الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما هو في صورة تأخير الناصب

ضربني واكرمني زيد هو رواية الفراء غير مشهورة عنه وحذفت

المفعول تحرزا عن كراهة لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو

استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني

منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي

باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان

اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل

اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل

الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا معمولا

ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا المحذور

فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا

فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على

المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول

فعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى المتقدم لفظا تقديم

رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من اضماره كما

هو القول المختار دون الحذف كما هو قول الغير المختار فتظهره اي

المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو
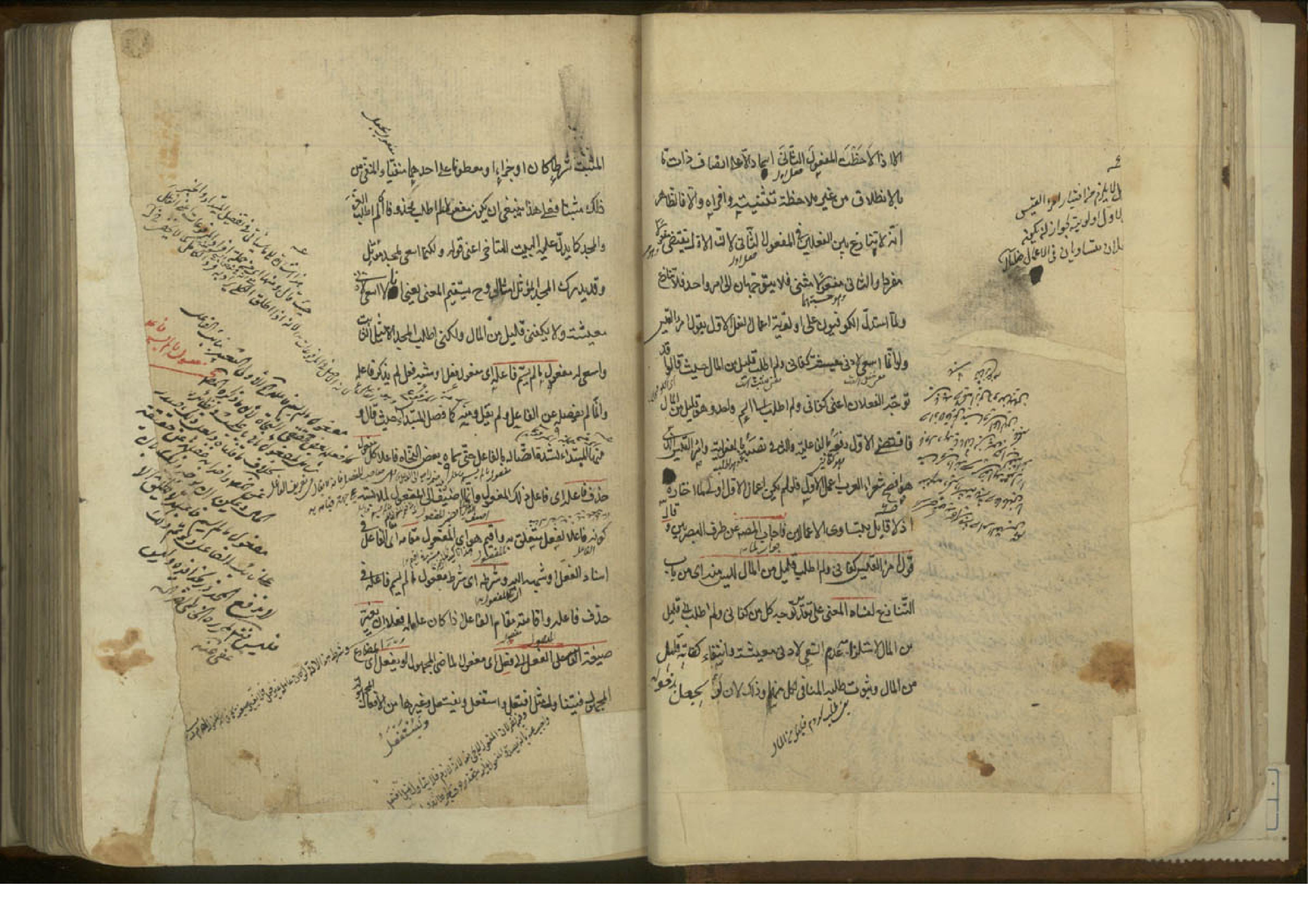
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل

حسبني وجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول

الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين للمانع

وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع

وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة



الا اذا لاحظت المفعول الثاني اتحاد الافعال الثلاثة فذاته
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد
توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى قليل وهو قليل من المال
فاختص الاول برفعه الى علية والثاني نصبه على المفعولية وامرء القيس الكندي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قايل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال
قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب
التنازع لفساد المعنى على توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل بزعمه

المثبت شرطا كان او جزاء ومعطوفا على احدهما منفيا والمنفي من
ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون متعلق لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الغنى
والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي و ح يستقيم المعنى يعني ان لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل وشبه فعل لم يذكر فاعله
وانما لم يفصله عن الفاعل لم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنه
فيما المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي الفاعل في
اسناد الفعل وشبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في
حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فُعل اي مفعول الماضي المجهول او يُفعل اي المضارع
المجهول فيهما والمعتل ... فتعل واستفعل ويستفعل وغيرها من الافعال ...

وههنا اسنادان الاول اسناد الفعل الى الغني والثاني اسناد المصدر

المزيد فيهما ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من نحو باب

علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه

يكون اسناده الاخر تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه مع كون كل

من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان احدى

الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام و المفعول الثالث

من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من علمت

كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية

فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع

اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول

له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت

واعلمت انه لا يقع موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما

المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف

وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم

يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره

من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به

له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف

تعقل كل منهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا

ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول

ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة

ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا

مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف

الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام

الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة

الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل

اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام

المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء

في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول

من باب اعطى اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي آخذ نحو أُعطي زيدٌ درهمًا مع جواز أُعطي د[illegible]
زيدًا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها
المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة
المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما
في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو
الاسم لفظا او تقديرا ليتناول مثل وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد

بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر
والثاني قسم المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما لا
يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام
نحو كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى
ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ولا يجعل خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
للظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا
يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي وا

به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير
عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الضمير الظاهر لو...
يجز تثنية مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من الت...
وما قايم الزيدان واقايم الزيدان مثال للصفة الوا...
قعة بعد حرف النفي او الف استفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقايم زيد
واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها ح ليس...
الاخير اجاز الامران كون الصفة مبتداء وما...
بعدها فاعلها وسادا مسد الخبر وكون ما بعد...
مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث
صور لاحدها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان مبتداء واقايمان خبرا مقدما عليه و...

على اللغة المشهورة

وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي
ما وقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم
الثاني من المبتداء وللثاني تقول المراد بالمسند به المسند
الى المبتداء او يحمل الباء بمعنى الى والضمير المجرور به
راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم
الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر

تجرد

هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الي شيء او ليسند اليه شيء فمعني الابتداء عامل
في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الي الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الي المؤخر لفظا وقال آخرون كل واحد
من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلي هذا لا يكون مجردين
عن العوامل اللفظي واصل المبتداء اي ما ينبغي ان
يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم علي الخبر
لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة علي احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل
في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد
مع كون الضمير عائدا الي زيد المتاخر لفظا لتقدمه

رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الي الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الي المتاخر لفظا ورتبة وهو غير
جايز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل في
ان يكون معرفة لان للمعرفة معني معينا والمطلوب
المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم علي الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة علي الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من الوجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة فتمثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء
وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن
تعيينه فكانه قال ايّ من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة

فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد
خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فعمت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في
الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة
ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر
ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره
هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك
اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان
يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهر
للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
لمجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما كان لمجي عدو
والمتهم له بنباح غير معتاد يتشائم به يكون شرا

لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه
شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل
قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما
بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكر من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا

القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
داخلة فيه اراد ان يشير الى ان الخبر المبتداء قد يقع جملة
ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة المستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد اما
ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد و وضع المظهر موضع الضمير في نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسير المبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة
ان بايع البر والسمن لا تتبع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر
الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر

من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا
اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل
يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه يصير مفردا وفي
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وفي
الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في
المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما
اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما
له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظا
لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء اشتمل على
ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا
ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة
ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه

معني الاستفهام اوكانا اي المبتداء والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة علي
كون احدهما مبتداء والآخر خبر نحو زيد المنطلق او متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتي لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضاً مثل افضل مني افضل منك
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي فعل المبتداء
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه
لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم
الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا
علي الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولي والثاني فلما
ذكرنا اما في الصورة الاخير فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل
اذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتداء بالفاعل او البدل عن الفاعل اذا كان
مثني ومجموعاً فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما الزيدان
قاموا قاما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء بها و بالفاعل علي
هذا التقدير ايضاً علي قول من يجوز كون الالف والواو حرفا
دالا علي تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام
اي معني وجب له صدر الكلام كالاستفهام نحو اين زيد
فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو
ظرف ان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً
صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفرداً صورة وحقيقة
وعلي تقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد
ابوه اين اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام
لتصديرها في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتداء
من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتداء
بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصصة

اوكان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له
تبعية تمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل ضمير كاين في جانب المبتداء راجع الى
ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على التمرة مثلها زبدا قوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على
التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول
بالمفرد مبتداء وفي تاخيره خوف لبس ان المفتوحة با
لمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة مثل عندي انك قايم وجب تقدمه اي
تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك تعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد

عالم وعاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وهذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد
الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه و
لهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو
جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او
الحكم به فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة فمن الله فنسبة المبتداء
الشرط في سببية الخبر مثل سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن
المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك
المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد

فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي
جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة
فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا و في حكم الاسم الموصول الذي
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال
للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل
رجل ياتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله
درهم واما مثال الاسم المضاف الى نكرة الموصوفة

باحدهما

باحدهما قولك كل رجل غلام ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على
المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله
عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك
المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من
بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في
المنع عن دخول الفاء عن الخبر والاصح انها لا يمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله

بالاتفاق م

ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان م

تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فا
وجه التخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم
الذي الحق انهما هو سيبويه فاعتمد بقوله وذكره
ولم يعتمد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا
القولين لايساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما
يدل علي عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء
علي الخبر ما سبق ومايدل علي عدم منع ان المفتوحة
ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله مافا
رقتكم قاليا لكم ولكن مايقضي فسوف يكون وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية اوعقلية جوازا
اي حذفا جايزا لاواجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة تقطع بقصد المدح

او الذم اوغير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو
زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا مثل
المبتداء المحذوف في قول المستهل الهلال الرافع صوته
عند ابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى
بالقسم جريا علي عادة المستهلين غالبا والبلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جايزا لقيام قرينة
عن غير اقامة الشيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره علي المذهب الصحيح كما نص
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف علي ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت
خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا

اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه
اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب
على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا
زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب
حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي
الاسم بعدها فاعل الفعل مقدرا اي لولا وجد زيد لكان
كذا وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتداء كان مصدرا صريحا او بتاويله منسوبا الى
الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك ذهابي راجلا وضربي
زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما

ولولا خشية الرحمان عندي
جعلت الناس كلهم عبيدي

او قايمين وان ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف
القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال
الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يجب
لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قايما اذا اردت
الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قايما
اذا كان عن الفاعل والي ثم نقول حذف المفعول الذي
هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قايما ويجوز حذف ذي
الحال مع قيام قرينة كما تقول الذي ضربت قايما زيد اي
ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل
في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا

اي سترا شدا مهديا افعل هذا بكونون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقدير ضربي زيدا قائما
حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد الشي مسده ونقيد المبتدا المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي
بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر
الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها
كل مبتداء يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلاشك
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه

فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر
ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على
مذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء
عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس
وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما
لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى
ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند

فصل ان واخواتها

المسند الي اسماء هذه الحروف ويلزم منه اسناد ذلك قوله
بعد دخول هذه الحروف ولا الي ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الي تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايم في ان زيدا قايم
فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتداء اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه
مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
او متعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان
جملة فلابد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره
كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موا
نعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبر المبتداء
يصح ان يكون خبر الباب ان حتي يرد انه يجوز ان يقال اين
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه علي الاسم وقد جاز تقديم الخبر علي المبتدا

وذلك لان هذه الحروف فروع علي الفعل في العمل فلابد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب علي
المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع علي المنصوب فلما اعملت
العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما علي الاول
كما تصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتداء في
تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالي ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا
وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع
في غيره خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل
قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
الي شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرهما
بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في

لا رجل ضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل من
المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما
هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتي به
ليصلح لا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لما يجيء
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا
كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو
لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفي الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى تقديرين يحملون ما ابرا خبر في مثل لا
رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس

في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملا
هو المسند اليه هذا شامل المبتدا وكل مسند اليه بعد
دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول
لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل
منك وانما اتي بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف
ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا
بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل النقصان [illegible]
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانها لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع
نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح
لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز في ما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات [illegible]

المنصوب صفت مذكر لا يعقل وكل صفت مذكر لا يعقل يجمع بالالف وتاء
فالمنصوب يجمع بالالف وتاء

ما يكون مسندًا أو مسندًا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما
ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما وهي أربعة
الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات
وإياك ومسلمين ومسلمين فمنه أي من المنصوبات
أو مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد
بالباء أو في أو مع أو اللام بخلاف المفاعيل الأربع الباقية
فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له وهو أي
المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل

إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا
فيه وموجدا إياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما فعله
الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ ويدخل فيه
المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو أعم من أن
يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا أو حكما كما إذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب أو اسما
فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به أن الفعل
كان بمعنى ذلك الاسم فإن معنى الاسم جزء معنى
الفعل بل المراد [illegible] مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فإنه وإن كان
ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي

فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع
عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهته كراهة فهو مفعول مطلق واما اذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على
المفعول به فخرج بهذا الاعتبار من الحد وانطبق الحد
على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده
مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية و

والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلو[سا]
الا اذا قصد به النوع او التعدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع
والعدد نحو جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها
وقد يكون المفعول مطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
حسنا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وو
جوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة لم يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من
خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا

والجدع قطع الأنف والأذن والشفة واليد وحمدًا
اي حمدت حمدًا وشكرًا اي شكرت شكرًا وعجبًا اي عجبت
عجبًا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في
هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا قيل عليه
قد قالوا احمد الله حمدًا وشكرته شكرًا وعجبت عجبًا فا
جاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا وجوبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط
كلي يحذف معه الفعل لزومًا في مواضع متعددة
منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي المفعول
المطلق وقع مثبتًا اي اريد اثباته لا نفيه نحو ما زيد
سيرًا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرًا عنه او بعد معنى النفي داخل على الاسم
لا يكون المفعول خبرًا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم

لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرًا او انما سرت سيرًا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررًا
اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا
عنه نحو ما انت الا سيرًا اي تسير سيرًا او ما انت الا سير البريد
اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدا والى ما ليس
بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرًا اي تسير
سيرًا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرًا سيرًا اي
يسير سيرًا مثال لما وقع مكررًا ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباثره الغرض المطلوب منه وتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منّا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله
فشدوا الوثاق جملة مضمونها شدّ الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه
هذا الغرض المطلوب بقوله تعالى اما منا بعد واما فداء اي
اما تمنون منّا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي
من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي
حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به نحو
لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال
الجوارح بعد جملة احترز به من نحو صوت زيد صوت

حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم الذي
بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوّت تصويتا فصوت حمار
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت و
مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له
نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ
الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق
نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة هي له علي الف درهم

لان مضمونها الاعتراف ولا يحتمل الفساد ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار و
منها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اي حق حقا من
حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
فهي قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول مطلق تاكيدا
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم المفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير المؤكد اسم فاعل
من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد با
لتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليكرر ويتقرر ويحسن
التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن

التثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اي مثنا مضافا الى الفاعل او المفعول البتاية مثل
قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا او في
جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل
لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقام الفعل ورد الى الثلاثي بحذف زوايد
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه و
يجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف
الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعد لك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الآن اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب

واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع
عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه
لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول مطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو الفاعل حقيقة او حكما فخرج به
مثل زيد في ضُرِبَ زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على
درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناده
اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه

الحبيب امّني واما وجوبا في ما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رأيت ومن تكرمه اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقدم
كوقوعه في حيز انّ نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي هي السوال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي
الزمه بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول
من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا
يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس اليها امثلة
اخرى نحو امرأً ونفسه اي اترك امرأً ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا

ما هو الا معمورا لا اخرابا واهلا اي اقاربه لا اجانب ووطيت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادي وهو المطلوب اقباله اي توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادي و
قصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي ولهذا
افرد له احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادي مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادي كما
فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه

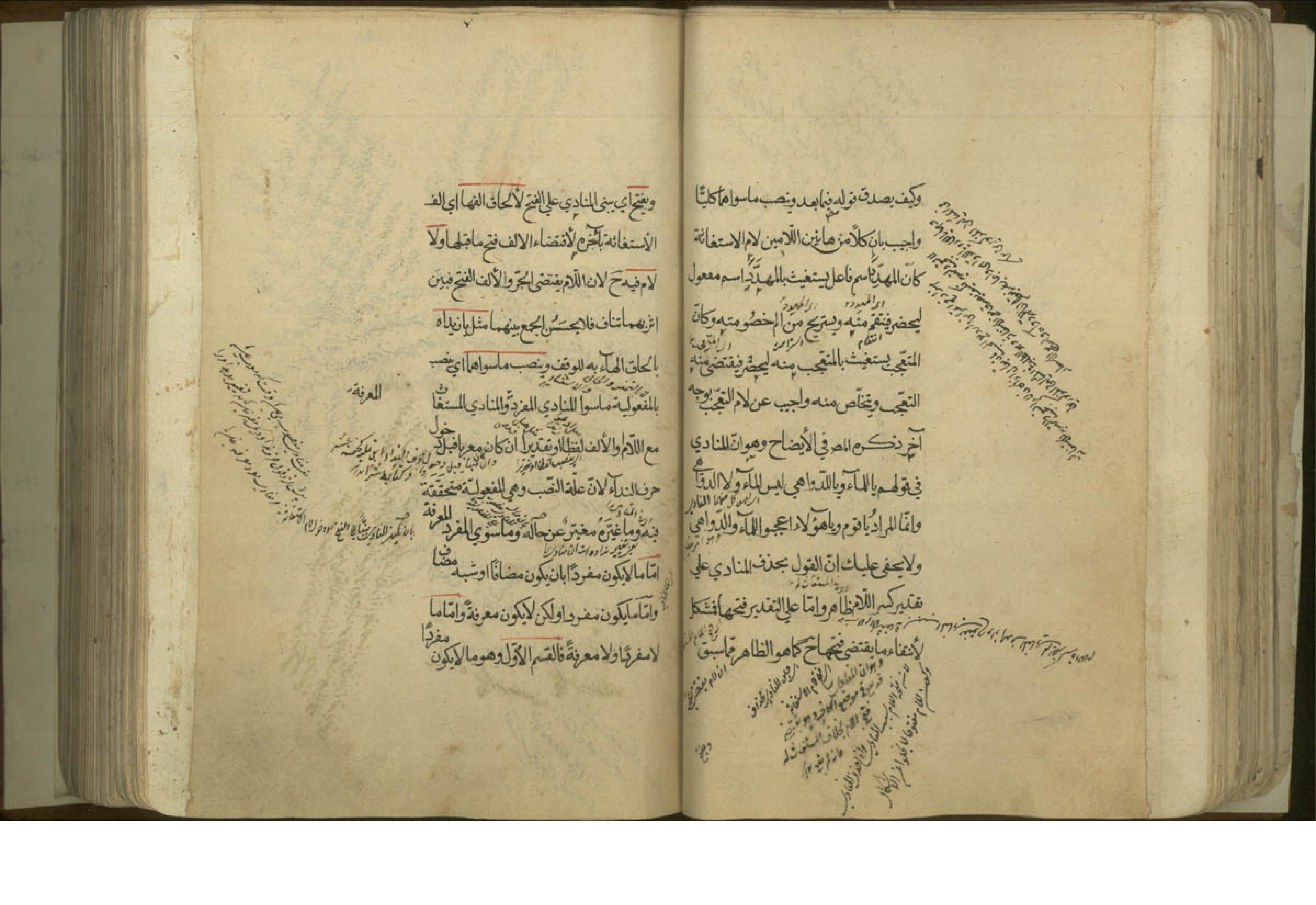
ايضا انه داخل في المنادي بحرف نايب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا لتفصيل
الطلب اي طلبا لفظيا بان آلة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف
اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون
النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او المنادي والمنادي الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادي عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة

حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف
النداء السادّ مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا
يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة
وليس المنادي احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا كلاهما
الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل
والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل
والآخر ضمير مستتر فيه وبني اي المنادي تدويا
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب

بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على
الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادي
في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار و
المجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى
الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادي
مفردًا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو
كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا و
تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه
الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان

الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد يا رجل مثالان
لما هو مبني على ضمة اولهما معرفة قبل النداء و
ثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الا
لف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر
المنادي بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الا
ستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغا
ث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم
ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
ينعكس الامر لان المنادي المستغاث واقع موقع كاف

الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان
الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطف مع ياء فلا بد من فتح
لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب
المنادي بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما
هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادي بلامي التعجب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرها



وكيف يصدق قوله فيما بعد ونصب ماسواهما كليًا
واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدّد اسم فاعل يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه
التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه
آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادي
في قولهم ياللماء وياللدواهي ليس الماء ولا الدواهي
وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي على
تقدير كسر اللام ظاهر واما على التقدير فتحها فمشكل
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق

ويفتح اي يبنى المنادي على الفتح لالحاق الفها اي الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا
لام فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ماسواهما اي ينصب
بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد والمنادي المستغاث
مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف
واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما
لا مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا

لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا
يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
مثل يا رجلا معولا لغير معين اي لرجل غير معين
وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا [illegible]
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص
لهذا القسم مثالا لانه حيث اتضح انتفاء نحو كل من القيدين
بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال
له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان
يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان
يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها

منكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المفرد تحقيقا او حكما وانما
قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان
توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
وعمرواه لا عمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا
معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او مفردة حكما



بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف فانهما
لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد
لم يدخل فيهما المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع و النصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيد
الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهُه ولما لم يجر الحكم
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
من التأكيد اي التأكيد المعنوي لان التأكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عنده

ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها
كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان
بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان
حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في
التأكيد ويا زيد العاقلُ والعاقلَ في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرًا
في عطف البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ في المعطوف

بحرف التنبع دخول يا عليه والخليل ابن احمد و
هو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادي مستقل فينبغي ان
يكون علي حالة جارية عليه علي تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها و
لكن لما لم يباشر حرف النداء جعلت تلك الحالة
اعرابا له فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء
النحوي القاري المقدم علي الخليل يختار فيه
النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادي
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله

ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي الحسن في
جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو
العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادي مستقلا بنزع اللام عنه
والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل
النجم والصعق فكابي عمرو اي وابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادي مستقلا والمضافة عطف علي قوله
المفردة اي وتوابع المنادي المبني علي ما يرفع
به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها

اذا وقعت منادي تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء
المعطوف بحرف المنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي
غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع
دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادي المستقل الذي باشر حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول

كالتوطية

كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادي
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو
ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادي المبني على الضم اما
كونه منادي فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن
جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني

على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او
ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم
فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه
الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد
المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه
لكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفات
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه با
لفتحة التي هي الحركة الاصلية لكونه
مناسبة واذا نودي المعرف باللام اي

اذا اريد نداءه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادي المعرف باللام
تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين
معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان
صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادي فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في
المنادي ولهذا لم يذكر هناك مما يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف
على الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو
المال لانها توابع منادي معرب وجواز الوجهين

انما يكون في توابع المنادي المبني وقالوا بناء على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا من محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا
يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن المحذوف وقالوا
الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه
يقال في سعة الكلام ناس فلا يجوز ان يقال يا
النجم يا الصعق ويا الناس ولعدم جريان هذه
القاعدة في التي في قولهم شعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست

عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
وكذا اي جاز كله في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المعرفة المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب فاما
الضم في الاول فلانه منادى مفرد المعرفة كما هو الظ
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او المضاف الى عدي المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي فجاز الفتح لكن
النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح
اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين النصب في
الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت

لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا للتيم
يا تيم لا ابا لكم لا يوقعنكم عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي
يعني بهاجاتي اياهم والمنادي المضاف الى غير ياء المتكلم
يجوز فيه اربعة فتح الياء نحو يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل
يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا
في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غير النداء فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف
يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب
الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان
الوجهان وان كانا واقعين في المنادي المضاف الى
ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادي كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على
الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو يا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن

ويكون المنادي المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها
وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه و
يا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في يا ابي ويا امي
يا ابي ويا امي على وجوه الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم
مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما كما اشار اليها
بقوله يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء
بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرايه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا
امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلا قالوا
يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالوجوه
بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه
الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء

وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا اكتفا بالكسرة ويا ابن
اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا ولو بزيادة وجه آخر شذ في
المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بتخفيف الف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما
كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادي جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
داعية اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وفي
غيره اي غير المنادي واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادي حذف
في آخره اي في آخر المنادي تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة
اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير
المنادي بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى
الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادي على التقدير الاول

او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على تقدير الثاني
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او
وحكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادي نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس
آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا
يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر
المندوب لانه غير داخل في المنادي عنده وما وقع في بعض النسخ
فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في
المنادي ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد
الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا
يكون جملة لان الجملة محكية بحالها غالبا فلا تغيير والشرط الآخر
احد الامرين وجوديين وهو ان يكون المنادي اما علما زايدا
على ثلثة احرف لانه لعلمية ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء



العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل علي ما القي ولزيادته
علي ثلثة احرف لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو ثلثة
احرف بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتا التانيث وان لم يكن
علما ولا زايدا علي ثلثة لان وضع التاء علي الزوال فيكفيه ادني مرخص
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم
يعتبر بالوابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم علي حرفين لان بقاوه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة
اذ التاء كلمة اخري براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادي لم يستوف
الشرط المذكور الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادي ولما فرغ
من شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه
فقال فان كان في آخره اي آخر المنادي زيادتان كائنتان في
حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن
نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها

علما من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب غيره لانه ح يكون
من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي
لتبادره الي الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
سعلاة لانه لا تحذف منه الا التا وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في
حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها
الي الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف الا الحرف الاخير
وهو اي والحال انه ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من
اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقائه علي ابنية المعرب وانما
لم ياخذ هذا القيد في محله زيادتان في حكم الواحدة لان
نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة
فيه علي حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران

في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة فكأنهما زيدتا
معًا فحذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته
واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد للثقل السابق عليه الا اسد
وبلت على التقدير وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة نحو بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر
يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي يحذف حرف واحد
لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو
يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
في المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صارت
آخر الكلمة بعد على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو حارث
متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد

يجعل

يجعل قد القليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم لانه اسم
مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها
كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع
الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم
الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع لعدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه

وجوداً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقدا[ن]
ليت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل
يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازاً له عن
المنادي لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي اي
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفرداً معرفة واذا كان مضافاً او مشبهاً به
ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام
المنادي لان ذلك لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلق
به فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا

في الندبة

اردت

اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم
لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اي الحاقها بعد المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه معدماً الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه
فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينقل
الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء
بها بعد تمام الموصوف ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافاً ليو[نس]
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو
زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات

لالتباسه بندبة

للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز يا ايها المؤمنات صح

وحكي يونس ان رجلا قد ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتين
والجمجمه القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر كثرة
نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادي والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد
الصوت تطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف
التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع
البدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا تحذف منه الا مع
ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو
ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان
يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو

غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
الي والمضمرات فشذ نداءها نحو يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر
صبحا يا ليل حذف حرف النداء من ليل مع انه اسم جنس
شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا او في اطرق كرا اي يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن
ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو
اكبر منك قد اصطيد حمل الى القرى فلا تخل بضر وقد
يحذف المنادي لقيام قرينة نحو الا يسجدوا بتخفيف الا على
انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا
لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير والشريطة والشرط واحد و
اضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو
اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا
عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر وهو اي ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به
عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه
به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره
اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك

الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط هو بعد ذلك الاشتغال عليه
اي على ذلك الاسم هو احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
اي ما يناسبه بالترادف لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن
عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى
الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل



المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما
لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على شيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه
ينصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت
الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت

فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني
حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه
الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص بقوله ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن
العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي
الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب وقرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن
الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من
الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من
القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير
الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت زيدا القوم واما زيد فاكرمته

فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي
اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الا...
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تؤذن بل...
لبسا لا تؤمن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا
كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجات لا يدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها
بعدها فلا ينتقض ويختار النصب في الاسم المذكور با...
لعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة عليه للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو

خرجت فزيد لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم و
لا ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا
وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وانما قال حرف الاستفهام لان المختار الرفع في اسم الاستفهام نحو
من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تلقاه
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما
اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف النفي والاستفهام
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع

وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم
انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته المعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته المعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب و
صفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر
بنصب كل شي على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتدا
وجعل خلقناه خبرا لكان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شي بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شي مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة

العبادة

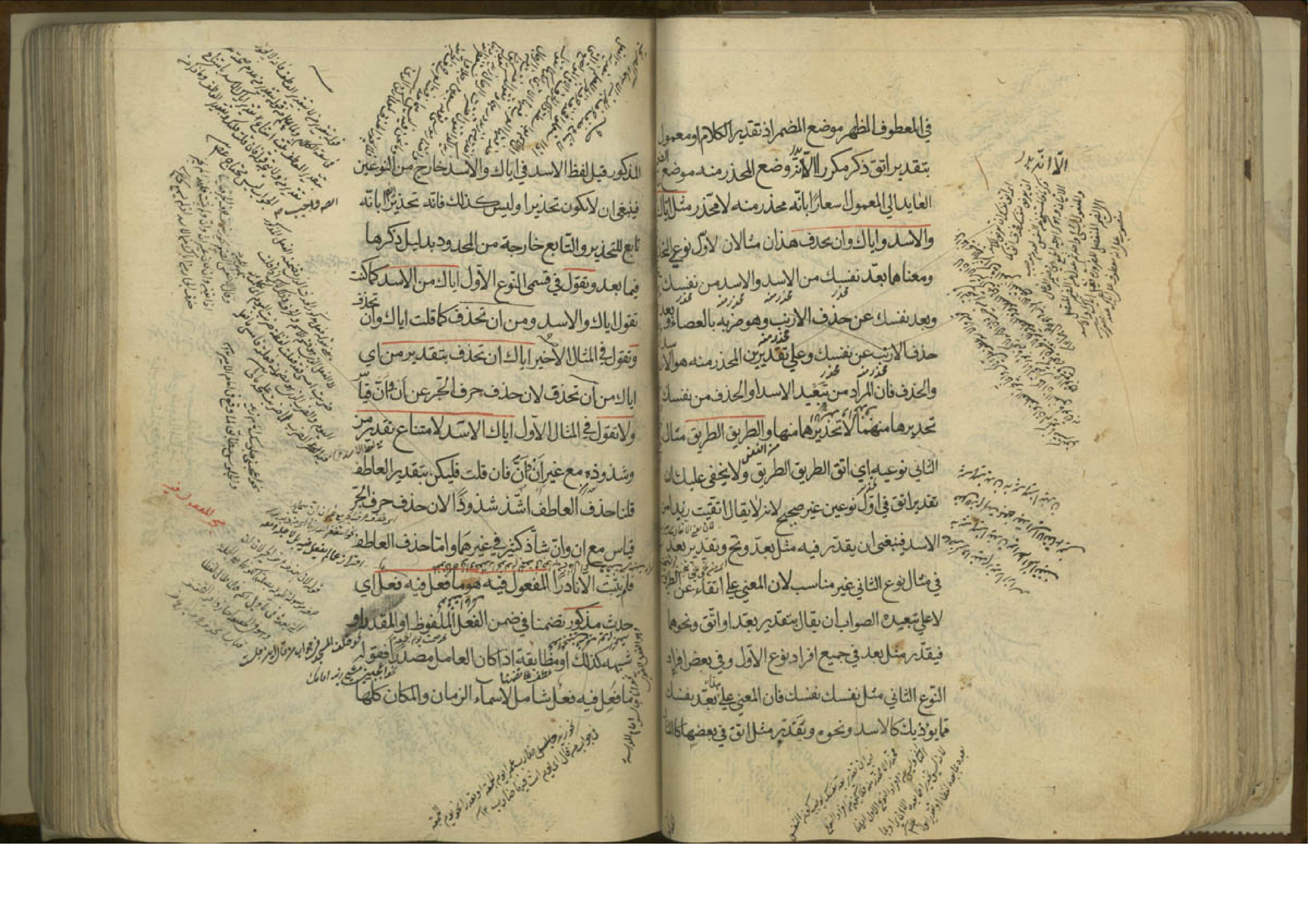
في الافعال الاختيارية ويستوي الامران اي الرفع والنصب
فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما
اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتدا ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف
على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فلما
قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة
غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم
المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما
وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع

مع غير الطلب واختار النصب مع الطلب وكذا يجب
مع نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما و
انما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا
او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل زيد
ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لو وقع
الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد
تعمق النظر اليه انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو
سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب
في اذهب فليقدر مناسب آخر نصبه مثل يلابس او
اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب
به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل

المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكر
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
واجب بالابتداء ونصبه غير جايز بالمفعولية فليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب
وكذا اي مثل زيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى
المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين
في الزبر مكتوب فيها موافقا بقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور محله في الرفع على انه خبر المبتدا
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر يجب لا ايقاع

كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء يتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن
بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن هذه القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار
المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال نحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية و
الزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل مع اللام
الذي هو صلة كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء داخل
عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل
هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعده على ما قبله فتعين الرفع والاية جملتان عند
سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني
عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما

يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل
زايدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين فهي
يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع
من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لاجله مما بعده اي مما بعد
ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من
ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم ولكنه وضع



في المعطوف الظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع
العايد الي المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير
ومعناها بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا او بعد
حذف الارنب عن نفسك وعلي تقديرين المحذر منه هو الاسد
والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك
تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال
الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفي عليك ان
تقدير اتق في اول نوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد
في مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعني علي اتقاء عن الطريق
لا علي تبعيده الصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما
فيقدر مثل بعد في جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد
النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعني علي بعد نفسك
مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال

المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه تحذير الا انه
تابع للتحذير والتابع خارجة من المحدود بدليل ذكرها
فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما قلت اياك وان تحذف
وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي
اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر
قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي
حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او
شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله
ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها

فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر
فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون
الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا
لزيادة توضيح تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان
لما الموصلة او الموصوفة اشار الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
البيان حكم كل واحد منهما وهو اي مفعول فيه من زمان
ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم

فانهم

فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على النصب بتقديرها واما
المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
خلافا للمفصل حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك
والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير
في اذ لم يمكن حمله على زمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الستة
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في

معناها فان امام زيد مثلاً يتناول لجميع ما يقابل وجهه
الي نقتاع الارض فيكون مبهمًا ولما لم يتناول هذا لفظ
بعض الظروف المكانيه الجايز نصبها قال وحمل عليه
اي علي المبهم المفسر بالجهات الستة عند ولدي و
شبههما نحو دون وسوي لابهامهما اي لابهام عند
ولدي ولم يذكر وجه حمل شبهيهما عليه لان حكمه
حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل علي
المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل جهات الست لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينًا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على مذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الي انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معني الدخول لا يتم

بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا
قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الي مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الي مكان شامل له
ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
كما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الي الدار ليس كذلك فانه
اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الي الدار كنسبة الافعال الي المنتهي التي
فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل
معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الي ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ونصب
اي مفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعه في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة

ويعامل بضمير على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه
والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما
فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج
ساير المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل
اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز بقيد وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل
لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال

لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
الجبن والقايل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده
اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته
الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني
زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون
الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزاير عندهم مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم
الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا

يقدّر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام اعتبارا
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل بقائها
في الاصل والنية فلا حاجة ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة
اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال انما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله
وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان
يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب

جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له
اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان مفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا
له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه
المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول
فيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتبر عن نصبه
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه
منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان

هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد
حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير
الراجع الى المصدر اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل عنه
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر
والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احتراز عن
المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل
مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنا اي معنويا نحو ما لك وزيدا
اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له
في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض

بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى
الجمعية فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي
ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو
جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على
المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة
لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع

العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل
بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد
وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمروا على الشان
اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع و
ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول
اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل
او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول

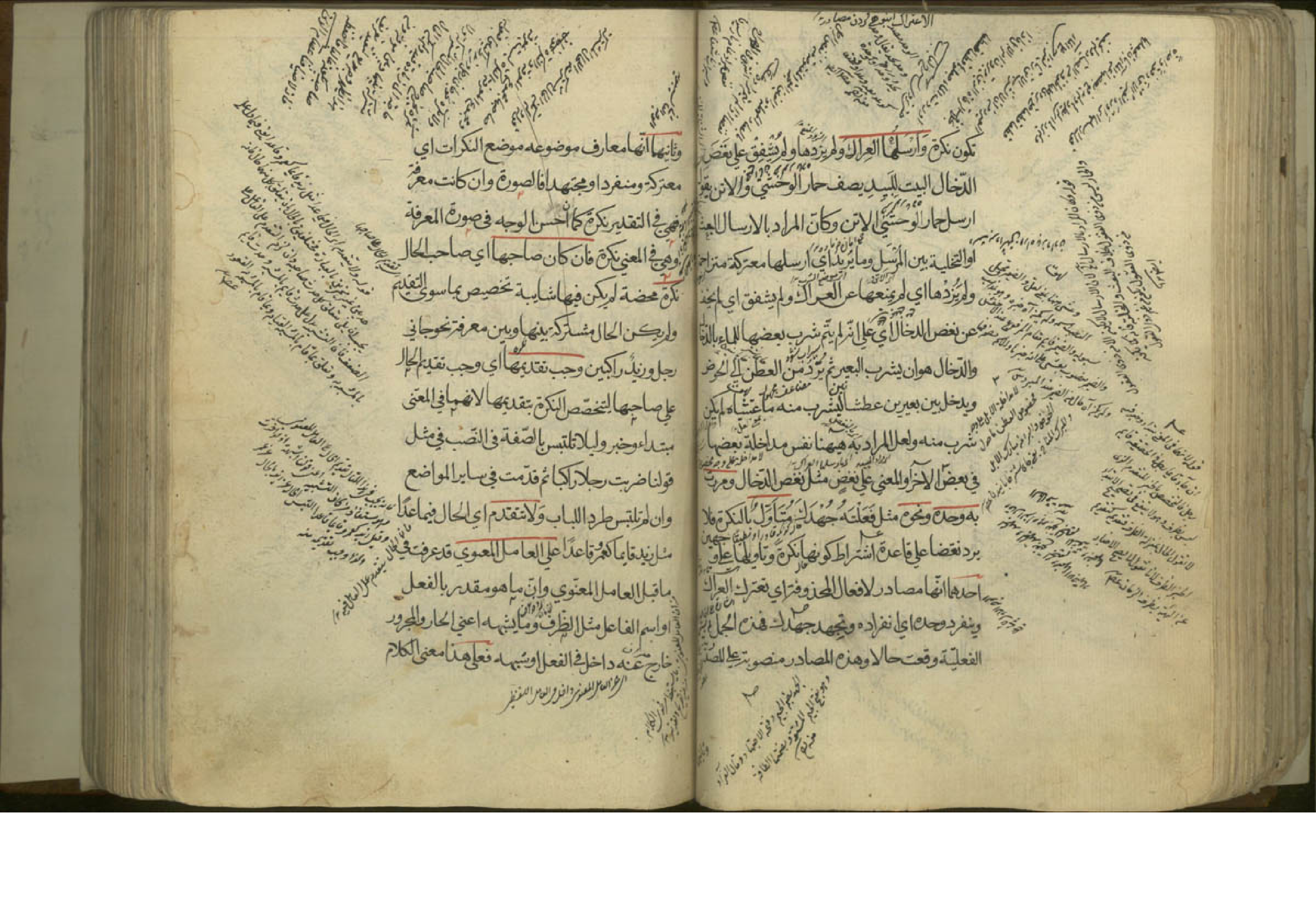
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على
سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظا اي بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنتوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او المفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنتوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن مفعول
معه لكونه في الفاعل او المفعول به وكذا المفعول مطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او
مفعولا

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه فاعل او المفعول
نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن
المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزءه فان الدابر الشيء اصله والدابر مفعول
ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل وبتبين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا
به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او
المفعول مطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول

الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار
بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه فهو
زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير
او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم
حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان
للفوظ

الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
ومن تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
كاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
نحو هذا زيد قائما كام وكالنداء والتمني والترجي و
التشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعل في
الدار قائما وكان اسدا صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان يكون نكرة لكونها خبرا في الحقيقة عن ذي الحال
وحق الخبر ان نكرة لان النكرة اصل والغرض تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد عن الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي
ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها

بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موادوقوع
الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا او من جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد انقضاء
النفي ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الا
مور وغالب موادوقوع الحال واكثرها هو هذا القسم و
وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
ينبئ عن تخلفه في بعض الموادتنافي الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان



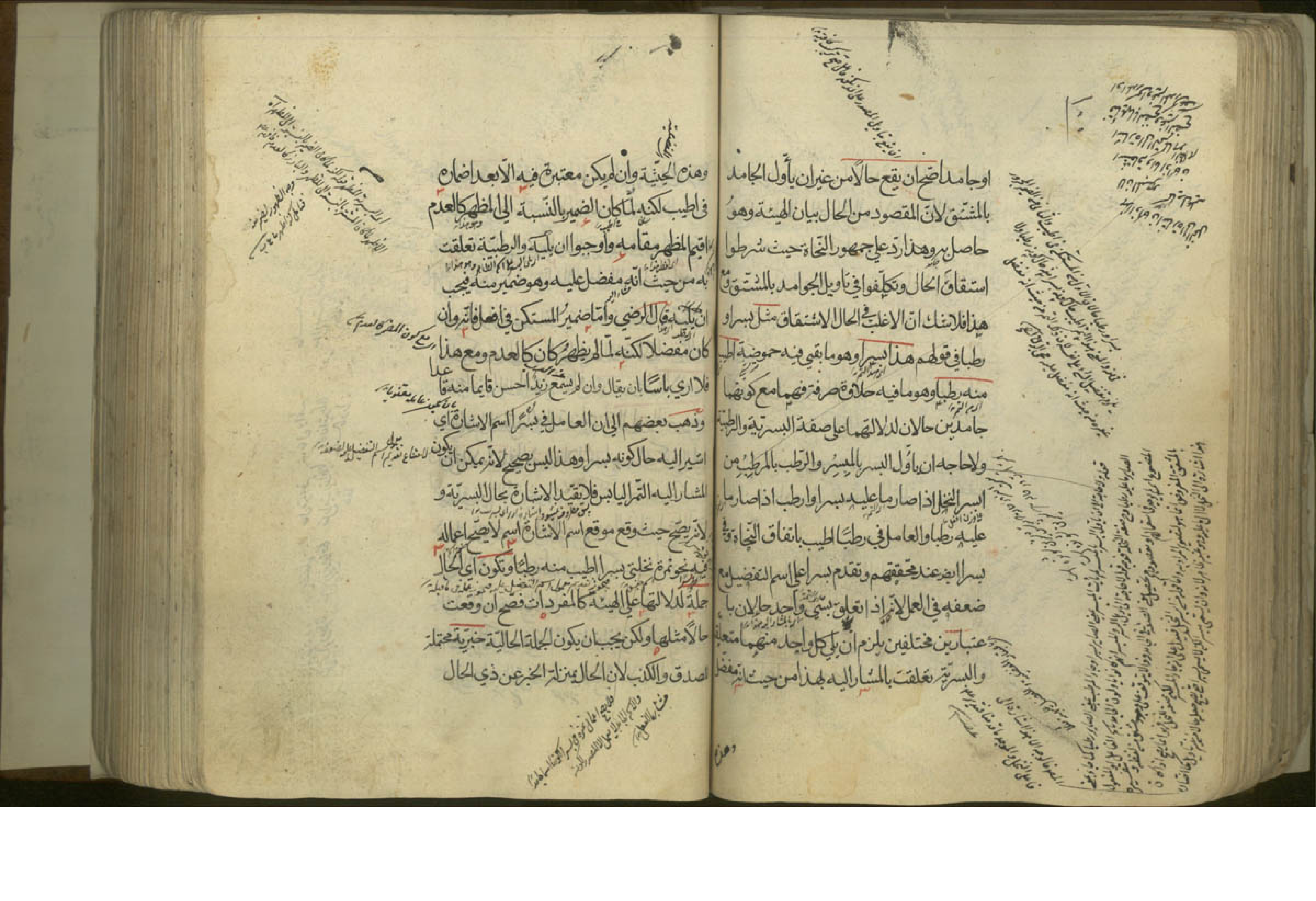
تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحشي والاتن يقول
ارسل حمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال الا...
او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاح...
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخ...
من نغص الدخال اي على ان لم يتم شرب بعضها الماء بالد...
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها
في بعض الاخر والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت
به وحده ونحو مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا
يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على و...
احدهما انها مصادر لافعال المحذوفة اي تعترك العراك
وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل
الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصد...

وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي
معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي وجب تقديم الحال
على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى
مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع
وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت في...
ما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور
خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام



ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف
اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه
خلاف سيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف
في العمل وجوز الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال
نحو زيد قايما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا
قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف
الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا

جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا
يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن
بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من
تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم جعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مستقلا



اوجامدا اضح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق وفي
هذا فلاشك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا و
رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب
منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من
ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما
عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي
بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع
ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان با
عتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل

ومنع

ومنع الجنية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعدا ضمار
في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم
اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
ان يليه قال الرضي واما ضمير المستكن في افضل فانه وان
كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
فلا اري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية و
لانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
في نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت
حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة
الصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال

واجزائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يمكن
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا
تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي
الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية و الفعلية
اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او
ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فتناسب ان تكون الرابطة
فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط
في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عم كنت نبيا وادم بين
الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع
الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز
الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل

بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل
على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو
على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او
الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية والمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد
قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه

او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت لا
المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال
لغة على الماضي المثبت الواقع حالا لئلا يلتبس بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه
نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا لان
مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من
قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
ان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوفها محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل

زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية
كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا
اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا
لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا
تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او
من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها
كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات

راشد
راه راست رونده
مهدى
راه راست نماينده



عندي ان يقدر يحيي عطوفا او شرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة اي موكدة لمضمون
جملة احترز به عما يوكد بعض اجزائها كالعامل في قوله
تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه واسمية
احترز به عما اذا كان فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قايما بالقسط انه حال
موكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان
يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل
فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهد قايما بالقسط التميز ما اي الاسم الذي
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في
حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك
منهم وايراد المعين المستقر اي الثابت الراسخ في
المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن بحصر

الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انشاء في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في
هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من
حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر
موضوع لشخص معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر اشهر
زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا
الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف والاحتراز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع

في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
الرطل مثلا لنصف منٍّ فلا شك ان الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنٍّ و
منَّين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او
غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
ترفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة
لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى
زيد ونفسا ترفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي

يعرف بقدره ويبين غالبا اي غالب الموارد واكثرها اي رفع
الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
الموارد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق
في ضمن العدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تميز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد او كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا او كالذرع
المراد بالمقادير في هذه الصور وهو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس
لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لان كان مطمح
نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في
رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على
التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف لاقسام المقادير وذكر
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
الاضافة معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين

واما في ضمن غيره اي غير العدد

او كالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا

والنون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا
انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول
الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب
التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التميز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التميز
جنسا وهو ما تشابه اجزائه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اي ما فوق نوع الواحد فيشمل المثنى ايضا

لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او
يجمع قيل وفي بعض تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر
لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه ان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او التشخصية ويجمع اي يورد التميز على ما فوق
واحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس
نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ان كان اي المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز متلبسا
بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما
اقتضى التميز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار
الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان
لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة



فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرون درهما
اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد
اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الا
لتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي لا وكما يرفع
الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير
مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا
مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين واقتضى تميزا او الخفض اي خفض التميز باضافة
غير المقدار اليه والثاني اي القسم الثاني من التميز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة

كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة
تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم الاول انما هي مجرد
النسبة لا غير في جملة اي نسبة كاينة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما كان فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة
التميز فيها خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال الما
ضاهي الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
حيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
ابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى

المعني فهو ناظر الي كل واحد من المثالين المذكورين غير
مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافي خاصّ بالمنتصب عنه والدار عين غير
اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف
علي قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التميزات ولاخفائه وابا وابوة ودارا
وعلما اورد هذه الامثلة علي وفق ما سبق وزاد عليه
قوله ولله دره فارسا اشارة الي ان التميز قد يكون صفة
وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد علي ان
يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تميزا عنه اراد ان ينبه علي انه يصلح ان يكون تميزا عن
نسبة علي ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون

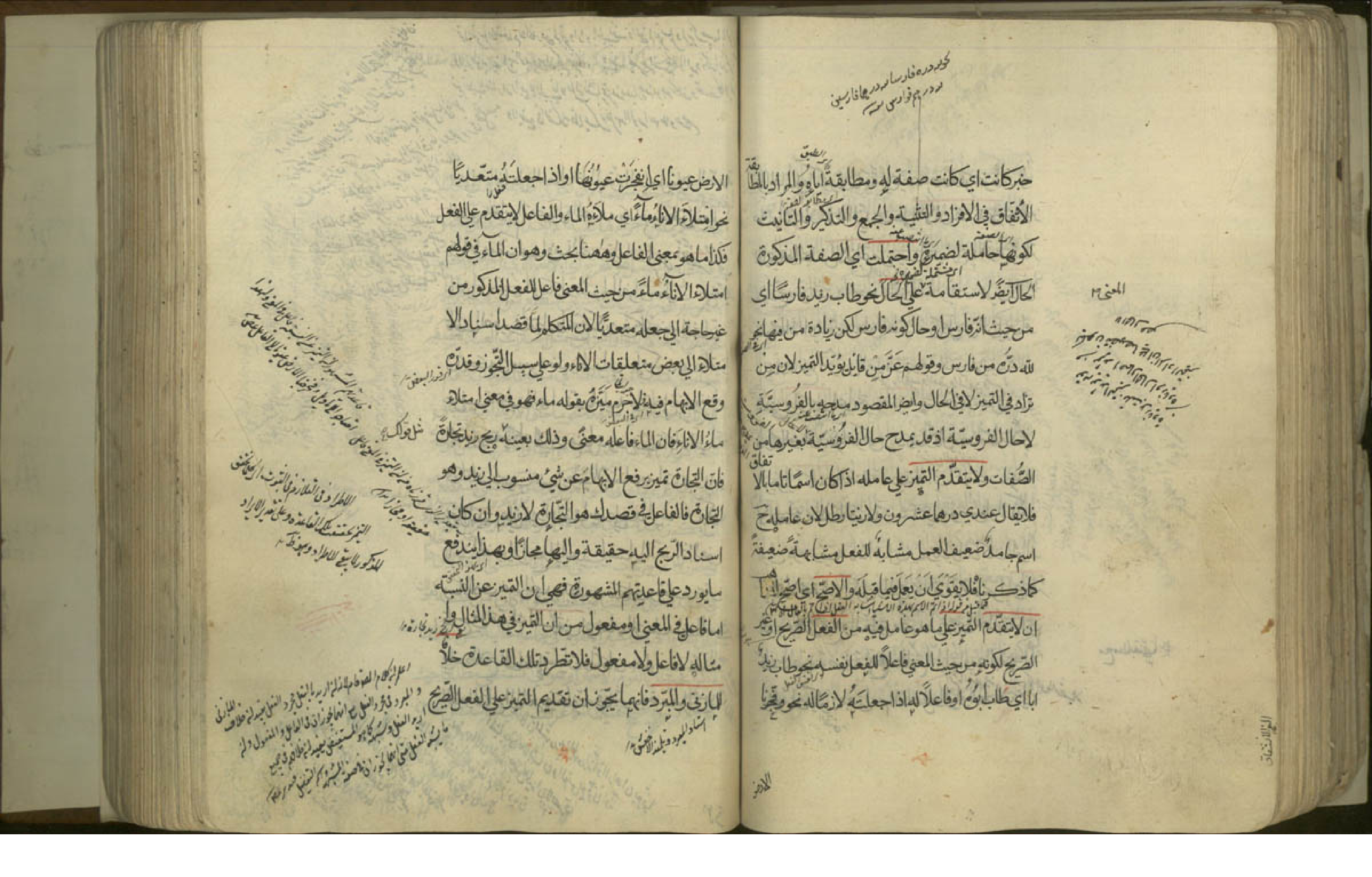
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التميز بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله
لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه
بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون
تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن و
الاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان تجعله عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن
متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الي متعلقه وهو ابو زيد
والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو

نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا
في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بل التعبير عنه بها فهي
لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
فطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه ما قصد من
وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب
عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى
في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد آباء اذا اردت
اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا
قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق
على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه

تمييز جنس

على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد
علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد به اي بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه
لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او
الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا اوما ولا بهام نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في
الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على

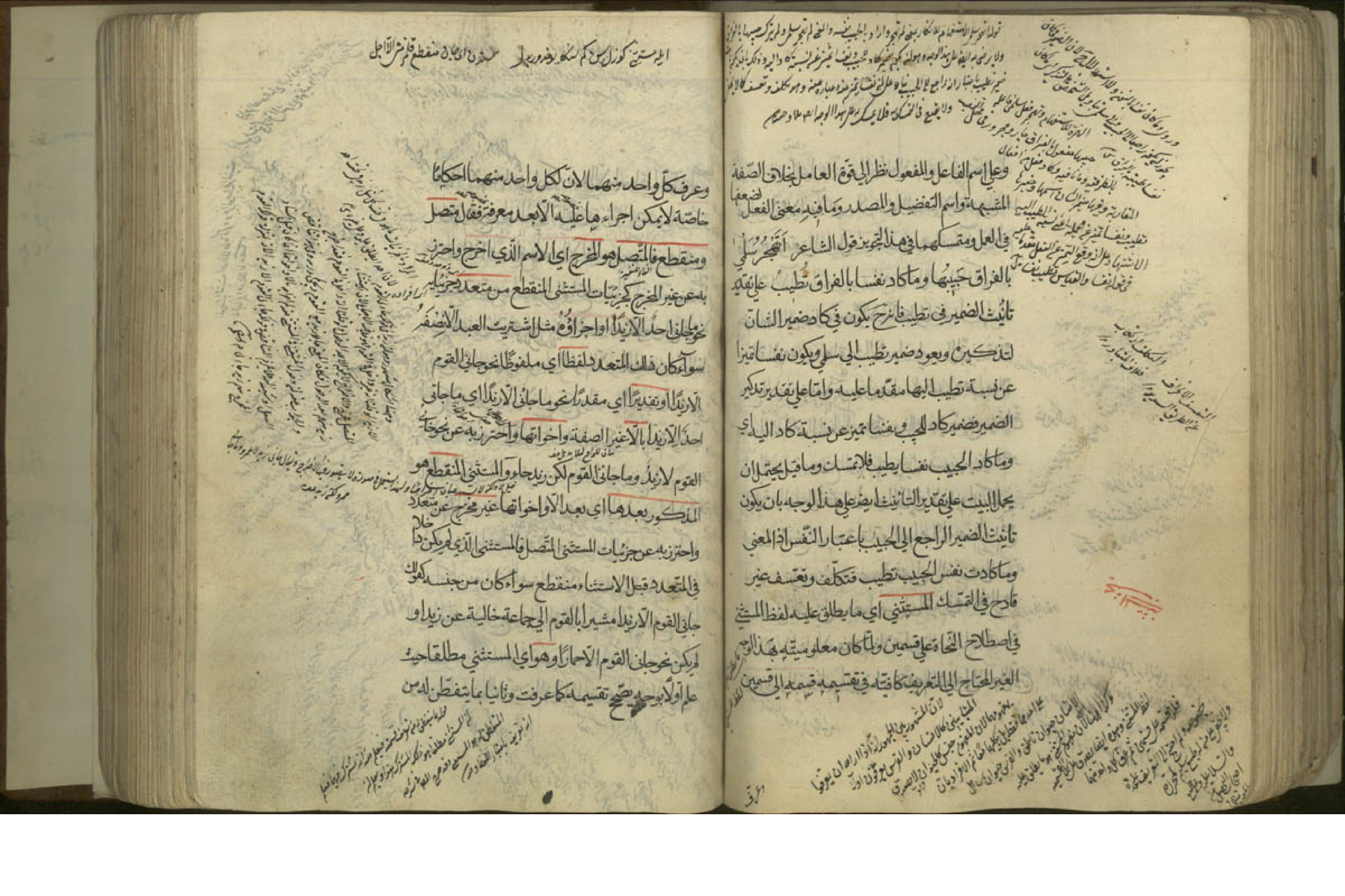
مع مطابقتها



خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة
الحال ايضًا لاستقامة على الحال نحو طاب زيد فارسًا اي
من حيث انه فارس او حال كونه فارسًا لكن زيادة من فيها نحو
لله دره من فارس وقولهم عز من قايل يؤيد التميز لان من
تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسمًا تامًا بالا
فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح الاقوال
ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازمًا له نحو وفجرنا

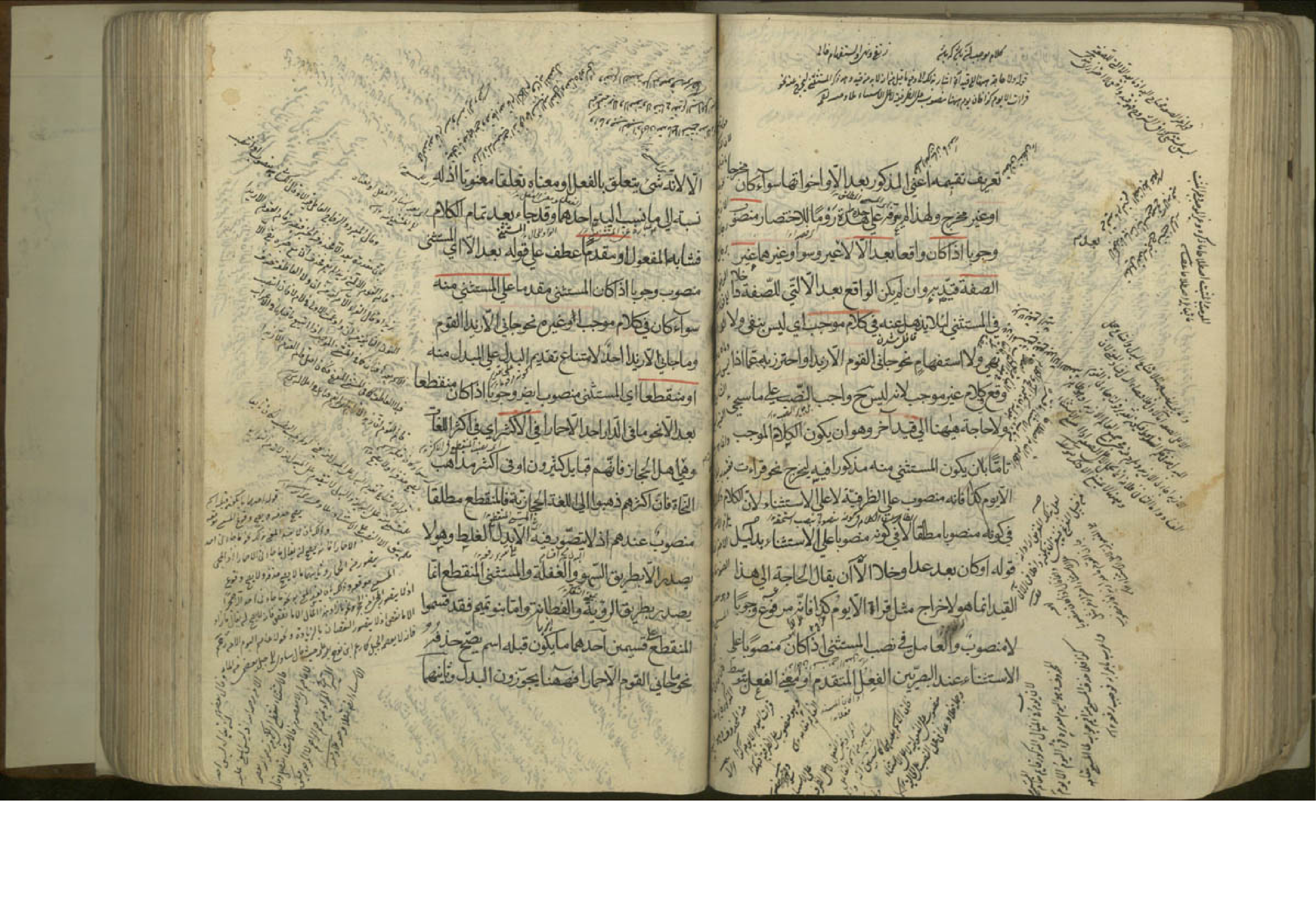
الارض

الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديًا
نحو امتلاء الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم
امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور من
غير حاجة الى جعله متعديًا لان المتكلم لما قصد اسناد الا
متلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد
وقع الابهام فيه فلاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء
ماء الاناء فان الماء فاعله معنى وذلك بعينه ربح زيد تجارة
فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شي منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة والى التجارة مجازًا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة فهي ان التميز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال و
مثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا
للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح



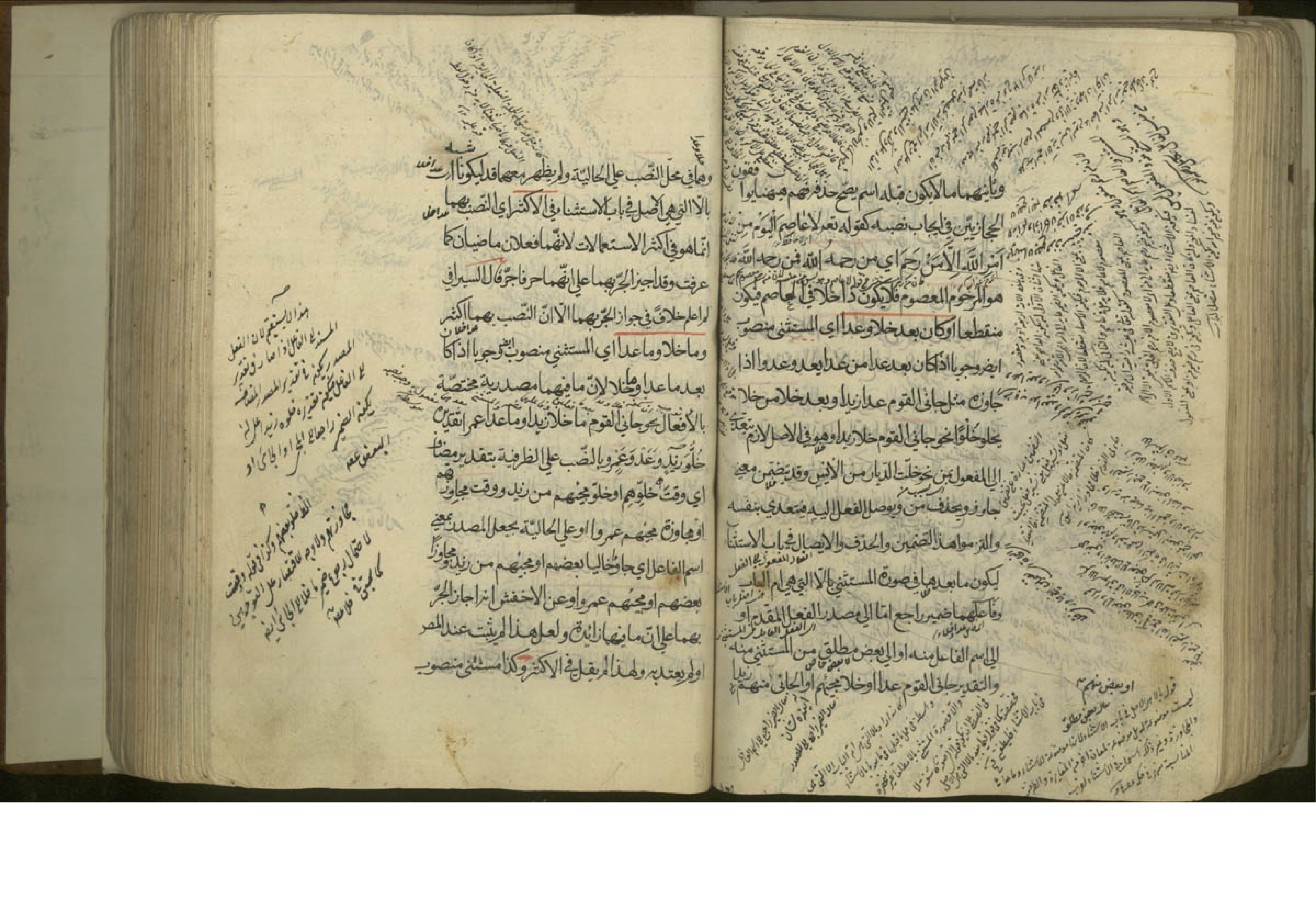
وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر أتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير
تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا
عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي
وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان
يحمل البيت على تقدير التانيث ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير
قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الاسم
الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين

وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراء ما عليه الا بعد معرفته فقال متصل
ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز
به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته
نحو جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم
الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو
المذكور بعدها اي بعد الا او اخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او
لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث
علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من



تعريف تقيمه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا
او غير مخرج ولهذا المرسوم على هذه رؤما للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا غير وسوا وغيرها غير
الصفة فقيد بان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة دا
في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا
نهي ولا استفهام نحو جاني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجي
ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا
القيد انما هو لاخراج مثل قراءة الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط

الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له
نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاني الا زيدا القوم
وما جاني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات
وفي اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا
يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاني القوم الا حمارا فهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما



وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم فيه بنو تميم يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا
جاوز مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز وحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء
ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او
الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم زيدا
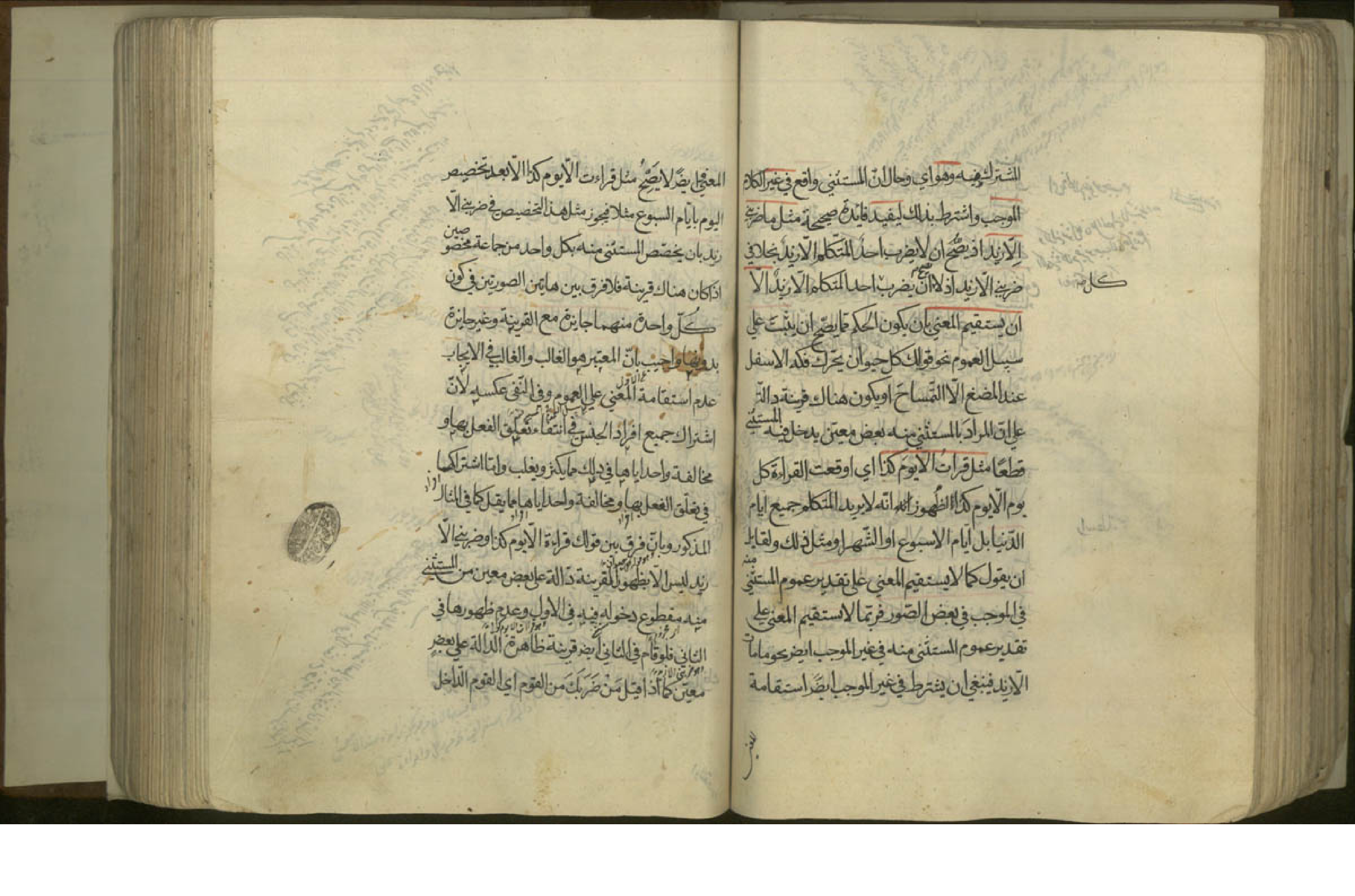
وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونا
بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما
عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لا اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كا
بعد ما عدا وما خلا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا بتقدير
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي جاؤوا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر
بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف
ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا مستثنى منصوب

بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجي
اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما
لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم
اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم
الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم
انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير
المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثنا
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر و
الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه

فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى
منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بالطريق الاستثناء وهو جائز
غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اي المستثنى على حسب العوامل اي على ما تقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك

اي في كلام غير موجب ٣
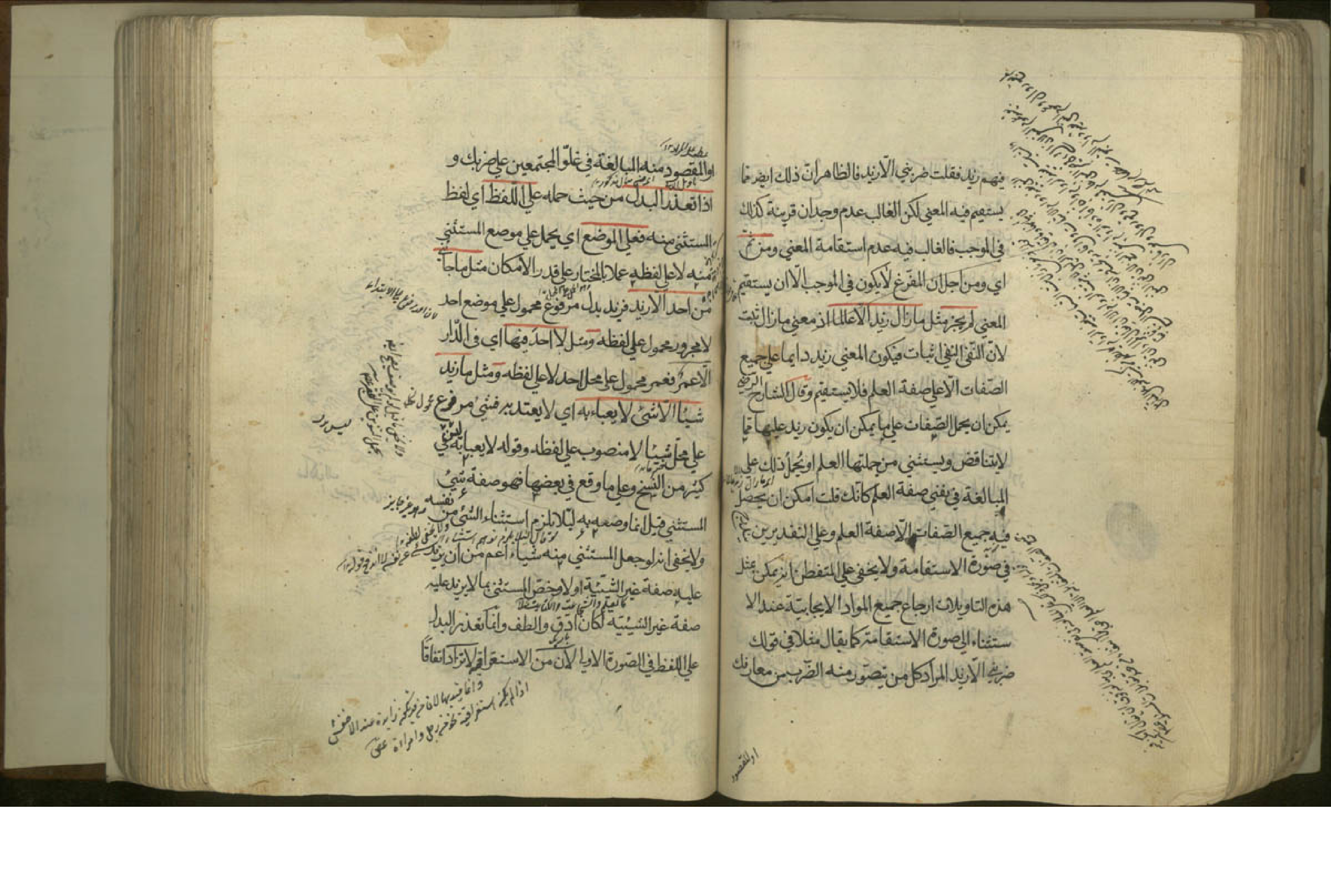
واسطة ٣



المشترك فيه وهو اي وحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط بذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب احد المتكلم الا زيد بخلاف
ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب احد المتكلم الا زيد الا
ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على
سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل
يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة

المعنى
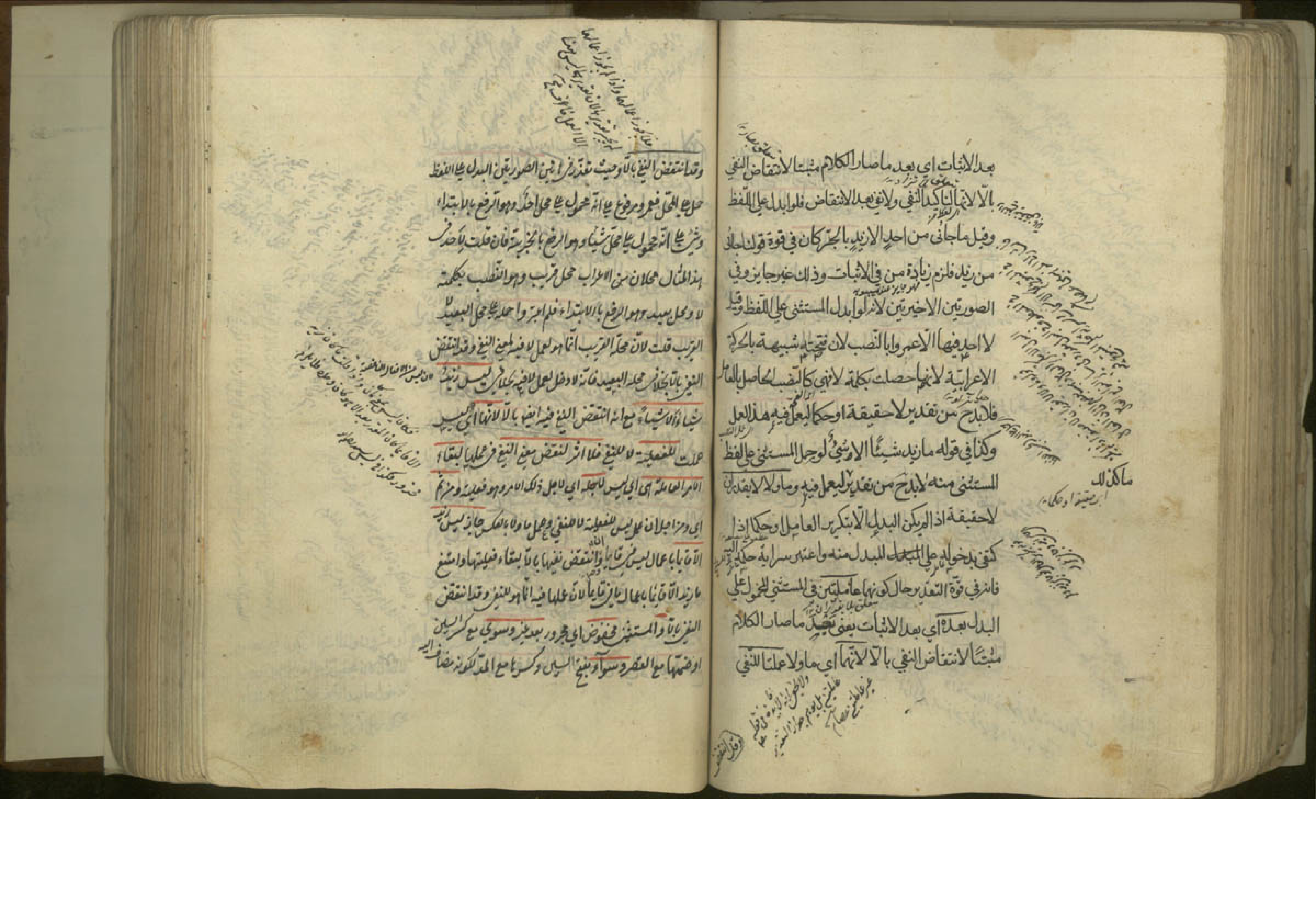
المعنى ايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا
زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون
كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان
اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها او
مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها مما يقل كما في المثال
المذكور وبان فرقا بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا
زيد ليس الا لظهور القرينة الدالة على بعض معين من المستثنى
منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في
الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل



فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما
يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم
اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت
لان النفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دايما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما
لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين ع
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل
هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الا
ستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك

او المقصود

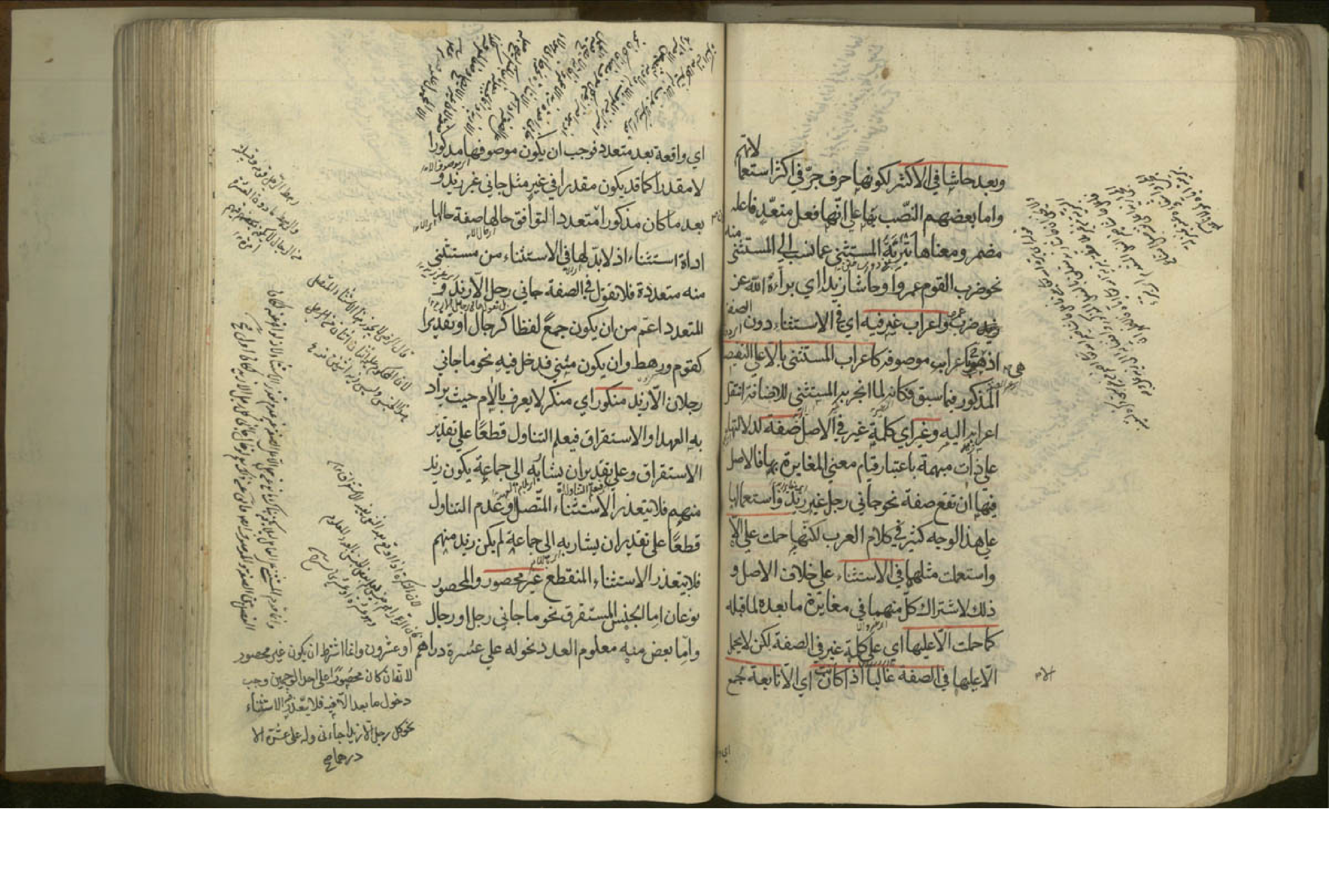
او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك و
اذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ
المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد
لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد
شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول
على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به كما في
كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يكون زيد
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يكون زيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا



بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ
وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني
من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة
الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد من تقدير ليعمل فيه وما ولا لا يقدران
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا
اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكما الى البدل
فانه في قوة التعدد بحال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على
البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي

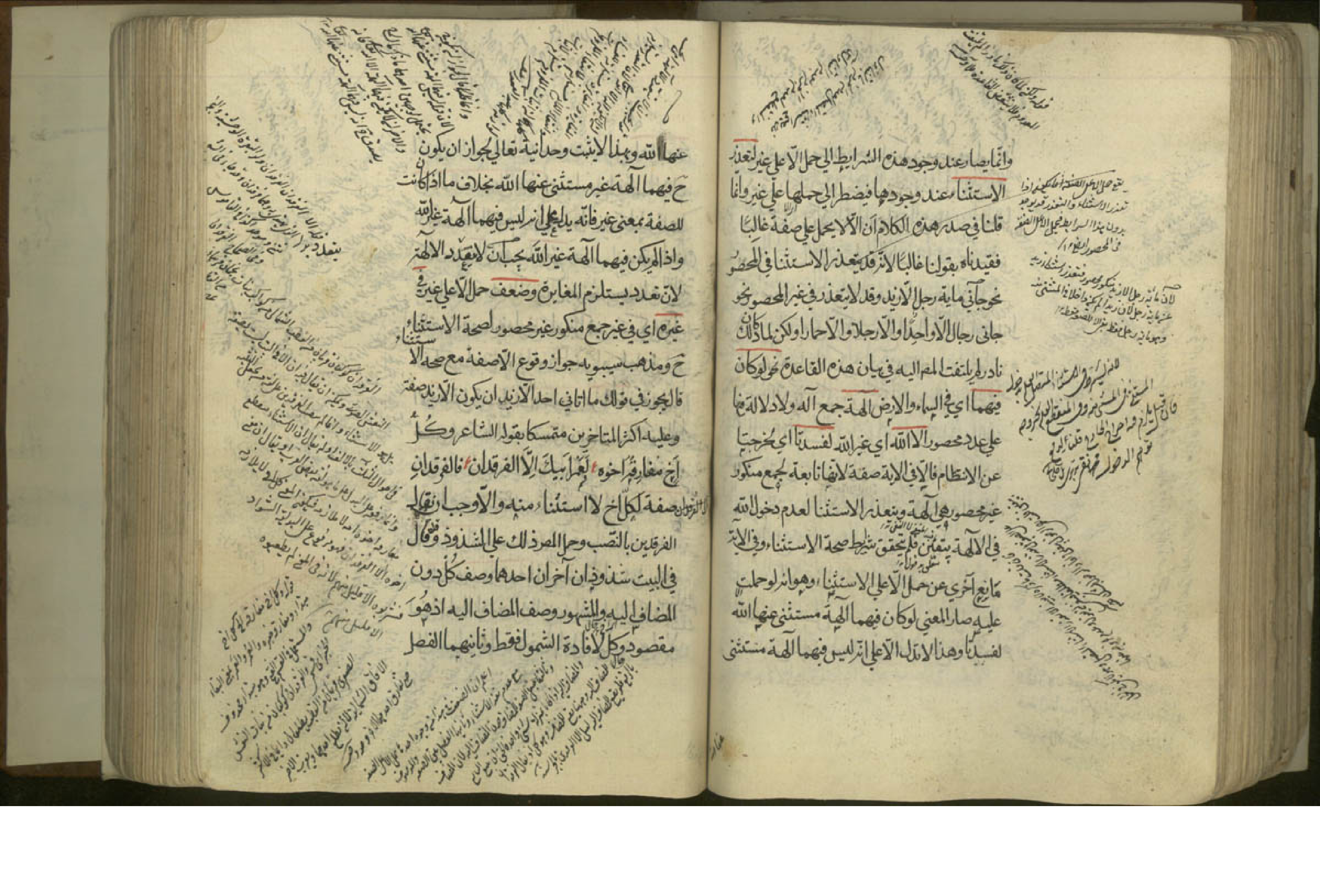
وقد انتقض

وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في اي من الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو النصب بكلمة
لا ومحل بعيد وهو الرفع بالابتداء فلم ابدل واحد على محل البعيد دون
القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس
عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء
الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو فعليته ومن ثم
اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وانتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع
ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضاف اليه



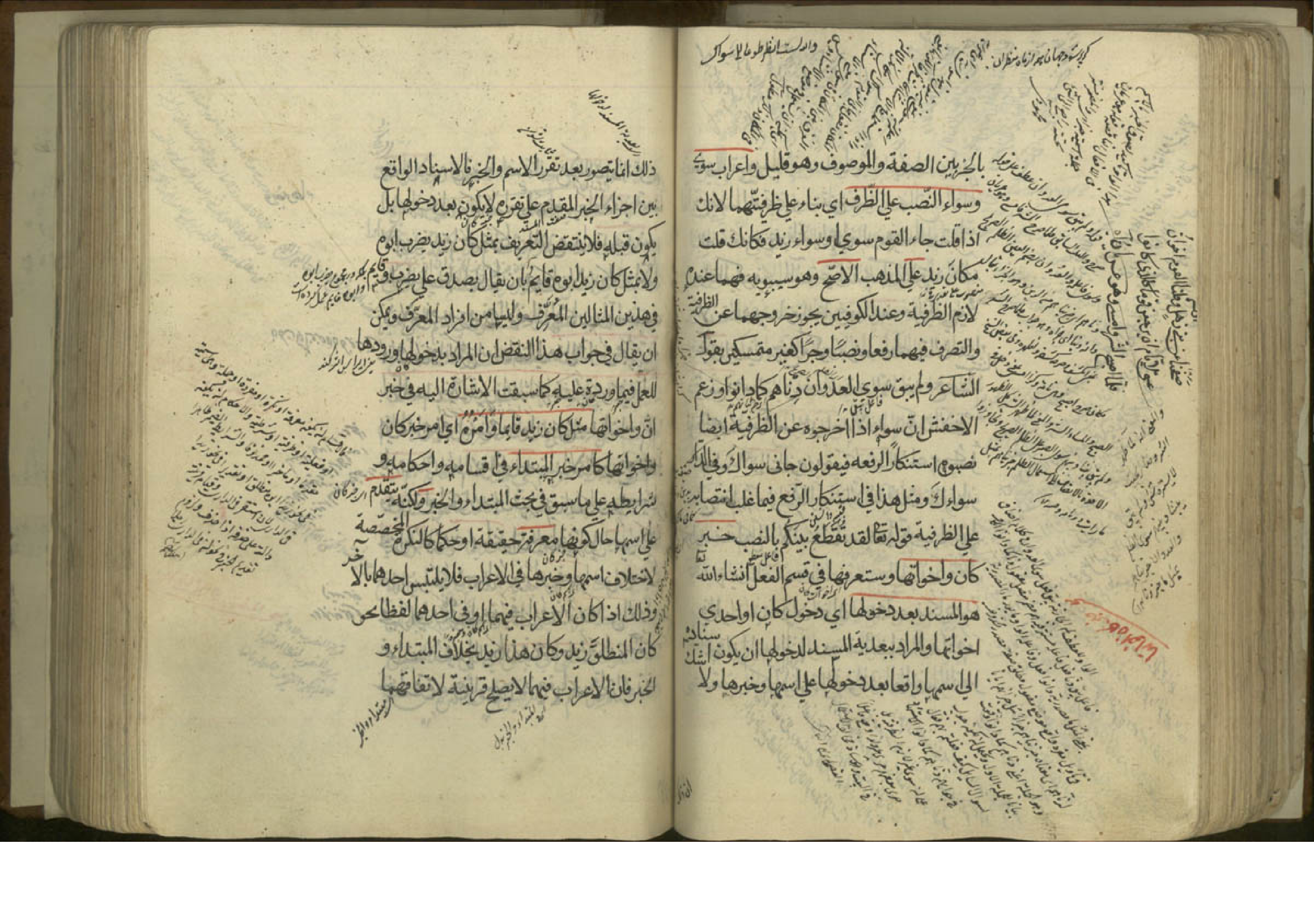
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جرّ في اكثر استعمالاتهم
واما بعضهم النصب بها على انها فعل متعدّ فاعله
مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا او حاشا زيدا اي براءة الله عن
زيد ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة
اذ هي فيها اعراب موصوف كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق وكان لما انجر بمر المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة نحو جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل و
ذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها
كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل
الا عليها في الصفة غالبا اذا كان اي الا تابعة لجمع

اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد و
بعد ما كان مذكورا متعددا لتوافق حالها صفة حالها
اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعددة فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد و
المتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني
رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف بالام حيث يراد
به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم
فلا يتعذر الاستثناء المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد دخوله على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا
درهما



وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الي حمل الا علي غير لتعذر
الاستثنا عند وجودها فيضطر الي حملها علي غير وانما
قلنا في صدر هذه الكلام ان الا لا يحمل علي صفة غالبا
فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثنا في المحصور
نحو جاني ماية رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو
جاني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان
فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها
علي عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور
غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثنا لعدم دخول الله
في الالهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثنا وفي الاية
مانع اخري عن حمل الا علي الاستثنا وهو انه لو حملت
عليه صار المعني لو كان فيهما الهة مستثني عنها الله
لفسدتا وهذا لا يدل الا علي انه ليس فيهما الهة مستثني

عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية تعالي لجواز ان يكون
فيهما الهة غير مستثني عنها الله بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعني غير فانه يدل علي انه ليس فيهما الهة غير الله
واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة
لان تعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا علي غير في
غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الا ستثناء
فالمجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بقول الشاعر وكل
اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان
صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب نصب
الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك علي الشذوذ وقال
في البيت شذوذان اخران احدهما وصف كل دون
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
مقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل



بالجزبين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى

وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك

اذا قلت جاء القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت

مكان زيد على المذهب الاصح وهو سيبويه فهما عند

لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول

الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم

الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا

نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاني سواءك وفي الدار

سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه

على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر

كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل انشاء الله

هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده

الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا

ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع

بين اجزاء الخبر المقدم على تقررهما لا يكون بعد دخولها بل

يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه

ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم

في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن

ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها

للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر

ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان

واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه و

شرايطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم

على اسمها حال كونها معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة

لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر

وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا نحو

كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا و

الخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح قرينة لاتفاقهما

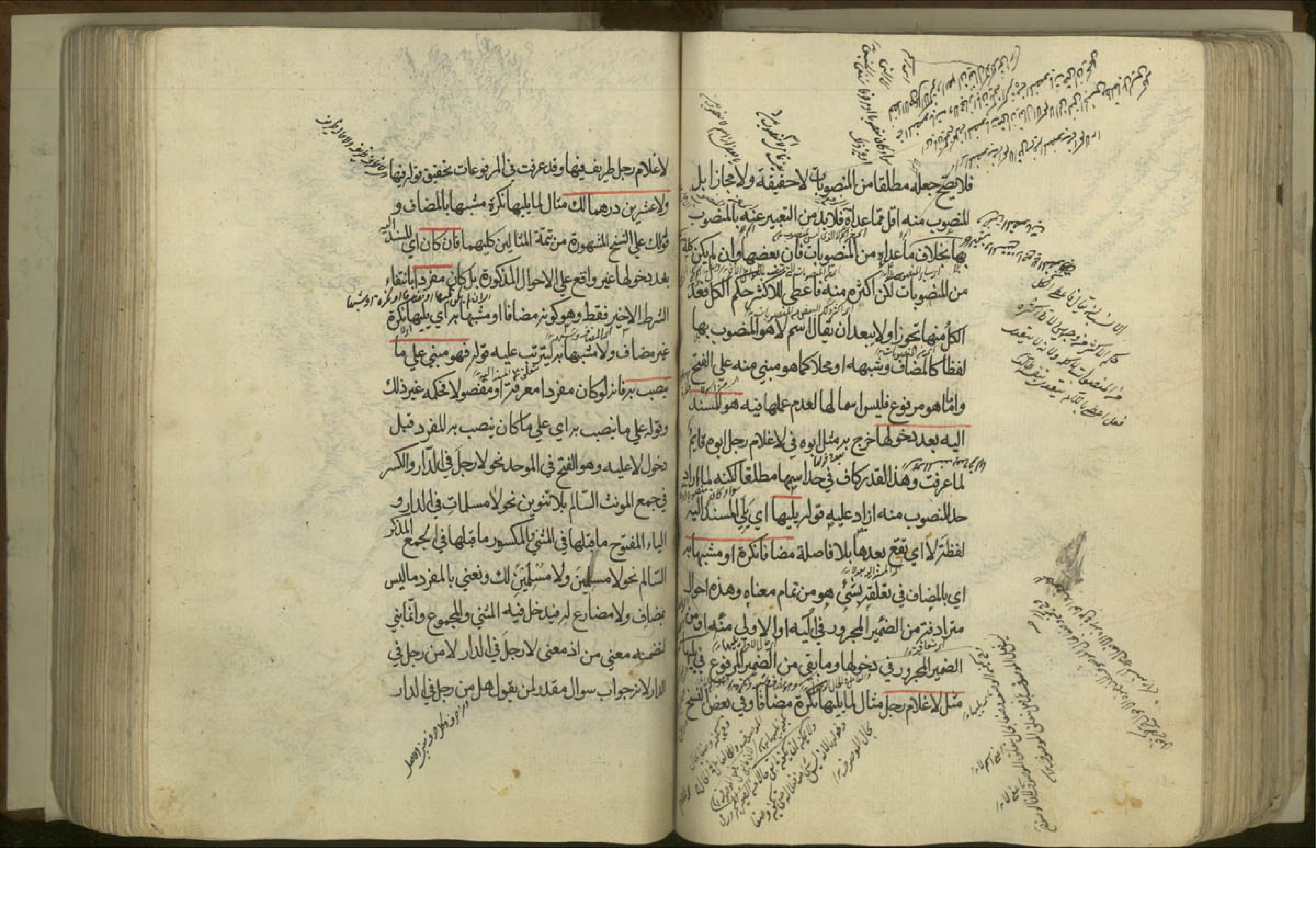
وخبرها

فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى
الاعراب في اسم كان واخواتها جميعا ولا قرينة هنا
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما خصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي مثل هذه الصورة وهو ان يجئ بعد ان اسم ثم
فاء وبعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان
عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا او رفعهما نحو ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
نحو ان خير فخيرا ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف

وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما
انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في
موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وعلى هذا تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام
اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان
واخواتها وستعرفها في قسم الحرف انشاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا
قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف هنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه
قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس
وحكمه وانما قال اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات

اسم ان واخواتها

المنصوب بلا التي لنفي الجنس



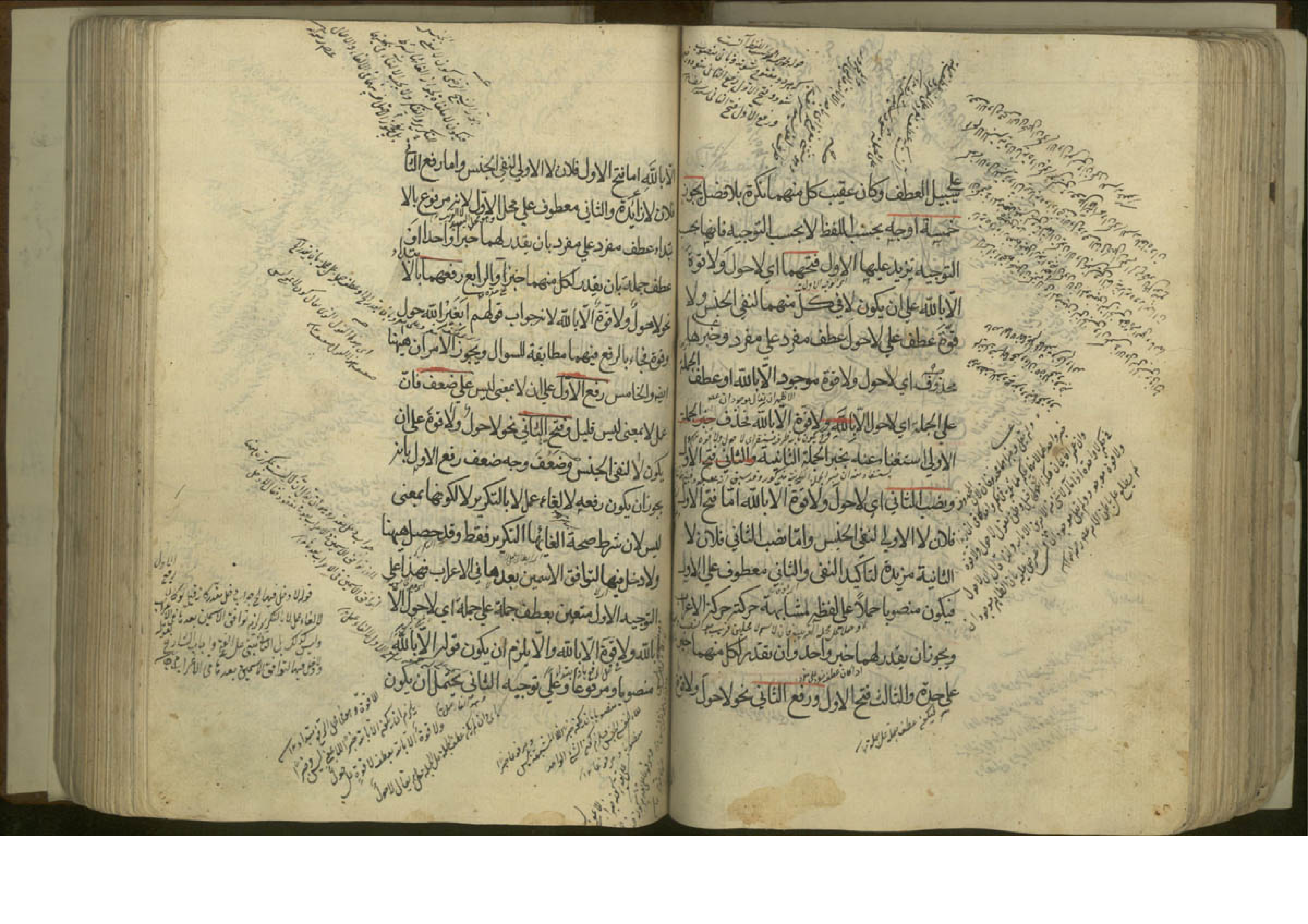
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل
المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعد
الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها
لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح
واما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند
اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد
حد المنصوب منه ازاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه
لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة مضافا نكرة او مشبها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من
الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ

لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها
ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف و
قولك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة
غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما
ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل
دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر
في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار و
الياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر
السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني
لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل في
الدار لانه جواب سوال مقدر لمن يقول هل من رجل في الدار



حقيقة او تقديرا لحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على الحركة او الحرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع تاثير لاء النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه

لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي صلوات الله عليه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير مثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى معرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره صلوات الله عليه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ابا حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا



علي سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب
التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لاحول ولا قوة
الا بالله علي ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا
قوة عطف علي لاحول عطف مفرد علي مفرد وخبرها
محذوف اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف الجملة
علي الجملة اي لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولي استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول
ونصب الثاني اي لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولي لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا
الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف علي الاول
فيكون منصوبا حملا علي اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر
علي حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لاحول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولي لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني معطوف علي محل الاول لانه مرفوع بالا
بتداء عطف مفرد علي مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او
عطف جملة بان يقدر لكل منهما خبرا والرابع رفعهما بالا
نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول
وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسوال ويجوز الامران ههنا
ايضا والخامس رفع الاول علي ان لا بمعني ليس علي ضعف فان
عمل لا بمعني ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحول ولا قوة علي ان
يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعني
ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا علي
التوجيه الاول متعين بعطف جملة علي جملة اي لاحول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قولنا الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلي توجيه الثاني يحتمل ان يكون

من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا نخ
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء ولان العامل لا يتغير
عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فيقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة
بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كان من حروف الا
فعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء تشربه حيث
لا يرجي ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند
الخليل ليست لا داخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونه ونبي رجلا
يعني هلا ترونه ونبي رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس

لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجلَ ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعدها احتراز عن مثل لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او
صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه
اذا كرر المبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء
ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا
يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظ
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما



ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب
دون البناء رفعًا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على
اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلة
في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا
مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز
فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل
لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد
فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن

في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو
بالمجد ارتدى وتازرى وساير التوابع لا نص عنهم فيها
لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادي وكذا ذكره الاندلسي
ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي
لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين
جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به مع
مجرورها خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال
الاضافة تشبيها له اي لام لا في هذين التركيبين مع انه
لم يضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه با
ثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه
انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه

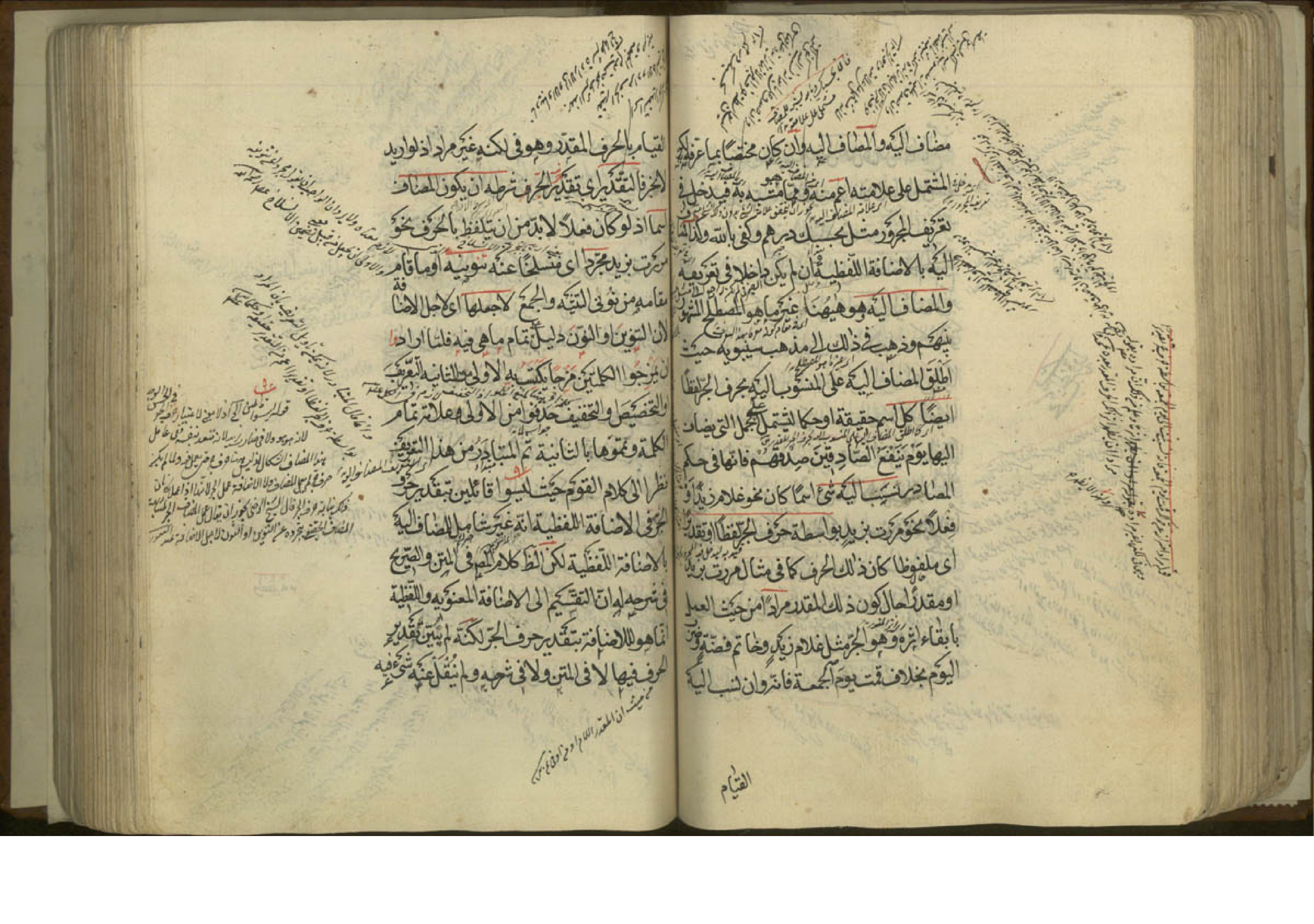
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اي ومن
اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيهه غير
المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا
فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار
فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها تركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين
مضافا حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير

الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له مرجع ضمير
المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على
تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى ولقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد اللام المقدر وحكم المص بفساده لما
عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلناه الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما

من وجهين ٢

والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا
احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبر ما ولا المشبهتين في نفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي
خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما
انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل
هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة
اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما
ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع
لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم

الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع احد
هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها واما اذا انتقض
النفي بالا فلان عملها للنفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر
الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما
بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي
وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قايما
لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها
بمنزلة لا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل
ليخرج الحروف لاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه



مضاف اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته
المشتمل على علاقته اعم منه وهو ما تشبه به فيدخل في
تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
اليه بالاضافة اللفظية فان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه هو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
ايضا كل اسم حقيقة اوحكما ليتمل على الجمل التي يضاف
اليها يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثال مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل
بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وصوم
اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه

القيام

القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
الحرف التقدير اي تقدير الجر في شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو
مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام
مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى ما هو علامة تمام
الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف
الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل المضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن لفظ كلام المص في المتن والصريح
في شرحه لوان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه

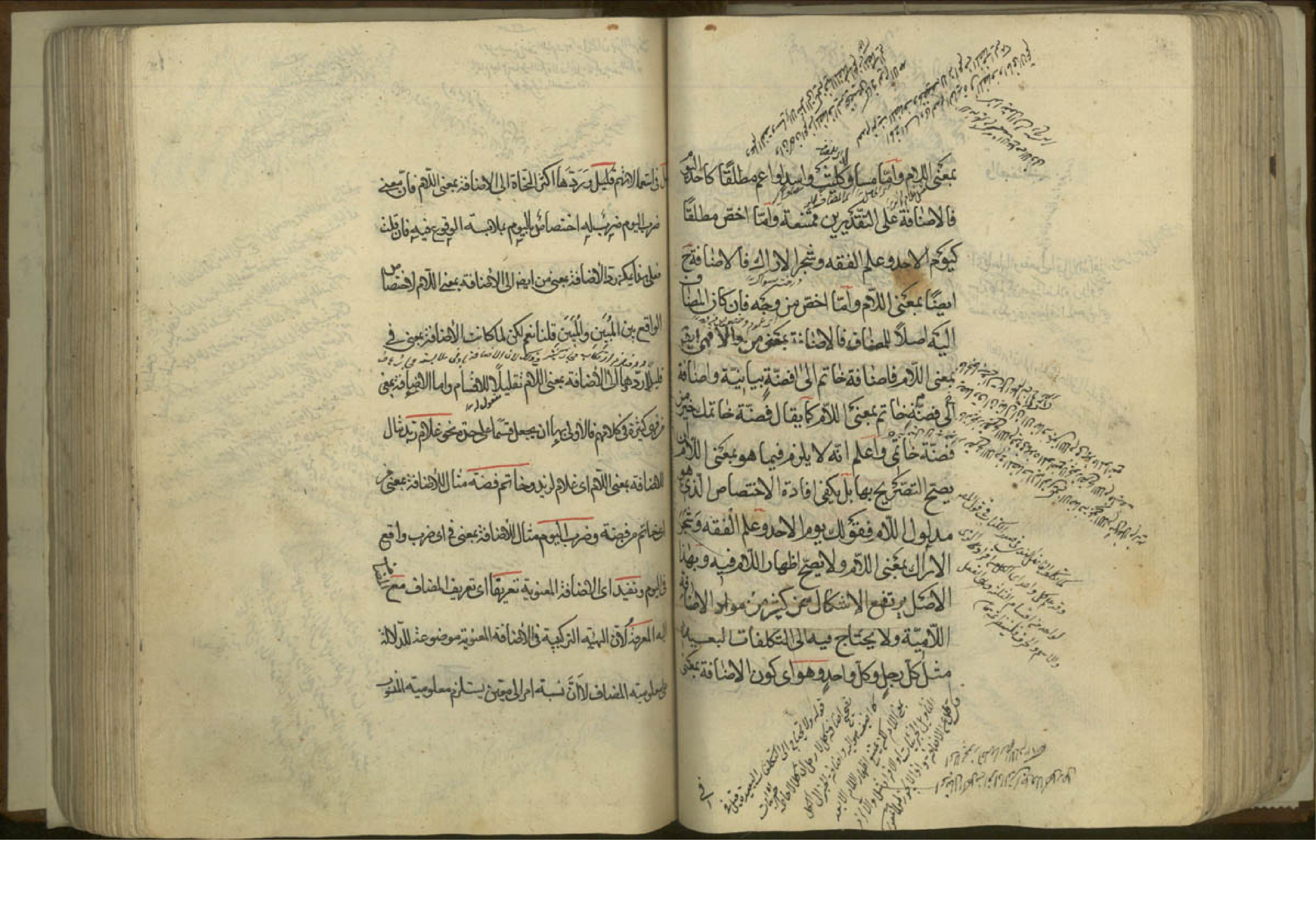
فيه فى ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى
اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر
الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز
فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا هذا التخصيص
كان واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليست فايدة الاضافة الا التخفيف فى اللفظ وهى اى
الاضافة بتقدير الحرف معنوية اى منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا اى منسوبة
اى منسوبة الى اللفظ دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة

ولفظية

كاسم الفاعل والمفعول قبل الاضافة سواء لم يكن صفة
اصلا كغلام زيد او كانت صفة لكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به
عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما عداه اى فى
المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام
اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين المضاف
او لا وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى

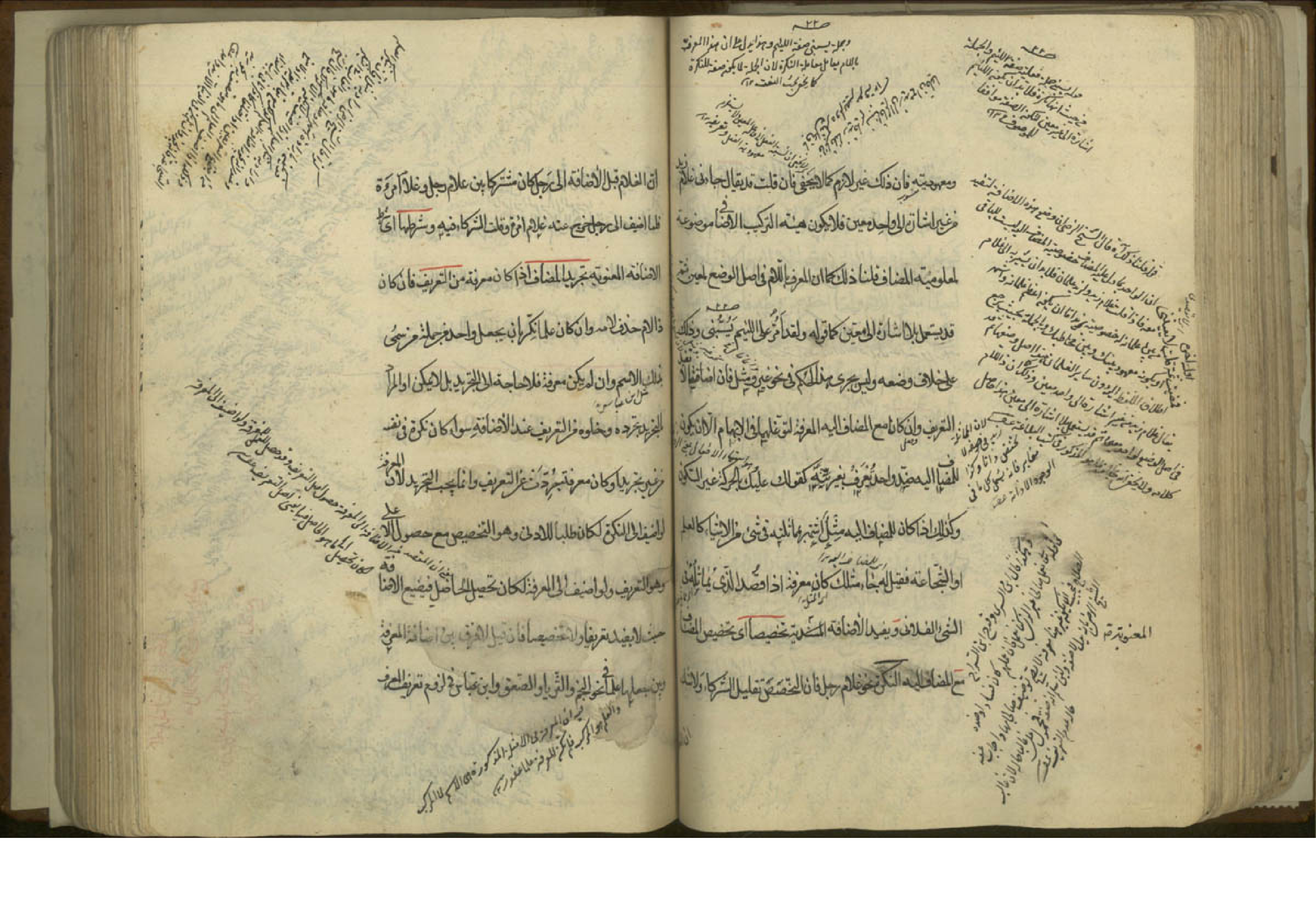
والصفة المشبهة

وعلى غيره



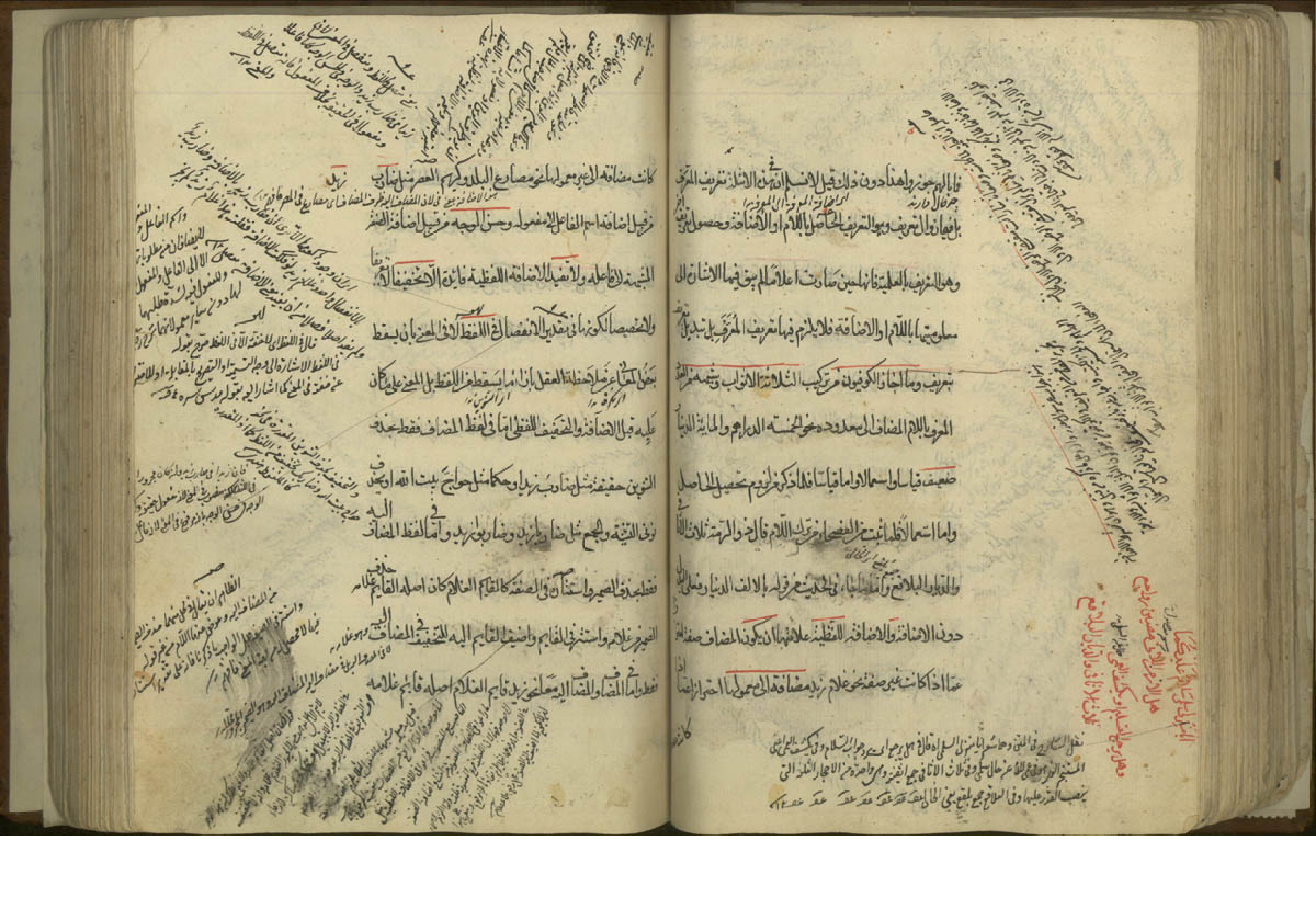
بمعنى اللام واما مساوٍ كليث واسدٍ واما اعم مطلقا كأحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من
فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى

في ان استعمال الاضافة قليل وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يكثر رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص
الواقع بين المبيَّن والمبيِّن قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى
من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدته نحو غلام زيد مثال
الاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع
في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع
المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب



ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا
تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا اذا كان
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
او الشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في
الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولانه

ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقل الاشتراك فيه وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
او غير مجرد بل وكان معرفة فتجرد عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرف
لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة
حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل الفرق بين اضافة المعرفة
وبين نصبها على نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف

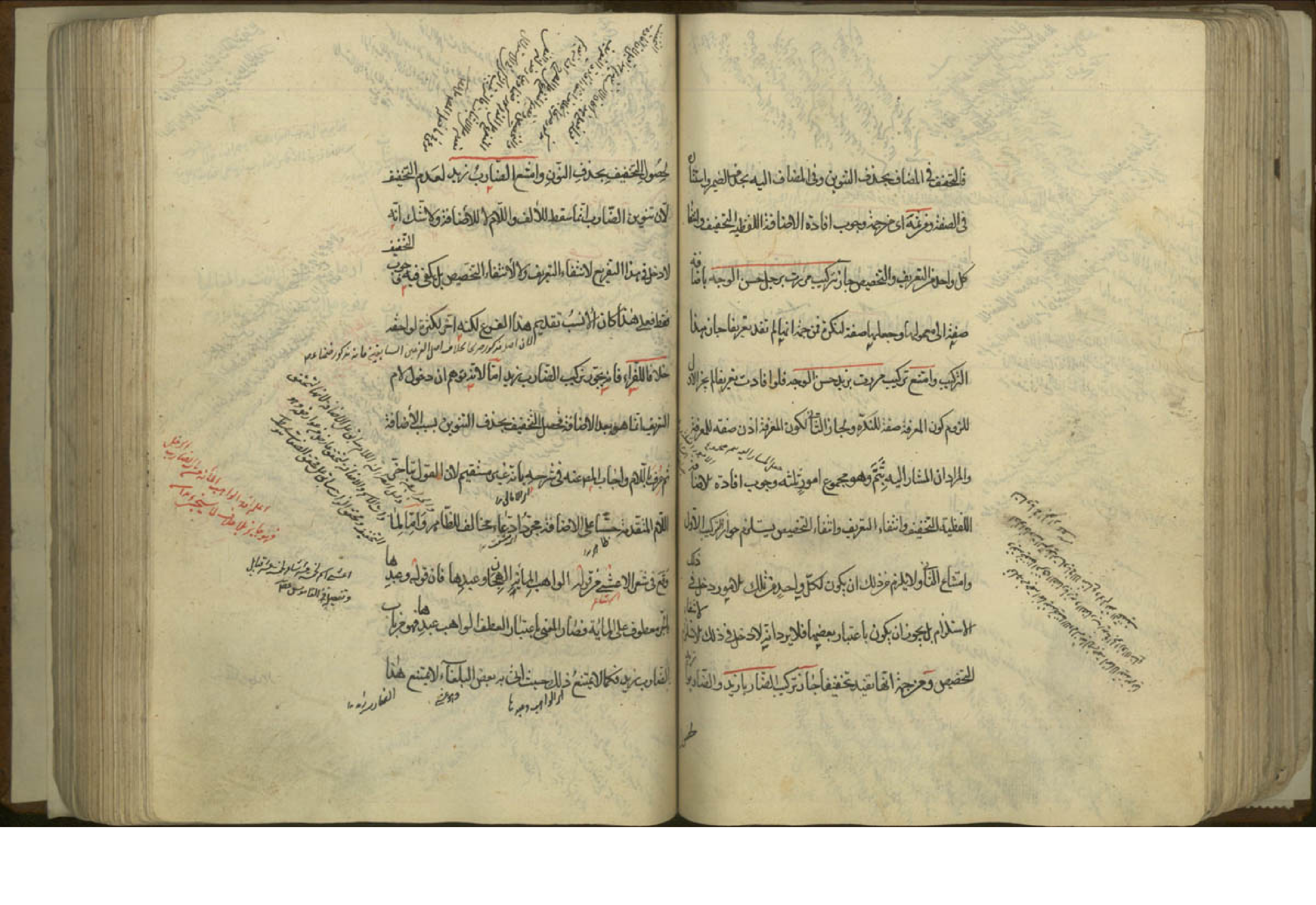


فاما العلم نحو زيد واهنا دون ذلك قيل لا نسلم انه من الامثلة في تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
وهو التعريف بالعلمية فانهما حين صارت اعلاما لم يبق فيهما الاشارة الى
معلوميتهما باللام او الاضافة فلا يلزم فيهما تعريف المعرف بل تبديل
تعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام في الاول والرمة ثلاث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الا الف الدينار فعلى البدل
دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة
عما اذا كانت غير صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما

كانت

نقل الشارح في المتن وحاشيته ابن المنير السبيل ... في جواب السلام وفي كشف ...
المنسج ... الا عن حال ... وفي ثلاث الاثافي جمع اثفية وهي واحدة من الاحجار الثلاثة التي
ينصب القدر عليها وفي ... الحال ...

كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب
زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
او تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بل انما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان
عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف
التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
فحذف الضمير عن غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه
فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه



فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة وثمرته اي ثمرته وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف ولما
كان واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
صفة الى معمولها وجعلها صفة لكن ثمرته انها لم تفد تعريفا جاز بهذا
التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لجاز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه بثمرته وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في
الاستلزام لجواز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك لانتفاء
التخصيص ومن ثمرته انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب

ط

لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه
لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه حصول التخفيف
فقط فعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخر لكثرة الوجوه
خلافا للفراء فانه جوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام
التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم دخل اللام والجواب المنقول عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بان دخول
اللام المتقدم حسا على الاضافة متأخر عنها مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما
وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
مجرور معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك بحسب الحق به بعض البلغاء لا يمتنع هذا

فاجاب المصنف عنه بقوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا
فيه على الخير فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد
يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها اخبث منها
هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها اذ دخال رب على سخلتها بدون العطف
بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا ازجي خلفها اطفالها
اي مدحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع
والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها قيمتها اي بالعبد لقيامه على حفظها او عبدها

حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا ما للذال المعجمة جمع عائذ اي
النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية حقيقة
لا يكشف الا بعد معرفة حركة الروي من القصيدة واما الاثر قياسا على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل
يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكن جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه ٣
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز



الضارباك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا سيبويه وهو المضاف
والمضاف به وغيرهما فمن قال اي في قولهم حال يعني سيبويه واتباعه انه
اي الضاربك في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اي الحمل على ضاربك فاسد فاعل
المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز زعوا انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات الزموا
الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك لانه لم يحصل التخفيف
بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وغيره
بل وغيره حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا
مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضا

عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك التنوين قبل ان يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك
ثم الضارباك سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا ثم حمل
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضارب بالحمل على

نظيرهما على الأجوبة بين آخر أدلة الفراء على جواز الضارب زيد وغلام

على موافقته بعض الشارحين والمراد تحمل كل واحد منها الشأن الى

على حد تفاسير مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الدلا

المائة الهجان وعبدها انه تضعيف عطف المجرور باللام على المحلى باللام المضاف

صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما ان

الحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في

ح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول

وارجاع كلا الصورتين الاخيرتين الى مسئلة نظام مره وتضمن الرد على الفراء

في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب

الوصفي حال الاضافة لكل من تركيب التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يفهم

من الآخر وصفة المحقق بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد

بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع

بمعنى قطيفة

عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ومن غير فرق بين

تبعه على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد

الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد

الحمقاء مؤنث احمق

من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي

صفة الجانب والاولى صفة الصلاة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف

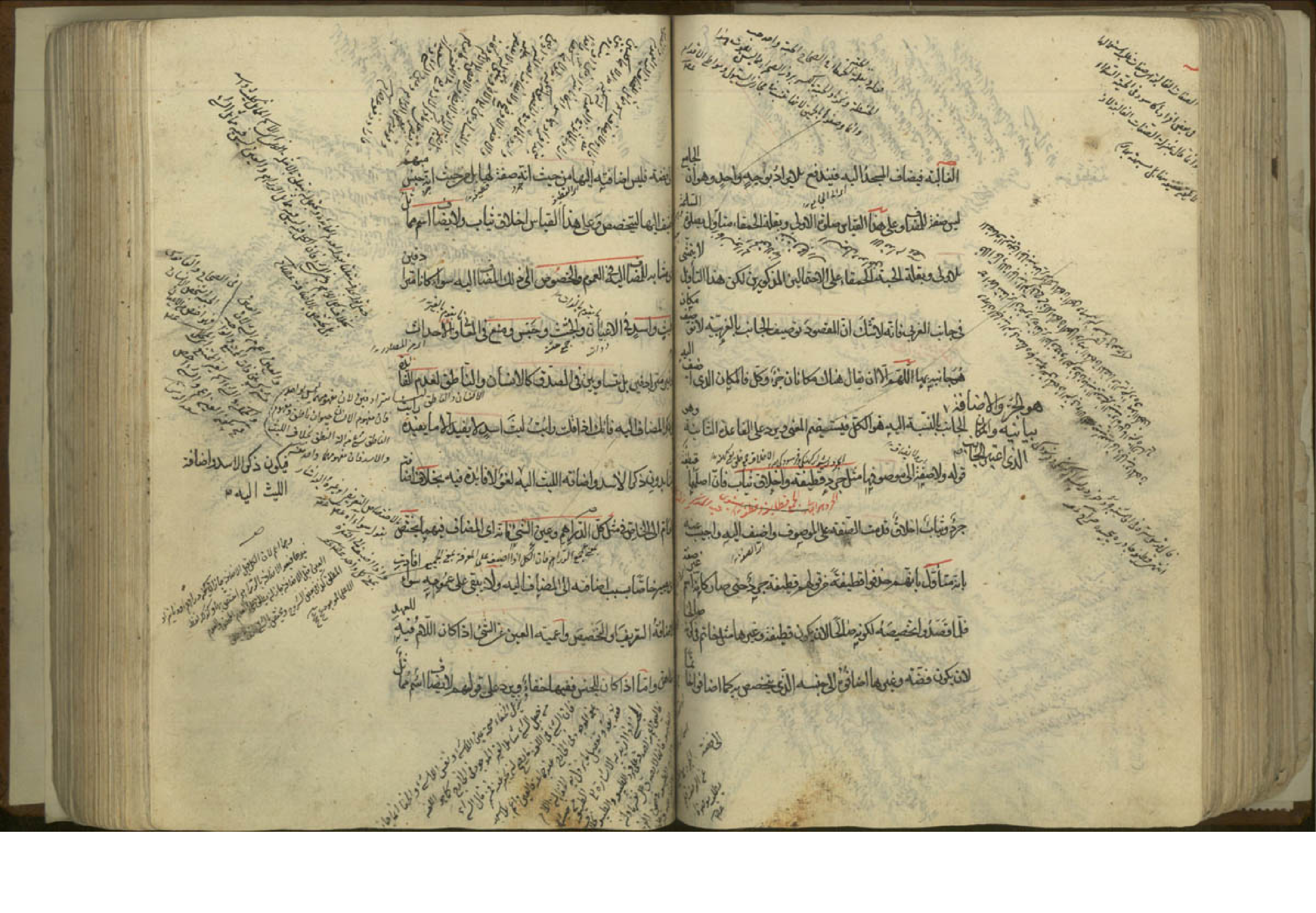
اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول

بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا

في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع

الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان

يكون الوقت بعد حذفا للجامع وانما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة



الغائبة فيضاف الجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان
ليس صفة للقضاء على هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لانه
هو جانب بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم الموصوف على القاعدة الثابتة

هو الجزء والاضافة بيانيه والمجاز الذي اعتبر الجانب

قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها
جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم
فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فانه
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا

...صفة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
...ايها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يخفى انهم لما
...ثياب للقضاء الى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كان افترا
...ب واسد في الاشياء ولبث وحبس ومنع في المعاني والاحداث
...بل تساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
...المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده
...ا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف ما
...ام اللام الذاتية فمثل كل الدراهم وعين الشيء فان المضاف فيهما يختص
...بغيرها بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
...اضافة للتعريف او التخصيص واعتبر العين من الشيء اذا كان اللام فيه
...للعهد واما اذا كان للجنس ففيهما خفاء ويرد على قولهم لا يخفى انهم لما

فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه

للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا [illegible]

لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بان [illegible]

يجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز [illegible]

جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة [illegible]

والتقييد يضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح في عرف النحاة [illegible]

اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو وياء قبلهما ساكن وانما [illegible]

ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليهما الحركة لعارض [illegible]

السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلهما بعد السكون في [illegible]

بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليهما الحركة بعد السكون يعني في الاسم [illegible]

كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري [illegible]

وظبيي ودلوي في الملحق بهما والياء مفتوحة او ساكنة وقد احتمله [illegible]

انما الاصل في الصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة

لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح

والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف اليه

المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب

نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها

غير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغمها في الياء مثل عصي ورحي ولا
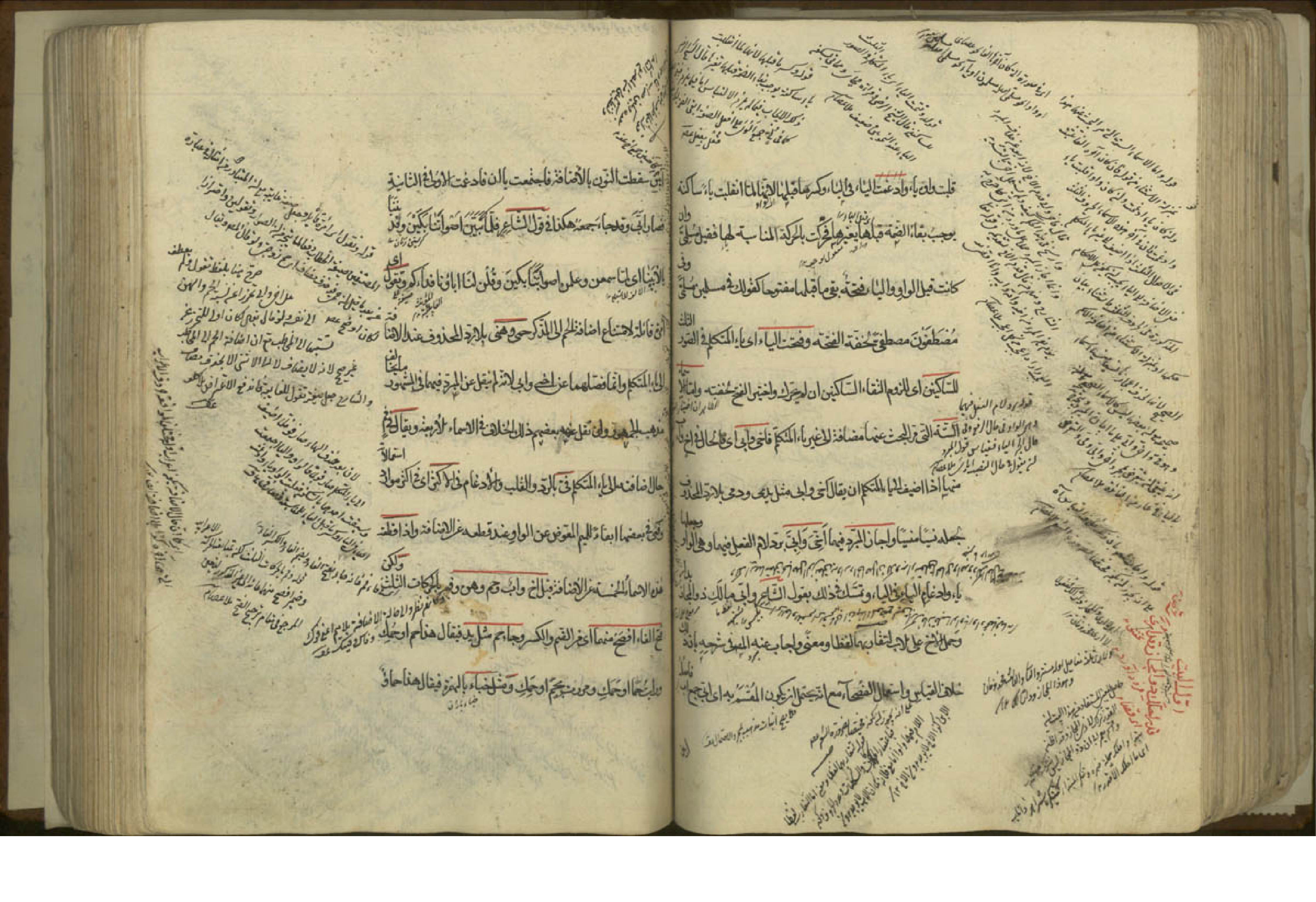
تقلب الف التثنية كقولهما اي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان

كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين

فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون

للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء

لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم



قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لاجلها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها بعينها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي

كانت قبل الواو والياء فتحة بقي ما قبلهما مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي

مصطفون مصطفى بخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور

للساكنين اي لئلا يلزم التقاء الساكنين ان لم يحرك والخفة الفتح لخفته واما الا

الستة التي مر البحث عنها مضافة لا لغير ياء المتكلم فاخي وابي في حالة الرفع

منها اذا اضيف لياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف

بجعلها نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو

ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز

يحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المبرد بانه

خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي الجمع

ابني سقطت النون بالاضافة فاجتمعت بالنون فادغمت الاولى في الثانية

صار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا

بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فدا لكم ويقول اخي

ابني فانه لامتناع اضافة العلم الى المذكر حتى وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة

الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور

مذهب الجمهور ولم ينقل عنهم بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال فمي
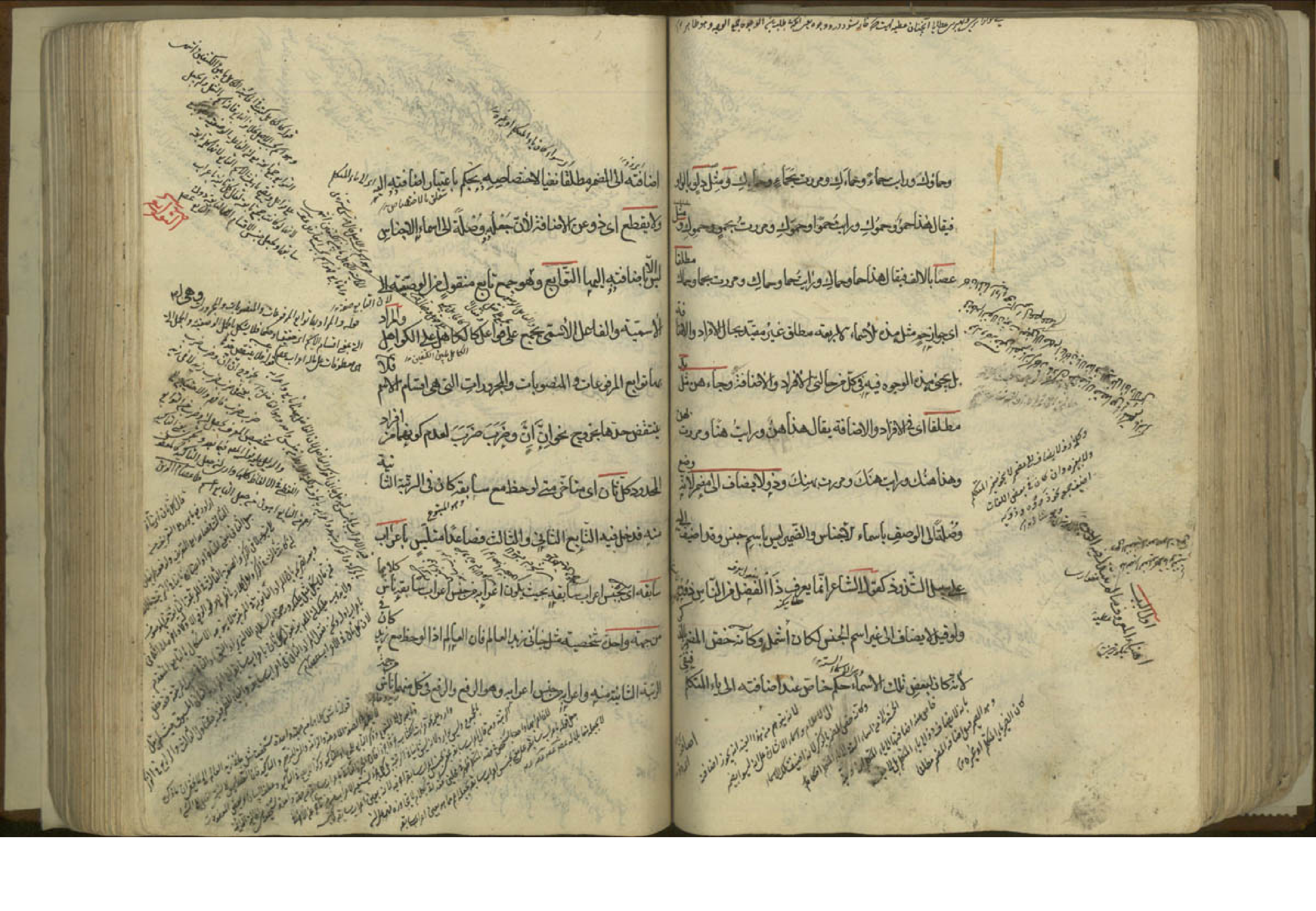
حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد

ويجوز في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت

هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث

فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك

مثل حما او حماك ومنهم من يقول حم او حمك ومثل خباء بالهمزة فيقال هذا حماء



وحماؤك ورأيت حماه وحماك ومررت بحماه وحماك ومثل دلو بالواو
فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك او مثل
عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك
اي جاز في حم مثل من الاسماء لانه مطلق غير مقيد بحال الافراد والا
بل يجوز من الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل
مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت
بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
على سبيل الشذوذ كما في قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان تخصيص المضمر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم

اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته الى ياء المتكلم
ولا ينقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس
ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى
الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم
بنقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية
منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب
سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في
المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ



نحوية كما على هذا العالم لان الجى المنسوب الى زيد فضيل المتكلم منسوب اليه
مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا ويجرى
وان واخواتها ومفعول ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا
خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاثنين
لان العامل في المبتدا والخبر ولكان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عاملا في مفعوليه فليس انتصابهما
واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد مثل

جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا فان لم يكن لكل منهما ثبت في قوتها
لان التعريف انما يكون للجنس والجنس كلي للافراد وبالافراد فالحدود بالحقيقة
التابع والحد صدق على كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه كما
كل عليه اذا صدق الحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيصلح جامعا مانعا
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول المعنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل اعجبني زيد علمه او المعطوف
في مثل اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي

موادها فلو جرد عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد بغلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
هيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في
اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم
او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص
او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذا الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة
ولما كان غالب المواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع
غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما الا في مثل

مثل تميمي

مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى القبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال وخصوصها اى في بعض الاستعمالات بان يدل
في بعض المواضع على حصول معنى الذات ما وضع يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اى كامل في الرجولية
فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة
لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومررت بزيد
هذا اى بزيد المشار اليه فهذا في هذه الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد

وقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى النكرة
للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن في الجملة الخبرية الرابط تكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي بمعنى قائم به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف بمعنى يوصف اعتبارا يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في

رفعا

رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور الخمسة
وهي البقية من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي يشبه به بمعنى
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا ذكر او انث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما مثل يقعد غلامهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته

وبرجل معه زيد او معه درهم مثل بدرا او بدرهم دان او قائم او قائمة في الدار جاريته
بغلامه او بقوم في الدار جاريته فان قلت اذا انظرت حق النظر وجدت الاول
الوصف بحال الموصوف بعينه والخمسة البواقي كالفعل لانه فاعله كالضمير المستكن فيه الا
الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنثة ولذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول ينفرد في الامور العشرة وكان
بحيثية مشابهته الفعل فالخمسة البواقي من هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول

فيه

فيه الحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل لتبين ضابطة عدم تبعيته له
بجميع كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم ترى
ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل يحسن قام رجل قاعد غلمانه
كما يحسن يقعد غلمانه ويحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما يحسن تقعد غلمانه ويضعف قام رجل قاعدون غلمانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتي المثنى والجمع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف في
من غير حسن والضعف نحو قعود غلمانه وان كان نحو جمعا ايضا كقاعدون لا
اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لا
الفعل لا يكسر فلم يكن نحو قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فا
في الظاهر الان يجمع الواو الاسمية الحرفية او يجعل المظهر بلا
يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمظهر لا يوصف لان ضمير المتكلم

المفهوم من سوق الكلام قيد

اعرف المعارف واوضحها فلا احتياج لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا
يوصف به لانه ليس فيه معنى الوصفية وهو الدال على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف
لانه يبقى ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد
بالتعريف والمعلومية من الصفة بمعنى اعرف منها لان المقصود الاصلي
انه يكون اكمل من الصفة في التعريف مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من
يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر
ثم العلم ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة
وعن هذا علم ان الموصوف اخص او مساو ولم يوصف ذو اللام الا بمثله

اللام آخر او الموصول فاذا تماثل الذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو
مررت بالرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي
المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل
صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او اخص منه
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره وبخلاف سائر المعارف فانها اخص من
ذي اللام فلو وقع اخص منها صفة لنفسه فهو محمول على البدل عند صاحب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
لابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد
لا يتصور بيانه لابهامه ولا يليق المضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه
كالاستعانة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعيينه في

نفسه

بحث العطف

وجعل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كر[م]

اي الكريم وبعضهم اي بعض الرجال ان الزام وصف اسم هذا بذي اللام لرفع الابهام

الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام

يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه

العطف يعني المعطوف بحرف تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او

نفي اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من

مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصود[ا]

نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد بقصد نسبة المجيء اليه

المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو

مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة

المقصود متبوعها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه

يخرج بقوله مع متبوعه بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منهما

احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع

مقصودا بالنسبة ان لا يكون ذكره لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا

بالنسبة ان لا يكون ذكره لتوقع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف

والمعطوف عليه بتلك الحروف السبعة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى

ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط

بينه اي بين ذلك التوابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي

تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل

جاءني زيد العالم والشاعر والمدبر فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر

والمدبر ليسا بمعطوفين لانهما صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه

واختير بما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة

فرجيتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف

توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلم

تولم مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة فرجيتها الاولى في

الصفات

المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق سائغا وقيل مجوز انه يجوز

وقع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف

وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في

وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط

لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل

جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف

العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصف

وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف للتغاير بينهما عاطفة من

او حذف العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف

وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما

يدل في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة في الصفات

عاطفة في غيرها ارتكب امرا بعيدا من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف

على الضمير المرفوع المتصل لانه المضمر والمجهور المتصل بارز كان او مستترا المنفصل

اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به

لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل

كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة

فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل

في الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيد فيحصل له نوع استقلال

ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه

فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير

منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان

متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما

الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد يضرب هو وغلامه الا ان

ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه

اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك

التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده

كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد

العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله

فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران مستويان وبان هذا فا

ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا

فاصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور

اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من

اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا استقلالا وانفصاله

والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض

حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم

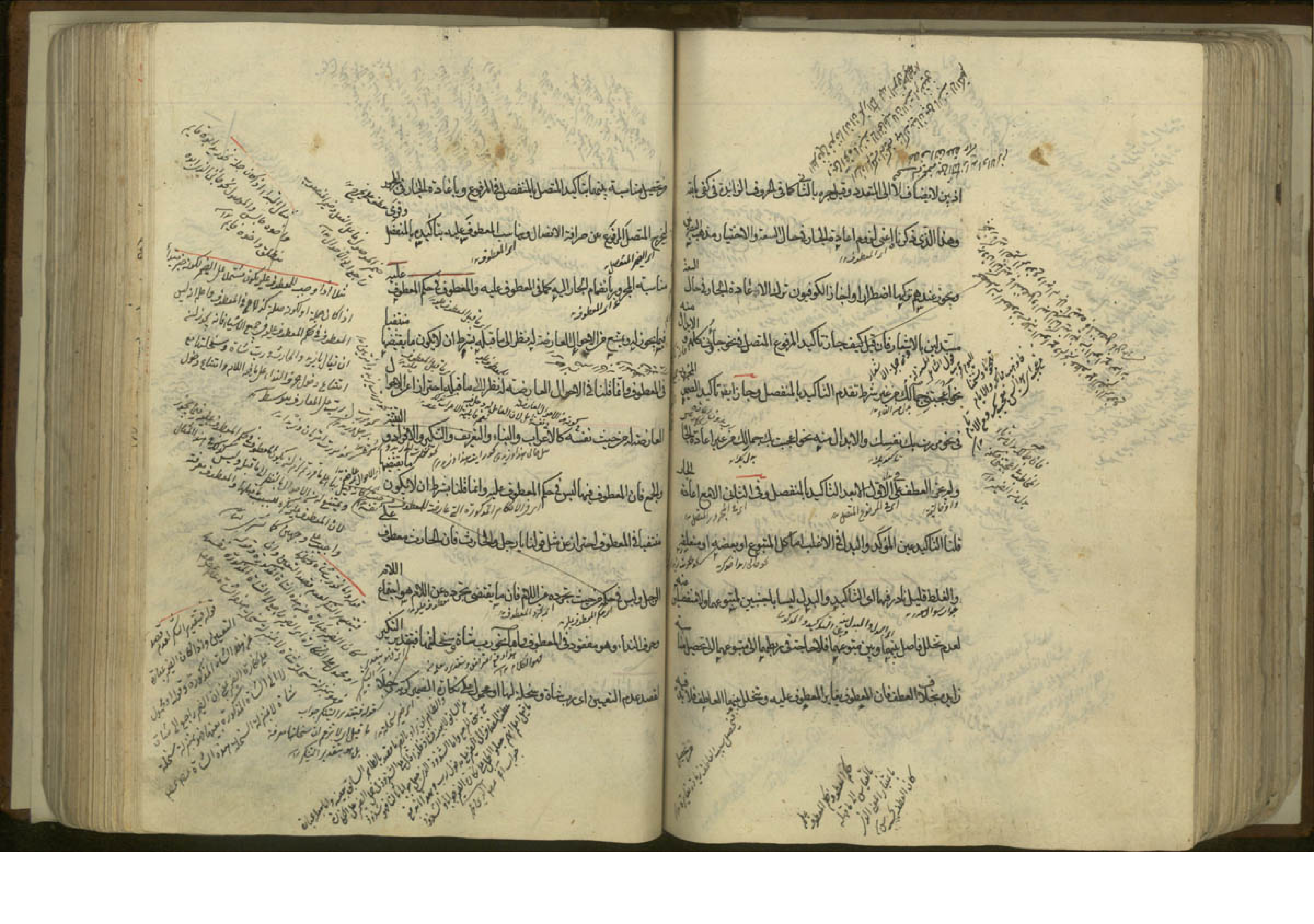
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعمال المرفوع لمنفصله ولا

بالفصل لان الفصل كأنه بدل لما جاز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار

فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق

الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف

المجرور والعامل مكرر وجيء بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل انه لم يجئ في ذلك



اذ بين لا انفصال الا الى التعدد وقيل بجره بالتاء كما في الحروف الزائدة في كفى بالله

وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين

فيجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة للجار في حال السعة

مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو جاؤني كلهم والابدال منه

نحو اعجبتني حسنك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المجرور

في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار

ولم يجز العطف على الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار

قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغلط قليل الوقوع فيهما اي التاكيد والبدل ليسا باجنبيين من متبوعهما وانفصالهما منه

لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة

زايدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه

من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور

ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي

مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه

فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة لنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا

في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة لنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال

العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية

والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على

الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده من اللام فان ما يقتضي تجرده من اللام هو اجتماع

حرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير

لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها ويحمل على ان الضمير نكرة

على الشذوذ اى ربّ شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاهمال
العامل فيه بالنظر الى نفسه وعن ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلا يجب
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء ولكونه مفردا معرفة
وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة واشتغ بان في فان زيدا وعبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
معرفة وعبد الله مضافا وعن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجوز ويمتنع لم يجز تركيب ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو بالا الرفع في ذاهب
لو نصب او خفض كان معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد ويمتنع خلوه من الضمير
الواقع في المعطوف عليه العايد الى الاسم ما فتعين الرفع على انه يكون خبرا مقدما لمبتدا
بعده وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول ان
القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الزباب فان يطير فيه ضمير يعود
الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي

يطير

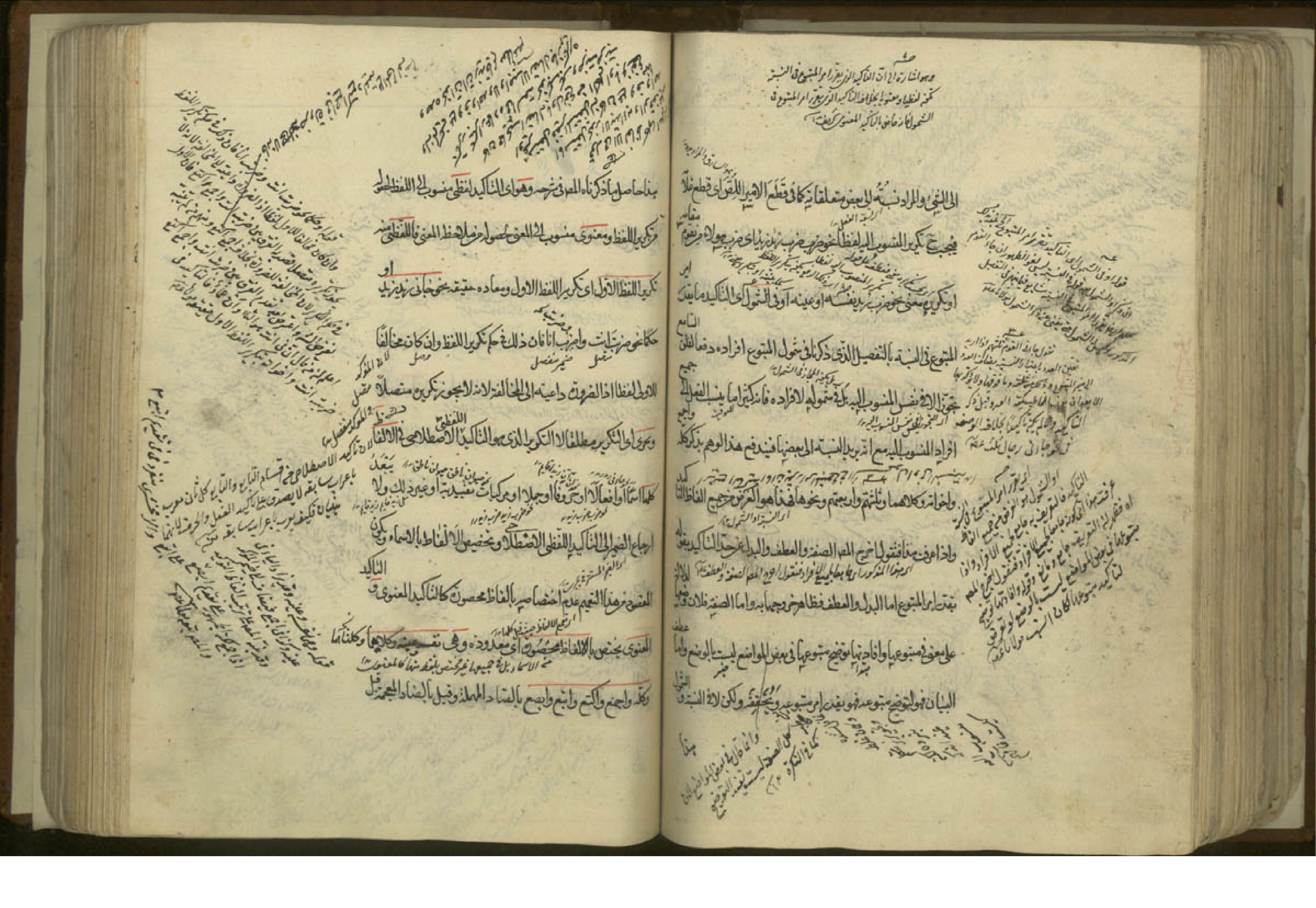
يطير فيغضب زيد الزباب لانها اى الفاء في هذا التركيب فاء السببية اى فاء
نسبة الى السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها
السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاول
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الزباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب منه زيد الزباب فيكفيه ان يقدر
فيه الضمير اى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الزباب واذا عطف اى
وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف
واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوي اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل معموليهما وكني
الشارحين على ان المعنى محمول على العاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي
عامل واحد فانه يجوز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر

جزائين فانه لاخلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني
غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرو ولو كونا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فانه وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى
ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة
لا يجيء او نحوها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في
صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على

السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كلهجا في بعض اي عرض الاخرة

التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه
عند السامع يعني يجعله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا
او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او لدفع ظنه في المنسوب اليه
في النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما للدفع ضرر الغفلة عن السامع او
لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد
او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قتل زيد
قتل قتل دفعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير
اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل

مبحث التأكيد



وهو اشارة الى ان التاكيد الذي يقرر امر المتبوع في النسبة
يكون لفظيا ومعنويا بخلاف التاكيد الذي يقرر امر المتبوع في
الشمول فانه لا يكون الا التاكيد المعنوي كما لا يخفى

الى الثنتين والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه
فيخرج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب ضرب زيد او زيد زيد اى ضرب بحولا من نعم
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التاكيد ما يفيد
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا في شمول المتبوع افراده دفعا لظن
تجوز الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كله
واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجهه بدو واما الصفة فلان دلالتها
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ولكن لا في النسبة او الشمول

بهذا حاصل ما ذكرناه المصنف في شرحه وهو اى التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله
بتكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله بملاحظة المعنى فاللفظي منه
تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول وبمادة حقيقة نحو جاءني زيد زيد او
حكما نحو ضربت انت وضرب انا انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مغايرا له
الاولى لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا
ويجري اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي و
المعنوي يختص بالالفاظ محصورة اى معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل

لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتع اى تم وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية
بين هذه المعاني ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاولان اى النفس
والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد
نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما بايراد صيغة الجمع
في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جميع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني اى الكلا هى النفس والعين
اولى تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمؤنث كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثالثة للمذكر لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع

العاقل

التغليب تسمية شيء باسم شيء آخر لمصاحبتهما

كله نحو قرأة الكتاب كله وكلتا نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
كلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وتقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث
الواحد بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع
اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع و
لا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء سواء كان مفردا او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا
يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة
فما اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل
لا يقال جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم

واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذلك الضمير بمنفصل اولا ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء والضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع
المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فاكد بقوله ويقال زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل
واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا

بانه يقال القوم جاءني كلهم

والكتع

والكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يتصل بهذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه
وذكرها الجزولي اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى التاكيد والتبع ذكرها ما من شانه التبعية بدون الاصل

البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما
لا المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابدا بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك
واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصودة وبقوله دونه احترز عن

بحث البدل

فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف

لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف كما

مقصود ان بهذا المعنى فان قيل هذا الاعتبار في البدل الذي بعد الا نحو ما قام

احد الا زيد فان زيدا بدل عن احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا

الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب اليه من عدم احد ونسبة القيام

قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى

مقصود ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة نسبة ما

الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او

ويمكن ان يقصد نسبة الا نفي نفيا ونسبة الى التابع اثباتا ويكون الاول توطئة

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض

بدل هو بعض المبدل منه فالعبارة فيهما مثليا فيهما تم فقط وبدل الاشتمال اي

منسوب

منسوب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه

نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط

اي بدل نشأ عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب والاولين

ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا

بحسب مفهومهما لما يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا

مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي واني الى الآن لم يظهر لي فرق جلي

بين بدل الكل من الكل وبين عطف بيان بل لا ارى عطف البيان ثم ان الفرق

ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان و

تابع المتبوع فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل

الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انا لا نسلم

انه يعلم انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل المراد انه ليس مقصودا اصليا والحاصل

ولك جعله اخوك زيدا ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجعلت الثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف البيان وان قصدت فيها الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا ثانيا
والمقصود اصالة هو الاسناد الى ما بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل
البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه اذ ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة
اجمالا وكذلك سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
باب بدل الغلط بغيرها اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كلا للمبدل

حيث يعلم

اجزئ

اجزئ فيخرج فيه ما اذا كان المبدل منه جزء البدل ويكون مثاله منه
بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا
منه بل هو مركز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل
درجة الاسد بجبهة فانه لا يحتمل هذه المناقشة فيه فان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يتم
الكلام البعض لقلته وندرته بل قيل العدم وقوعه في كلام العرب فانه
الوجوه الاتية مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان يقصد
اي يكون بان تقصدت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاء
رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت
البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
فاتوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو
الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا الا المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص لان الاسم الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول
فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي
الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة اوضح

اياه ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا

عن الصفة

من الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا
يلزم من ذلك انه يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح
الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية عمر وعمر عطف بيان له
نقل انه اتى اعرابي الى عمر فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
فاستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
ويفصل من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك

البكري بشر فانه قال ابن بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا فانه لم يجز لان
في حكم تكرير العامل والبكري لا يقال انا ابن التارك البكري بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد
البشر عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا
وقوله ترقبه حال من الطير لكونه فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه
جمع واقع حال من [illegible] على ترقبه اي [illegible] لا زهاق روحه لان الانسان ما دام
فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد بيّن فيما سبق والمراد بقوله انا ابن التارك
البكري بشر كما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
الضارب زيد وكحكم ان يراد بهما [illegible] الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
حكمه اذا كان بدلا [illegible] النداء [illegible] فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين [illegible]
اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلت عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
والمعنى الاول اظهر والثاني افيد [illegible]

المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها
كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظة ما
ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو منع المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة
بانها اما تضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه تضمن
معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه
الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو
ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه تحقق
عامله نحو هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة

كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني وللمضاف اليه معرب
ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او هيهنا لمنع الخلو وانما اختلف بترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا
لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب
المبني من حيث حركاتها او اخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح
وكسر للحركات الثلث ووقف للسكونها واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان
هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال
الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم

المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني
لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهي اي المبني و
التانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الاصوات بالرفع عطفا على
اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما
بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال
بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة
البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على
الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة

بحث المضمرات

انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من
حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به

وبالمخاطب من يخاطب به فانّ انّ موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فانّ
الاسماء الظاهرة كلها للغايب مطلقاً او غايب لتقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغايب مطلقاً اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطاً فيها لفظاً
او معنى او حكماً اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظاً
اما متقدماً تحقيقاً مثل ضرب زيدٌ غلامَهُ او تقديراً مثل ضرب
غلامَهُ زيدٌ وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكوراً من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من
لفظه بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فانّ
مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه
متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة
مورثاً فكانه تقدم ذكره معنى واما تقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان

موضوعة

نسخه: لكل واحد منهما السدس

يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولاً مفسراً وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً
زيد وربه رجلاً وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر
سواء كان مجاوراً لعامله نحو ما انت منطلقاً عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به وليكون
كالجزء منه وهو اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال

الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انا انتم
فذلك اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المجهول الماضي وانما ابتدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه ادون الكل وصورت التصريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق
دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك
انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى
اياهن وفي اياك اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي
مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع
المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى

واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل
ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وتعينت الانواع الخمسة جارية هذا المجرى
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى و
بينوا تلك الامور عللا ومناسبات ما نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
هو كجزء الفعل فجوزوا في باب الاضمار التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى
في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونث الغايبة اذا
لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا
كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا
نحو اضرب ونضرب وللواحد المذكر المخاطب نحو تضرب
واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكن مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة
سواء كان اسم الفاعل او المفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم
الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير
لانهما ينقلبان ياء في حالة النصب والجر والضماير
لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا
ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل

والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو
كان الضماير لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في يضربين والواو في يضربون والالف في ضربان لا تتغير
فهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع و
ليسا بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل الشيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذر
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل
بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي
الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل
اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل

بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني انك
او بكونه او كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقدم الضمير
على العامل وما ضربك الا انا مثال لفصل الغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي

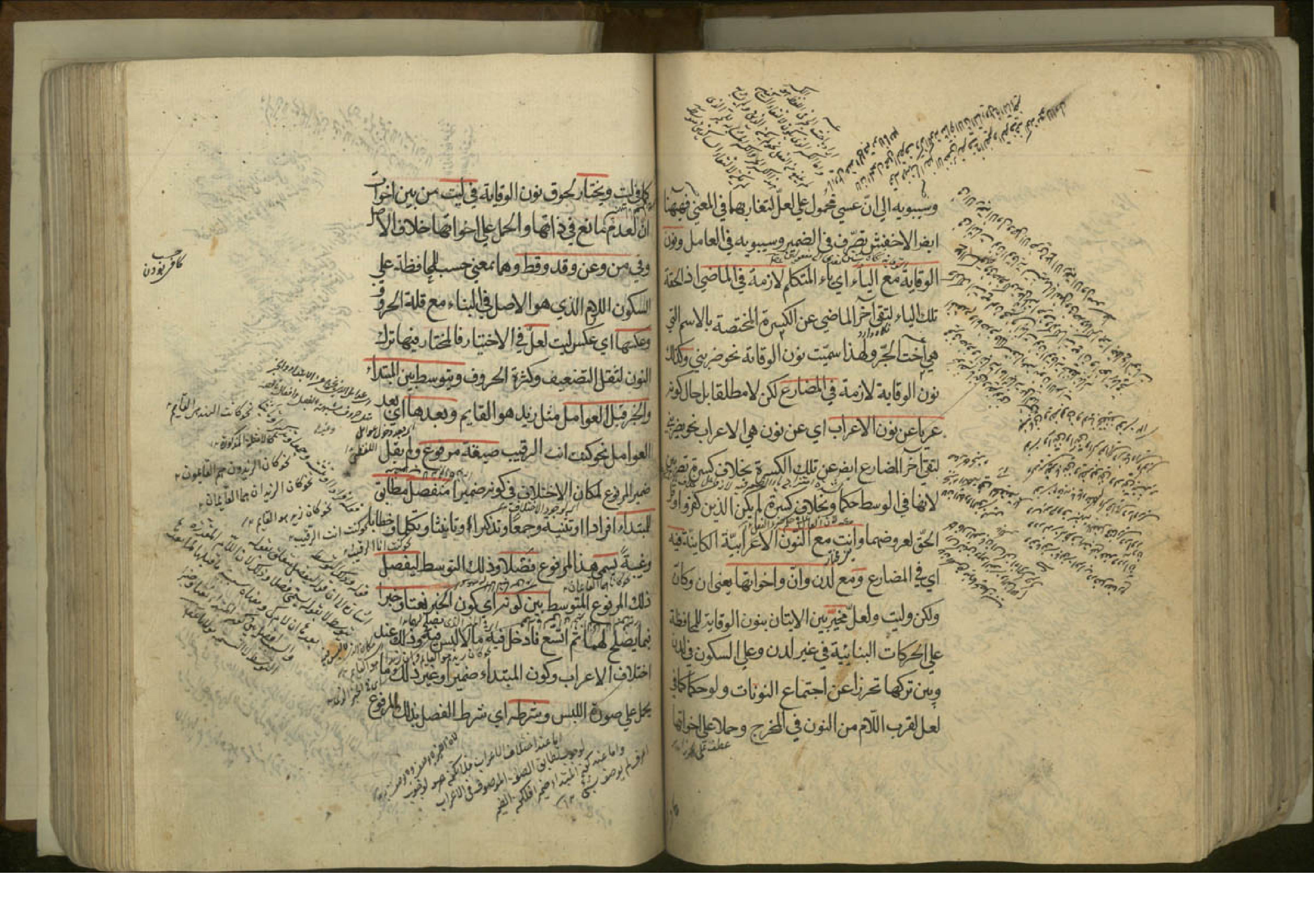
اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا
وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي
مثال للضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا
له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في الصور
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس
فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل وكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل
والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف
من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب

الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من
غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على
الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله ليعتذر المتكلم في تاخير الاعرف وما يجبر
طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكي سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار
في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما هو بفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه
اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير
المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي و
ان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي



اي الضمير الثاني على كلٍّ من تقديرين منفصل لا غير اما على
التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر
فيما هو كالكلمة واحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهة
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة واحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما يكون احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير
المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر
كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر مبتدا ويجب ان يكون
خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد وكنته لانه شبيه
بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي
شبيه المفعول لان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان
يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال

انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا
انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان اوفق بما سبق ان تقول
لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه
ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما
تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع و
قع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع



وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقة
تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي للاعراب نحو يضربني
لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا او
الحق لعروضهما وانت مع النون الاعرابية الكاينة فيه
اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان
ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في
لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها

كان وليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل
ضمير المرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا
وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل
ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا
فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند
اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك وما
يحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع

ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال الافعل بعد دخول العامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكونهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم
اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى الحرفية وبعض العرب يجعله
مبتداء اي يستعمله بحسب الحكم النحاة بكونه مبتداء و
الا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره نفى
خبر اما مرفوع على انه خبر والجملة حالا او منصوب عطفا
على ثاني مفعولي بجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو
المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون
الواو ويصح الرفع متعين بتقدم قبل الجملة ... ايراد لفظ

قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق
عامله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير
غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا
كان العمدة فيهما مونثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب
لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعد هذه الحصة من
المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية
في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا والا
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل
التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو
زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد
قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة

مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج

عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون

ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا

يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا

بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح استتار الضمير كان

مستترا او الا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال

المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ

باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوب ضعيف اي جائز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل

عليه لانه الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما

يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه

لازم فيها مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعواهم

ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما

بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة

المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا ليوفينهم ولم يجدوا

ان للمفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى

شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها

عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان ليلا يزيد المكسورة

عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير

ليلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف

النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا

خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في

المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل

واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية

بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة

في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها لا تشير

الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس

الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف

كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد

والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة المجيء الى المتكلم
ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف
عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل
هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لان اثنين منها الا هي
وذي وقيل هي الاصل لكونها باذاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها
وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمتا على سايرها القرب
وتي بقلب الالف ياء وته بقلب الالف والياء هاء ووصل
الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي لمثنى المؤنث
تان برفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا
لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
تان وذان وتين وذين باختلاف العوامل انها معربة و

والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا
لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع
المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار
اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة
منها وانما هو حرف يجيء للتنبيه على المشار اليه قبل التلفظ
كما يجيء للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها
ان زيدا قايم ويتصل بها اي باواخرها حرف الخطاب وهو
الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل
ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس



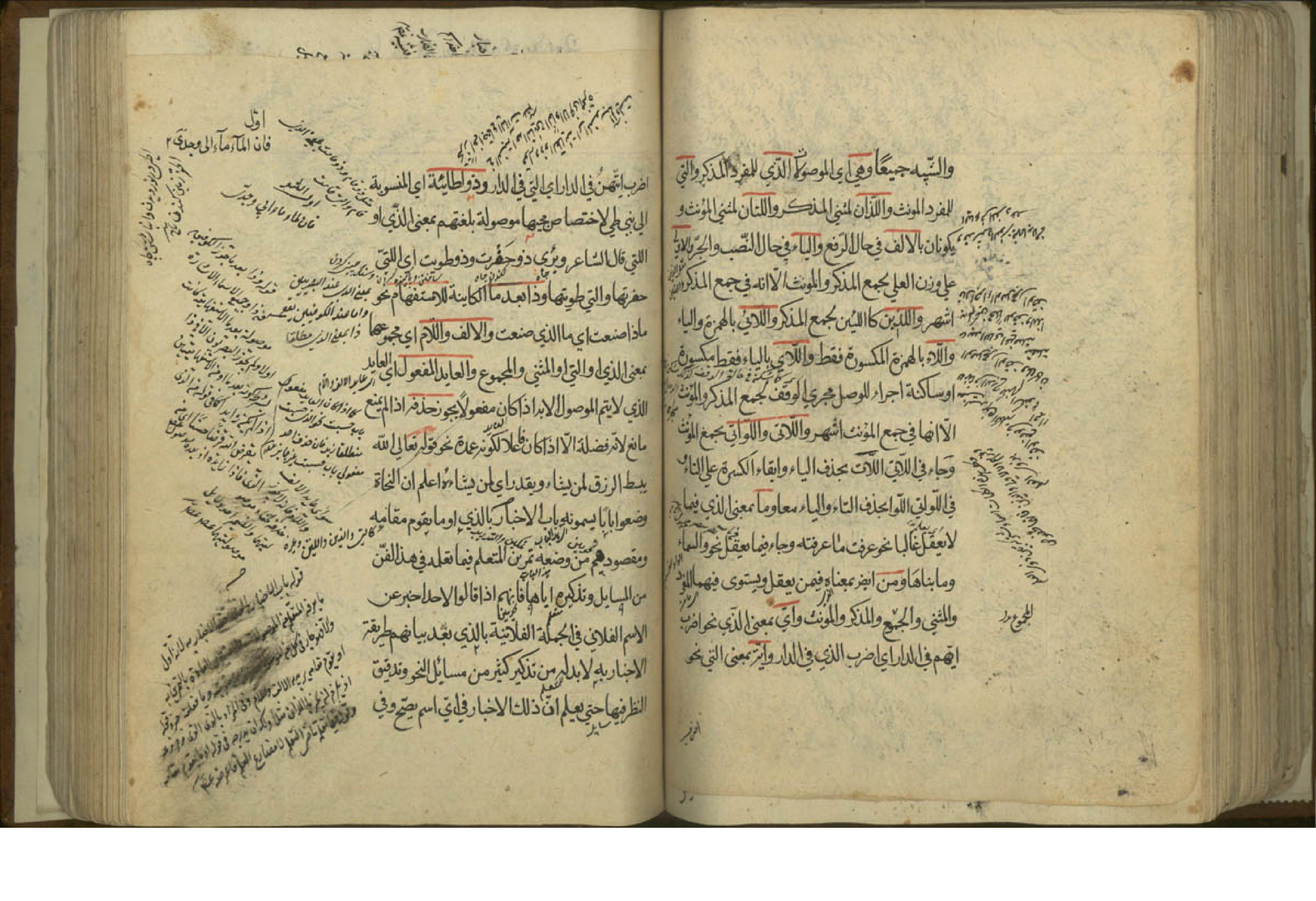
يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد
والمذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة
الى خمسة لاشتراك جمعيهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث يرتقي الى ستة فيكون
اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك
الخمسة والعشرين ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولائك بالمد واولاك بالقصر للمؤنث والمذكر الى
اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري

والكاف وفي الصحاح لا تقل ذلك فانه خطأ ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال
كل من هذه الكلمات الثلاثة مقام الاخيرين منهما لم يجد
هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك
وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين
واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك
في افادة البعيد ولا بعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولائك
بغير اللام للمتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف الخطاب
منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون و هنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء
الاشارة فقد تستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول

العدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءاً
اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءاً تاماً ان
كان جزءاً تميزاً او لا يصير جزءاً تاماً ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءاً
اولياً يحتاج اليه المركب اولاً الى انضمام امر آخر معه كا
لمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه
جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول و
والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول وحده ايضاً
جزءاً لكن لا جزءاً تاماً اولياً الا بصلة وعايد والمراد بالصلة
معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد
اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناه اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد
بها معناه الاصطلاحي وليس لهما صلة اصطلاحية

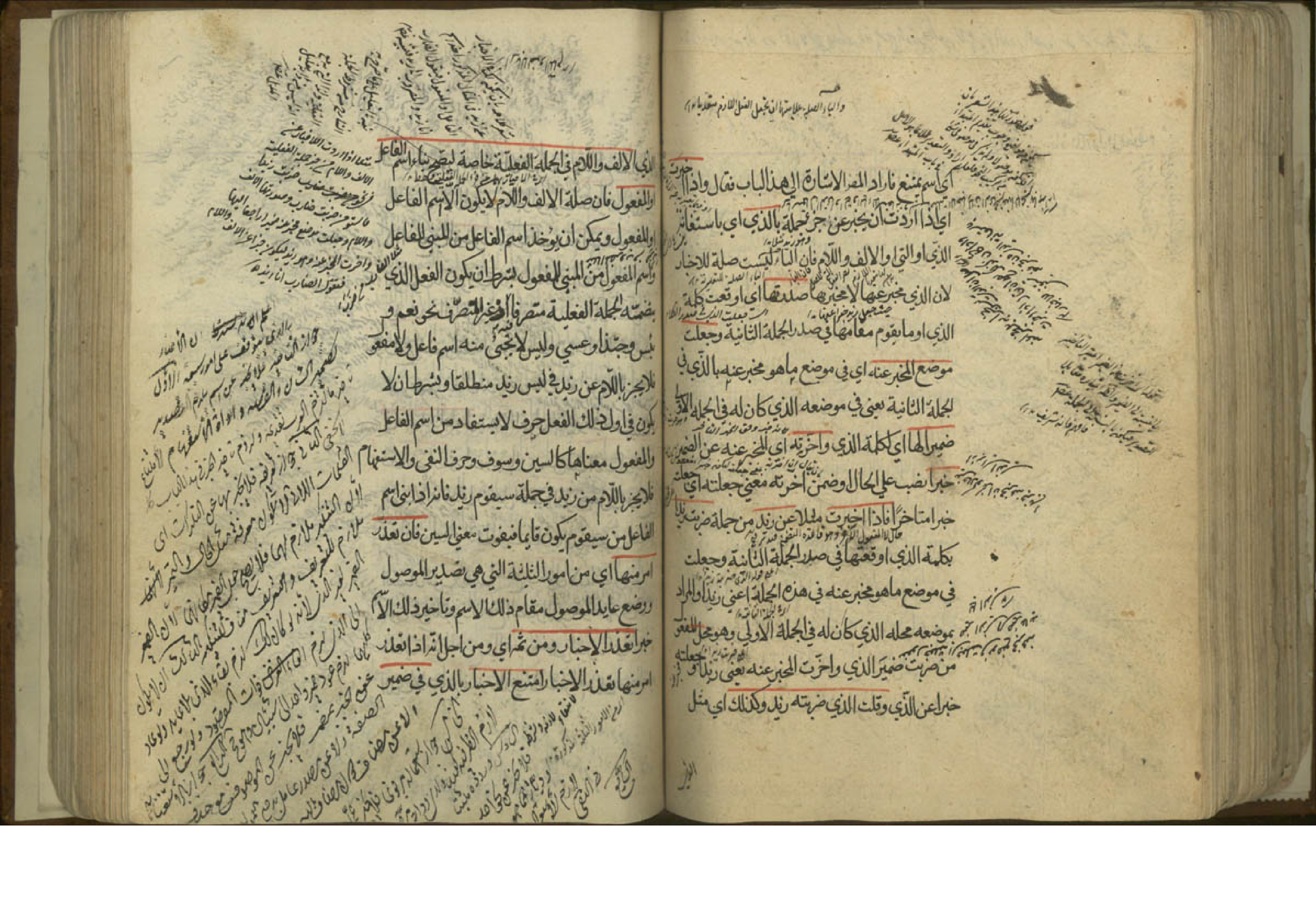
قوله ولا يلزم الدور اقول لا يخفى عليك انه يلزم الدور ولكن لا يلزم الدور المصرح بل يلزم الدور المضمر

ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بجملة متصلة باسم لا
يتم جزءاً الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا
ان يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمناً مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث و
لمكان الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون جملة
او غير جملة ولا يكون بحسب الواقع الا جملة والعايد اعم
من ان يكون ضميراً او غيره واذا كان ضميراً اعم من ان
يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول
عنهما او صلته اي صلة ما لا يتم جزءاً الا بصلة جملة
خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير
لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصول تشبه اللام الحرفية
فجعل صلتها ما كانت جملة معنى مفرداً صورة عملاً بالحقيقة



والشبه جميعًا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث و
يكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والالى
على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر
اشهر واللذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث
الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث
وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء
في اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما
لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن اي من بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
والمثنى والجمع والمذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب
ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو

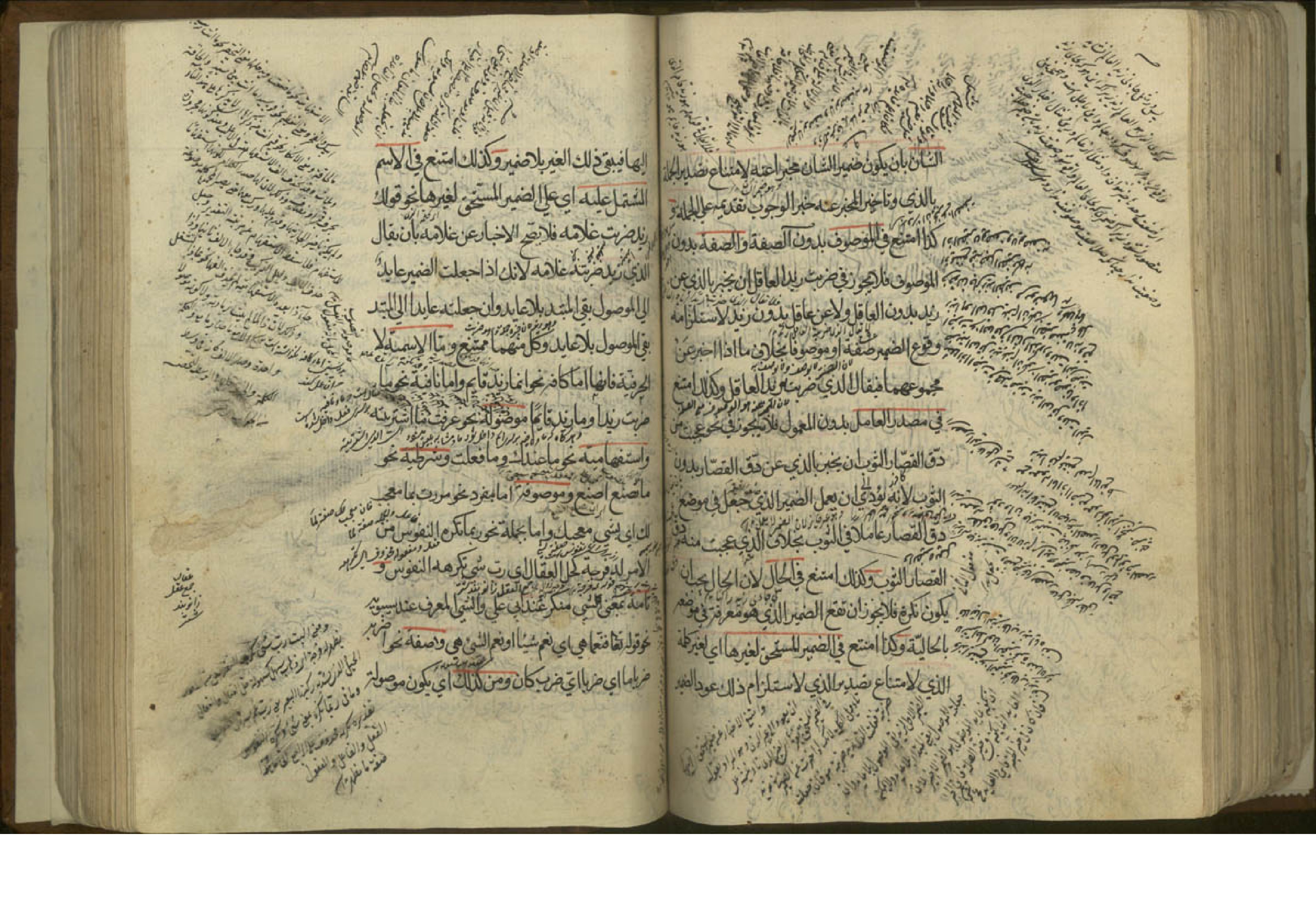
اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او
التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي
حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكاينة للاستفهام نحو
ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما
بمعنى الذي والتي او المثنى والمجموع والعايد المفعول اي العايد
الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع
مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن
من المسايل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاحلا خبر عن
الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة
الاخبار به لابد له من تذكير كثير من مسايل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي



اي اسم ممتنع فاراد المص الاشارة الي هذا الباب فقال واذا اخبرت
اي اذا اردت ان تخبر عن جز جملة بالذي اي باستعانة
الذي او التي او الالف واللام فان التا ليست صلة للاخبار
لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة
الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في
الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته
خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت
في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته
خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل

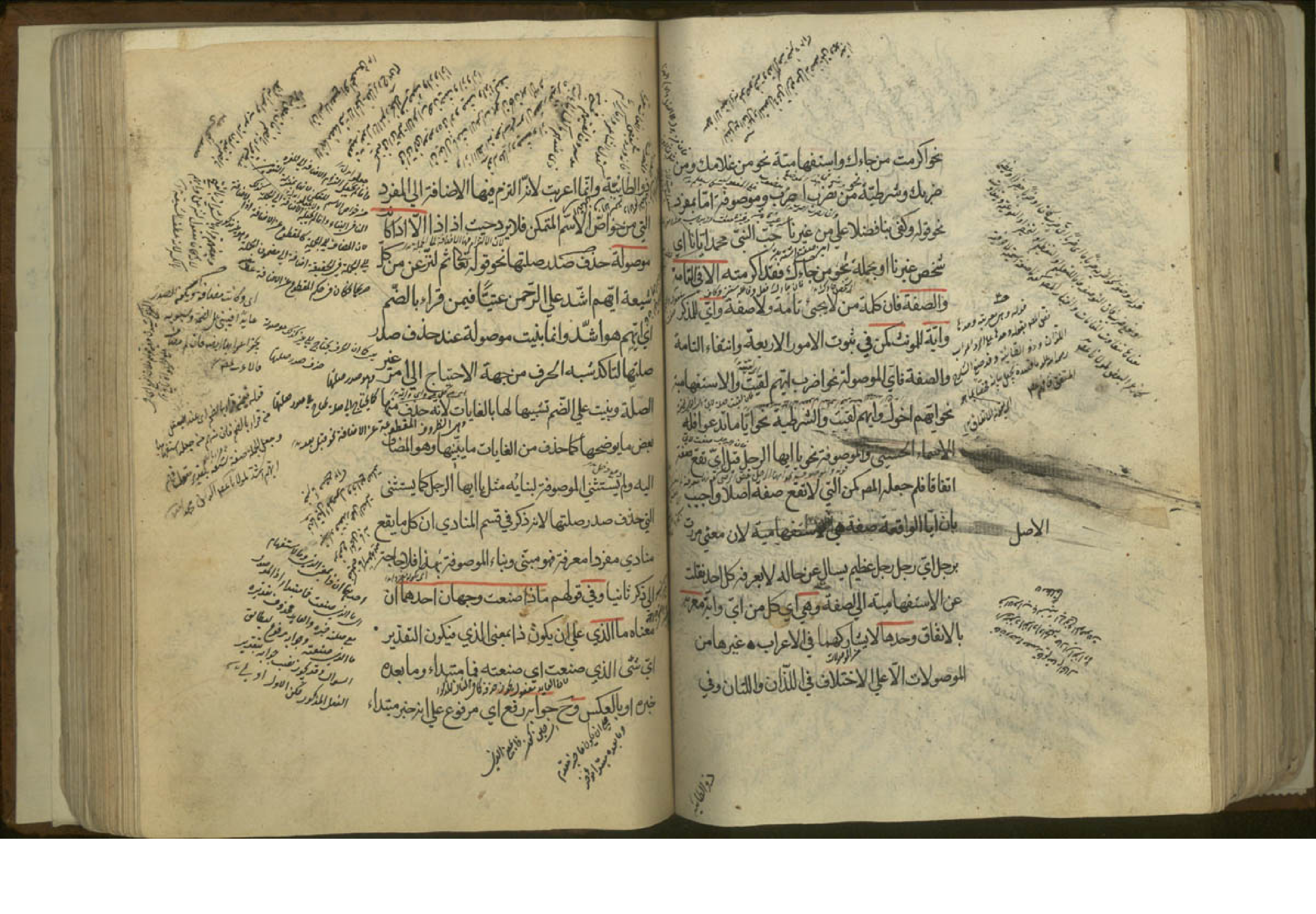
الذي

الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بنا اسم الفاعل
والمفعول فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا احترز عن غير المتصرف نحو نعم و
بئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول
فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا
يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرفا النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم
الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر
امر منها اي من امور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم
خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير



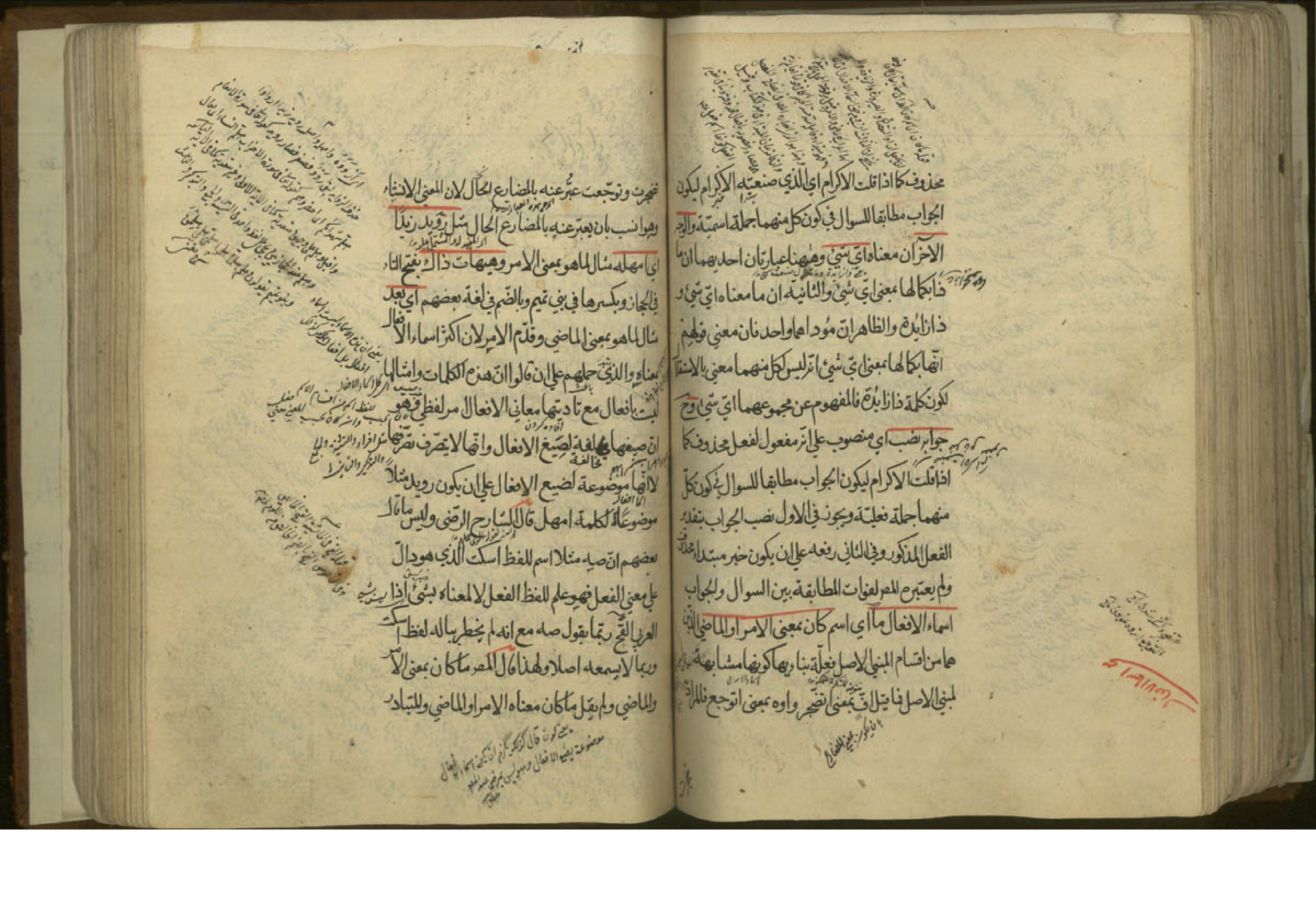
الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتاخير المخبر عنه بخبر الوجوب تقدمه على الجملة و
كذا امتنع في الموصوف بدون الصفة والصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيد العاقل ان يخبر بالذي عن
زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن
مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع
في مصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من
دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع
دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان
يكون نكرة فلا يجوز ان تقع الضمير الذي هو معرفة في موضع
بالحالية وكذا امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة
الذي لامتناع تصديرها بالذي لاستلزام ذلك عود الضمير

اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم
المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك
زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال
الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا
الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا
بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا
الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما
ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو
ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
لك اي بشي معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال اي رب شي تكرهه النفوس و
تامة بمعنى الشي منكر عند ابي علي والشي المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيا او نعم الشي هي وصفة نحو اضرب
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن ذلك اي يكون موصولة



نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضربك وشرطية من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي
شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فقد اكرمته الا في التامة
والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة
والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة
اتفاقا فلم جعله المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هي الاستفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة
بالاتفاق وحدها لا يشاركهما في الاعراب غيرهما من
الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي

ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث اذ اذا الا اذا كان
موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم
اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير
الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما يستثنى
التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع
منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة بهذا فلا حاجة
الى ذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتداء وما بعده
خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتداء



محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه
الاخر ان معناه اي شي وههنا عبارتان احديهما ان ما
ذا بكمالها بمعنى اي شي والثانية ان ما معناه اي شي و
ذا زايدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم
انها بكمالها بمعنى اي شي انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم عن مجموعهما اي شي وح
جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما
اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل
منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف
ولم يعتبر المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب
اسماء الافعال ما اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الثاني
هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنايها كونها مشابهة
لمبني الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فلم الاولى

تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحال لان المعنى الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء
في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد
مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي فهو
ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها
لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا
موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي اذ العربي
القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لا يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر
والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي وللتبادر

ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف وفعال اي ما يوازن فعال الكائن بمعنى الامر المشتق من
الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو
مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد ولهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
وكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وقال
الرضي هو علم ما قبل مصدر معرفة مونث ولم يقم الى الآن دليل
قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني
لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة اما وزنة فظاهر
واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر
كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح رضي والذي
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الالفاظ الفعلية

شيء لا دليل عليه كيف والاصل في كل معدول عنه
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج
الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام
طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما
قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله
مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
للمونث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدلا ووزنة معرب في استعمال بني تميم الا
في آخره راء اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء
فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب

الكل غر حصايا على الكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقول الى
باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه
حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء
الافعال واما غير منقول بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى
كقول المتندم او المتعجب وي وح لا نقيد ان يحكم عليه بشي
او به على شي ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكا
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شي كما اذا قلت غاق
قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح

فقد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما
مستقل به او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح
لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيا
لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظت بها على سبيل الحكاية كما
قال زيد عند التعجب وي وعند اناخة البعير نخ او
صوت الغراب غاق فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من
حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالا
صوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها عن
الحكاية وهي بهذه الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها
مكنها بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فا
لاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الا
نسان تشبيها بصوت شي كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهايم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها

اودعايها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم
ذات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الا
نسان كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت الانسان تشبيها بالغراب
والثاني كخ مشددة ومخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص
القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات العددية
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او
حكما ليلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير
موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله

وتابط شرا لان بين جزى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع
انه من افراد المحدود لان بين جزيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعين النسبة على وجه اخر ليخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة عن ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع
الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي
في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل
والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الاخر لا يدل على معنى نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احدى شطري جعفر مع اخر لا يدل عليها من غير
فرق لا ينطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع
اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه

الحروف خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي
عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخواتها كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورده مثالين ليعلم ان البناء ثابت في
هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او
صيغة الفاعل المشتق منه وفيه نظر لان الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
مشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات لدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ

بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا امثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر
بشرط وقوعه بعد العشر فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا
القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اي وان لم يكن الثاني حرفا اعرب الثاني مع
منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف الافصح
اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في
افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدها اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه



واخيرهما اعراب الجزئين معا او اضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن
شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان
تريد بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما
قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الا
ستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا
بناؤها لانها في الاصل من اسماء الاشارة فدخل عليها كاف
التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت

او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه
عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي وان كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناها الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على
السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء
منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المصرح معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسئول عنه منصوب على تمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
عشر وتسعين مميزها منصوب جعل مميزها كذلك لانه
لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها

مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميز كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في
التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة من معنى
التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك
وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن
الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر

انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب عليه التنبيه من
اول الامر وكلاهما لو تخلل كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على كلا هذين النوعين وهما
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او
شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا
على حسبه اي على عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب
المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه و
غير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه

والخبرية مثل كم غلامٍ ملكتَ وكم ضربةٍ ضربتُ وكم يومٍ سرتُ وان
جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا بل داخل
في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت فعلا غير مستقل عنه اي كم
رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مستقل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم يقدر
بعده فعلا غير مستقل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في
قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار على المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه

فعل غير مستقل عنه ولا قبل حرف جر او مضاف كان مجردا عن
العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا
نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل
في قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه ولا داخل في قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
اي مثل كم في باقي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يأتي تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي واين
واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة
بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وماذا
كانت استفهاميتين يأتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من
ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن

وما صنعته ولا ينافي ذلك الرفع على الفاعلية لامتناع الابتداء

فاذا كانتا شرطيتين فكذلك ينافي فيهما تلك الوجوه الثلثة

نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من

تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من

خير تجدوه عند الله ولا ينافي فيهما بل في جميع اسماء الشرط

الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل

للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان

وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها

منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية

ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو واي وقت

يقوم زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح

الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو

لازم الظرفية يرفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية

اذا كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك لفلان اي متى كان

عهدك به واما اي فيتاتي فيه وجوه الاربعة كلها فانه

قد يقع في محل الرفع بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت

وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني

فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحده فيه ثلثة اوجه

هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما

هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان

يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران

نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله

منصوبا معمولا على حسبه الى كم في وجوه النصب ولا يخفى ان

هذا الصق بما سبق من وجوه الاعراب لكم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها

اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية

والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير

كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف

مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى تاخير هذا عن قوله

وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا

الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد

انبه على تقدير انتصابه على الظرفية

نحو اي وقت مجيك اي اي وقت

كاين مجيك فاي وقت على تقدير

انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية

والقدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة
الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها تشبيها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها
تخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهو ابلغ في الذم من خدمة الاناث والعشار جمع
عشراء هي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تأبى
من الحلب ولا تطيع بسهولة وفي حلبها زيادة مشقة وفي
ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته و
خالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع

عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح
قد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك
وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه
سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه
او اخبر فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى عدد
ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى الضرب اي كم ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه

لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من
تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو رب بعيد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه
فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنى الحرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد

اغص بالماء الفرات

بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت
قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه
اي مجرى الظروف المقطوع من الاضافة لا غير وليس غير
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من
الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام فيه كما فيها و
لا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة استعمال
وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي ومن الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا
الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على

الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الي الجملة والمضاف الي الجملة
في الحقيقة مضاف الي المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان
كانت في الظاهر مضافة الي الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهة الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت علي الضم
مثلها ومع الاضافة الي المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء
اي الاضافة الي الجملة والاشهر بقاؤه علي بنائه لشذوذ الاضافة
الي المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت
او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلا علي الماضي
وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه
في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله ثم اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالا
مور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى

اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
الجملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على وجه غير
المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا
للمفاجات مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة
من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل في اذا هذه معنى المفاجات وهو عامل لا يظهر
قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما
الفاء فهي للسببية فان مفاجات السبع مسببة عن الخروج

قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولهم زمان و
قوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا عنده زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد او مكانه مفعول فيه لفاجات
لا مفعول به والآن بقي اذا الظرفية بل تصير اسمية بل مفعولة
اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد
يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر
وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكاينة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها
وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم وقد يقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لعدم استعمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجات

نحو خرجت فاذ زيد قايم ولقلة مجيها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى
فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين
تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف
زيد وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
نحو متى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا
ومنها كيف الكاينة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد
بالحال صفة الشيء ولا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال
صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السوال عن الحال
نحو كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل الشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم

فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جيت
فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جيت راكبا او ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ
ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي
اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدها
اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صحبتنا
فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فادام لا بلا
هذان اليومان امرا واحدا لا اثنين او اشياء فالمجموع او المثنى
اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني بهذا لحصول التعيين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا
فايدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت
ما الزمان مدة الفعل المعلوم بالظرورة وتارة يكونان بمعنى

لا يحكم عليهما باول المدة لان الاول المدرج لا يكون امرا واحدا

جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ
المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
اي المستغرق جميع اجزايه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد
ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك
او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه
الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما
خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما
في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا

في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم ان
هما اذا كان مبتداء او خبراً انهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يقع
عدهما من الظروف المبنية الآن يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وقد جاء لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولدا
بفتح اللام والدال وسكون النون بفتح اللام وضم الدال وبناءها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان
يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد نصب في بعض لغات العرب
بلدن خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
ولذلك يحذف عنها ويثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من
سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة

هذه اشهر لغاته وقد يخفف التاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط
الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل
الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لو
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او زمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع
المضاف نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى داهر
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة
او الى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله من خزي يومئذ فيمن

قراء بالفتح ويجوز اعرابها ايض لكونها اسما مستحقة للاعراب
لا يجب كتاب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مثل
مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد و
مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذ وحيث وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اي هذا باب في بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس
بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمخاطب والمتكلم للعهود
بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع
له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان

معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فجعل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي
والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا
تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
والجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا
وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم
الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا
القسم من قبيل وضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة

بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعاً عاماً كلياً فان الواضع اذا تعقل مثلاً
معنى المشار اليه المفرد والمذكر عين لفظاً بازاء كل واحد من
افراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عاماً لان المتصور المعتبر
فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصاً
لان كل واحد من تلك الافراد خاص لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام ليلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
اللفظ والكم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد
ما دخلته قسماً آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا
قصد به معين بخلاف يا رجلاً لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المنقول من
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى الكل والاحد فلا يرد انها
لا يتضح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه

قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضاً مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك
نظراً الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه
فهو المستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن
المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفاً
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها
معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص
العلم بالتعريف وقال العلم اسماً كان او لقباً او كنية لانه ان
صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد
به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصاً او جنساً واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة
التي تعينت لفرد معين لغلبة استعمال المستعملين فيه لان
غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين

بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعو
له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشي
معين غير متناول غير ذلك الشي باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى
ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على
ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد
وقوع الالتباس فيه ثم مضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت
جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم مضمر الغايب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان
النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه

انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلاف كثيرة والنكرة ما وضع لشي لا بعينه
اي لشي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو
كذلك فقوله ما وضع لشي شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا
بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان
لها احكام خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ و
ضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او
مجتمعة فالاشياء هي المعدودات احادها كل واحد منها والكمية
للاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها
اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا

ع اسماء العدد

قوله واحادها كل واحد منها جعل الاحاد افراد المعدودات فيلزم اذ ذكرناه ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القايمة بالاشياء ... العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء ... اعم

الى ما لكهاية لم فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخل
في التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من
هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار
معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل رجلين وذراع وذراعين
ومئة ومئتين حيث لا يفهم منها الواحد والاثنينة فقط
اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اثنتا
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة
بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث
الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة
عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد
الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر
وتثنيته وواحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء بجماعة

للمذكر

المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى
عشر بلا تاء في الجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة
الى عشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا
جاوزت عشرا احد عشر واثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا
واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل
في تذكير المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء للجزء الاول منهما
على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
وتانيثه في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واثني عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في
ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا
عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي ثنتان وان كانت

المذكر والمؤنث

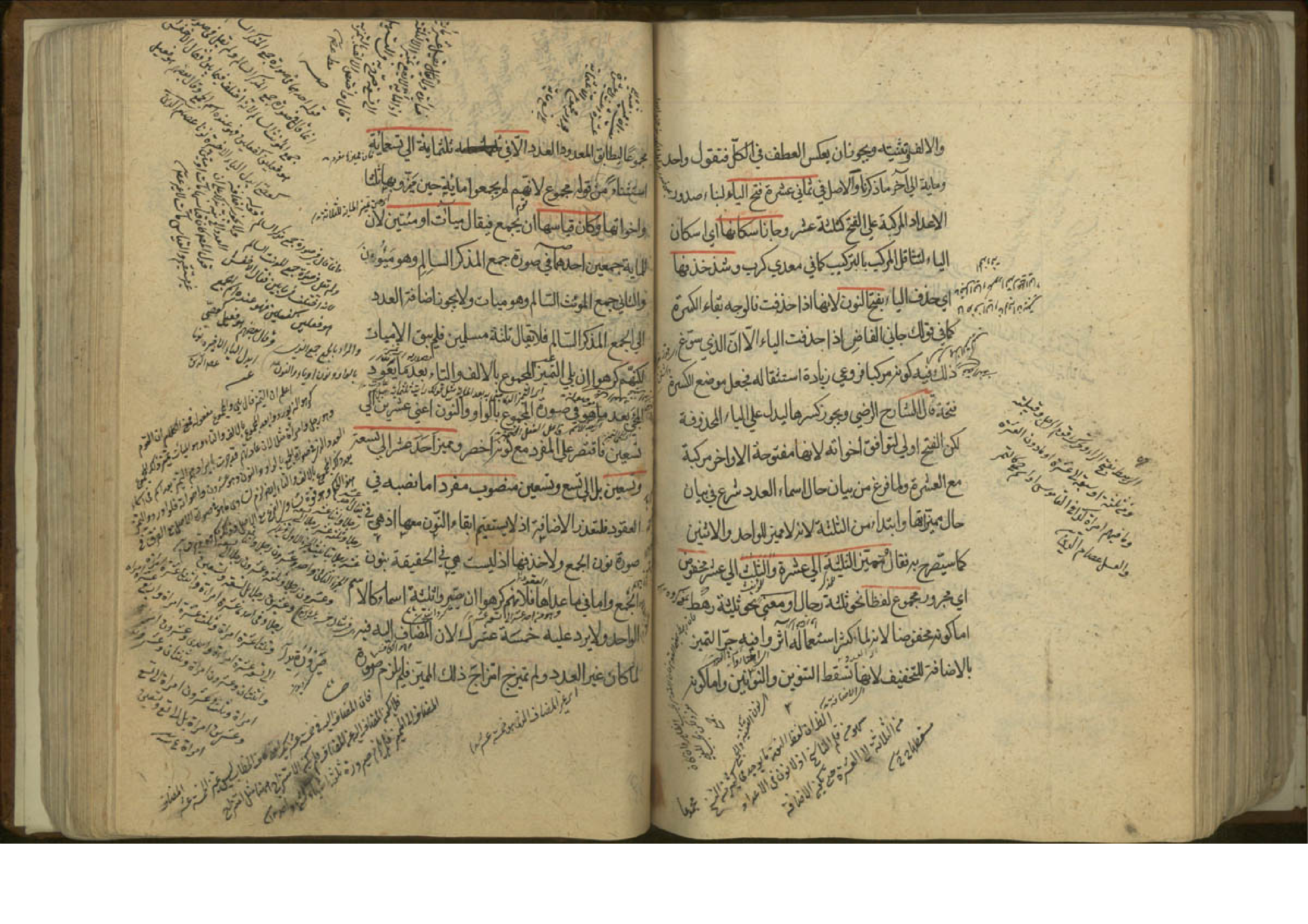
للتانيث الا انها حلت على ثنتان واما تانيث الجزء الاول (الثاني) في المونث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم يكسر
الشين عند تركيب في المونث اي من عشرة تحرزا عن توالي
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او
خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنون
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون و
اخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين
فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول
فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد و[عشرون]
في المذكر احدى وعشرون في المونث ولما غير الواحد والاثنين
فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في
قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما
تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي بعطف

بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم

لانه ما تقدم واحد في المذكر وواحدة في المونث
وهما احد في المذكر واحدى في المونث

العقود على زايد عليها كما بنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من الا
[اس]ماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
[و]اثنتان او ثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون في المذكر
[و]ثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع و
تسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
[و]مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير
فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما
بالعطف اي بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كونه
الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او ثنتان
[و]مائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة و
تسعون رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة

الا الف فكما لا يكتب في مائة كذا
في الرسم فالاشهر منه كتابة الالف
في التثنية ...

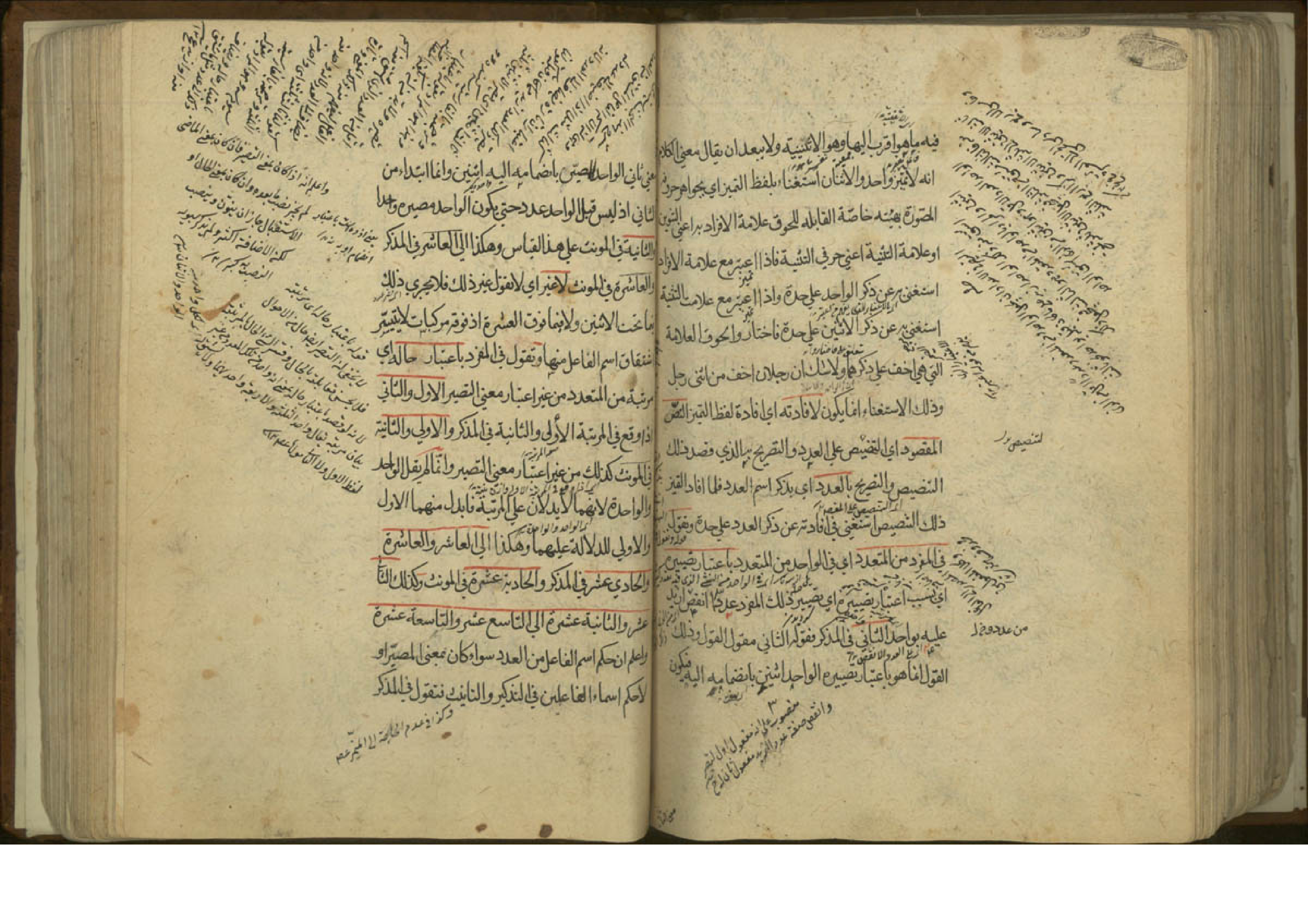


والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان
الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ
ذلك فيه كونه مركبا فدعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة
فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلث الى عشر مخفوض
اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط
اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز
بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه

مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلاثا
واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود
الى بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى
تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في
العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في
صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة بنون
الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم
الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه
لما كان غير العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة

ثلثة اشياء اشياء واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها
صيرورة ثلثة اشياء اشياء واحدا ليطرد بماية امراة واما افراده
ملازما لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة
قليلا او مميز ماية والف ومميز تثنيتهما او مميز جمعه اي جمع الالف
والمائة بقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع ماية
في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مات رجل كما قال ثلثة الاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مايتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت ماية والف من اصول الاعداد ككلا الاحاد
ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد
في جانب القلة من الاعداد والماية والالف في جانب الكثرة منها
اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة في مميزها المفرد الدال
على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مونثا واللفظ
المعبر عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المونث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة
النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان

التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان وا
ثنتان وثنتان بمميز فلا يقال والواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح تمييزا لهما
تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير
ذكره معهما لان الجوهر على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان المميز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت يجب ان مميز الواحد
عنه لكنا الا انه ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان جمع مثنى
يعني عنه لم لا يجوز ان يكون مفرد كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية



فيه بما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا تميز واحد والاثنان استغنا بلفظ التميز اي بجوهر حروف
المصوغ بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين
او علامة التثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد
استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحروف العلامة
التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثني رجل
وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التميز النص
المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز
ذلك التنصيص استغني بافادته عن ذكر العدد على حدة وتقول
في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيير
اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص ابدا
عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك
القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون

معنى ثاني الواحد المصير بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من
الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرا وهذا
والثانية في المونث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر
والعاشرة في المونث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي
مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المونث وكذلك الثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او
لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر

الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المونث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة وبتونث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا
معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة فتقول
في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حال
اختلف اضافتهما باختلاف اضافتهما فيل في الاول اي المفرد
من المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي
في المفرد المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة
بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها
لكن لا مطلقا بل باعتبار ما فوقه في المرتبة الثالثة او الرابعة
او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة

ذلك مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد
عشر متاخرا بعشر درجات بنا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما
عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغنا عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا نقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث

المذكر والمونث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي والتعريف
المونث وجودي المونث ما فيه اي اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة وغرفة او حكما كالا العقرب اذ الحرف الرابع
في المونث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير

الرابع من المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهر في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية
والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المونث اي لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى
او ممدودة كحمرا وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان
يكون صيغة موضوعة للمونث مثل هي وانت وهو اي المونث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيواني كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المونث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما
بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال التانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث

مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المونث اللفظي
الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي
فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار
بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار
به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى الحقيقي او ضمير المونث اللفظي بقرينة
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستغني عن هذه
القاعدة صورة الفصل ايضا ليلا يحتاج الى القيد بقوله بلا
فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة

الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التا بالفصل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما
يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب
اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع
لا ضمير فان الحاق التا او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اي سواء كانت واحده مونثا نحو اذا جاءك
المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث
الحقيقي فانت الخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت
تركها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين
من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا
سالما كان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون

بالتاء

بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه
جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء
التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المونث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير
العاقل كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه
فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العاقل كالواو وضعت لجمع العاقلين
فاستعمالها في النساء للحمل على الغير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي اخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلما
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغني عن هذه

التكلفات الف حالة الرفع او يا مفتوح ما قبلها اي مفتوح ما
كان قبل اليا حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم
يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او
التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة
ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك
اللحوق او للاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على
لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه
الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها
بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله
في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي
من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع ليرتفع
الواحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد

والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال
قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على
الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه يثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماه بالاسم الاب
ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل
مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان
قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى
ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة وليتاول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في
جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف
فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان

علماً للكرة باول بالمسمى بزيد ثم يثني ويجمع وكذا عمر اذا صار علماً لا

عليّاً لابي بكر باول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم و

قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلو

بة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف

اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في

تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد

الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه

التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان

حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم

المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا

لانه ضد الممدودة او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس

ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما

بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو

ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه

اربعة احرف فصاعداً من الرباعي والثلاثي المزيد فيه

قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة

الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا

اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان

في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعدمه وقد اميل

كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا

اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت

ياء اي فالف منقلبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء

حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم

الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة

عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم

القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك

وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت

الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها

كان حمرا بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث

نقلت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا

فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا
تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان
اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى
منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصل
فشابهتا همزة قراء وثبت في الصورتين ليست باصلية فشابهتا
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة الشريفية
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا
رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون

كاف قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين

عبارته عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى
الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا
كتب الثقات كلها كالمفصل والمفتاح واللباب ما وجدنا فيها اثرا من حكم
بالشبهات غير ما وقع في الشرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة
من اصل الياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ
النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها و
الاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء
التانيث التي قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين
واليتين لما اشتد اتصالها بالاخيرين بحيث لا يمكن الانقطاع
بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل
خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان
كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين تاءه

اي في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء
التانيث اذ ليس لها فاعل بل وقعت علي خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اي في بيانه بالفعل الماضي الجموع مادل
اي اسم دل علي جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في
ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة المفرده
الذي هو الاسم الدال علي واحد واحد من تلك الاحاد
وحال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما
بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما علي سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف
مستقر حال من الحروف ويدخل في قوله بتغير ما جمع السلامة
لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الي صيغة اخرى
وقوله مادل علي احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها

استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد ككلمة
عشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرج اسماء الاجناس
اذ لا قصد بها الي الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفرده وكذلك
بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد ونحو تمر مما الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع
علي الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد
علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع علي الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع علي الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع علي انه لا ضير اي
لا منع في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال علي الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي
لها احاد من تركيبها كجامل وباقر ركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم
جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق

ونحو ذلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد
عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردًا ضمة قفل واذا
كان جمعًا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب
والجر ونون عوضًا عن الحركة او التنوين على سبيل منع
الخلو ومفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي
مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققًا او على سبيل الفرض كما
يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان

آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظ كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء للثقل
اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين و
ان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي
الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد
الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحًا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما
مصطفيون مصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني صحة جمعيته ان
كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى الوصفية

فيه فمذكر علم يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من
حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة
او واحد نحو اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل
فيه نحو ورقاء وسلمى اسم رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمع
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان
كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل

ممن والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المونث بل يكون المذكر علي صيغة افعل والمونث علي صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل الدلالة
علي الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المونث بل
يكون المذكر علي صيغة فعلان والمونث علي صيغة فعلى مثل
سكران وسكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل
في الفرق بين المذكر والمونث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في
هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور
فيقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث

لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصًا باحدهما بل المناسب ان يجمع
جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا
يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة
لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
تفصيل ذلك فليراجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه
اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي
ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد

المؤنث جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا
يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع
حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات و
زينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الا
طلاق ليس بسديد لان الاسماء المونثة التي بناء مفردها
كدار وشمس ونحوها من الاسماء المونثة التي تانيثها غير
حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع
كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه
ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع
تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده

جمع قلة رابو جار اشله افعل وافعال فعلة افعلة

للحوق الحروف الخارجة الزائدة بها وايضا المتبادر من تغيير تغير
يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما تغير المذكور في تعريف الجمع
مطلقا اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الخارجية الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة
للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال
وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع
الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح
الرضي ان الظاهر انهما اي الجمع السلامة لمطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا
ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق

المصدر

على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب
والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له او بحاله مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو
اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده
الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير
الثلاثي المجرد يعني ثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
ما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله

المشتق منه حال كونه ماضيًا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس
وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني
اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
على فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه
اذا كان مفعولا مطلقا فسيجي حكمه ولا يتقدم معموله اي
معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشي مما في
حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد ولا
يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على حاله فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم منهما تعدد
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان

الاضمار

الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه
بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل
غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته
الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى في مشابهته الفعل
لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي
المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر باللام اي
بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شي وبين المقدر به فلم يات
في القران شي من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعو

المجرور

صريح بل نلجاء اما ملاعجز في الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من
الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وحمدا له فوجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية او علة للبدلية
ففي قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
والظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على نسق
سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل

لمن

اسم يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من
اسم المفعول والصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل
على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في جميع الذي
حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من
قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
قام به تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر
الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا

وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج ما عدا الصفة المشبهة

منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم ينبهوا
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل
عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ
المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما يعلم
ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقابل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن
قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من ثلاثي على
وزن فاعل ومن غيره ثلاثي مزيد فيه او رباعي مجردا او مزيدا
فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة اولا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل الآخر

المضارع

المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مُدْخِل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثالا
لكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من
قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعلا لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى
اثنين او ثلثة كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء
يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله
لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد

ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل
بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا
او الموصول او الموصوف او ذي الحال ليتقوى فيه جهة
الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا
فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا و
ان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخل عليهما
شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما
قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي

الزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية
مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى
عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده بمعنى الماضي والحال
والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم
الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو
درهما امس درهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي
عمرو وقيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
الازمنة فتقول الضارب ابوه زيدا امس كما تقول عمرو

بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة خرج عن
صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما
وضع منه اي من الاسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير
العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراطها بشرط عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب
ابوه عمروا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمروا الآن
او غدا او امس وما فيه معنى المبالغة ناب مناب ما هو
فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا له كان
او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل

وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق
علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمروا
الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان
مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
معموله للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرا المقيمي الصلاة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى
لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لرفع صلة اللام والقراءة حال الاعتماد عليه اسم المفعول
هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه
اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه مضروب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب واعتبار اقامة من قام ما
مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور

المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع
لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على
زنة مفعول كمضروب ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة و
كثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في
العمل اي عمل النصب والاشتراط عليه باحد الزمانين والا
عتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل
شانه وحاله اذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او
والمعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما

اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا
عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون
لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم
بكسر العين بعد نقله الى رحم بضم العين فلا يقال رحيم الا
من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار
الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع بمعنى الحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع خلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على
هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدر
بحيث لا يتجاوزه الظرف منصوب على انه حال من المستكن

أو لصيغة الفاعل به

في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على
قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل لبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه
فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عملها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط اعتماد معتبر فيها الآن
الاعتماد على الموصول لا ينافي فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها
قسما قسما بالنظر الى احتمالات العقلية وبيان حكم كل
قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها اي وعلى
كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او
مجرد اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة اما

في كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة المذكورة
من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية الصفة
والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا
في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي
والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعل ونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة

المقصودة ذكرها التوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة
رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كون امثلة ثلثة
حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم الصفة المشبهة لان الامثلة التي بقية
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام
الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم للمسائل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة
المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه و
ساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام

مستغان



مستغان احدها الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او غيرها مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة با
للام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او
وجه غلام ونحو ذلك لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
في الصورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها

واذا كان في ضرورة الشعر قبيحا ففي السعة بطريق الاولى

بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة
عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره وا
ما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهما قسما والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
من غير زيادة ونقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والاخرى في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه

بنصبه

بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن
وجه والحسن وجه برفعها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
احتيج الى ما يعرف به ظهوره وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
ح فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك
الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يرفع معمول الصفة
بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة

اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وحسنون
وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل
الغير المتعدي الي مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الي
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الي مفعول واحد
فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
بقي غير متعد الي مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر برفعان الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبا بهما ويضافان اليهما تقول زيد
قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما بهما لئلا يلزم الا
لتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى
اباه يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله
نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول الثاني لمعطى
او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب

تقول

اسم التفضيل

تقول زيد نعم الاب مرفوعا منصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما
اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والثاني لقصد شمول اسم التفضيل على ما جاء للفاعل
وما جاء للمفعول به بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبني اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي ولا مزيد
فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي

المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فان هذه
الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او
بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لليس بلون اي من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او
العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم
بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت
مطلق الصفة فيه مقدم بالطبع على زيادة على الاخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل

على ما يدل

ان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لا
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال اللون وعمى مثال للعيب الظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد
ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو ومن
اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن
ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة
اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيه شائبة
من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق
لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
لا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل

وحيث قيدنا العيب

الا حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة

فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان

واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه

للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر

الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف

القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية

والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر

واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي

استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي

فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا

بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من

والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا

لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكورا قبله

لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو

الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا

لا يكون

لا يكون اللام في افعل التفضيل الا العهد فيجب ان يستعمل اما

مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او

معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها

نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا او

ما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من

فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر

حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل

الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله

ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه مع مجرور

اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان

احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه

المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل

اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا لزم تفضيل الشيء على

نفسه وانما كان هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افعل التفضيل

الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول ويشترط في استعماله هذا

المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال
هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي بان
يعتبر زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم ما لا تفضيل فيه
فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه

الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى ومجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او هندان او هندات افضل الناس وهذا لانه يشابه
افعل الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضليات فضلهن لمشابهته ما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة

الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيل
لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل
الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر
لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر فكانها من تمام الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بغير
الاستثناء وانما اختص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا اشتراط
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك
بافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من
يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف
والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف و
الحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم

راكبا

راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طاب زيد ابا
وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
على الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يقوى
على المشابهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا هو في اللفظ لشيء ومعتمدا عليه بان يقع نعتا له
او خبرا عنه او حالا اي هو في المعنى صفة لسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي
باعتبار تقيده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس
ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقيده بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا
عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حالا عن اسمه او صفته
لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له

اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار
عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا اليه وفي المعنى
لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له ظاهر تعلق
بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده وسواء
كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا
وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه
مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينيه من كحل عين
زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه في
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالكلية كما سيتضح فاتدبر وانما

لنفي مورد

اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان
يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فمعناه
انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل
حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة باباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه
حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم
المدح فنفي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا
الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه

الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان نفي الزيادة على شيء يتساوى مع زيادة فيصح ان يقصد
عن نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزائد
فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
الفضيلة بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا
زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
المفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه

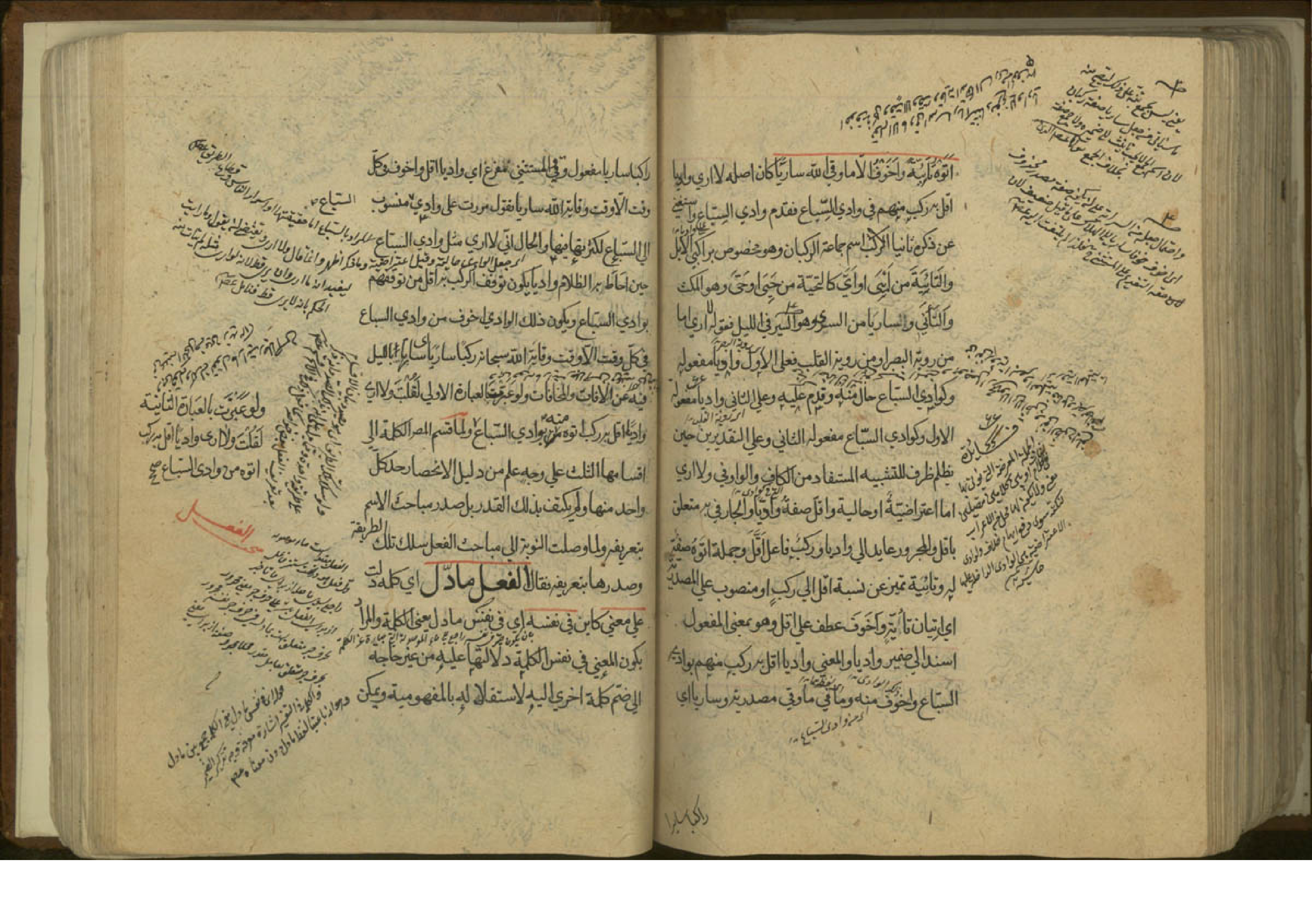
والتفضيلي

التفضيلي فلم تقع ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله
في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك العمل قوله
منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من
هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية الا
جنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء و
الخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح
فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في
عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا ح انهما ليسا من قبيل العبارة

الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيهما ولما قرر مسئلة
الكحل وبين شرايطها وما عبر عنها وعلى وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وينتقل بهذا التقرير الى ما انشده سيبويه وا
ستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور
عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين
زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ
العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى
المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه
اذ تعدد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد فيها

احسن

احسن الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين فيما
زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكرها ثانيا وتقديره
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من
عين زيد وتقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل
في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع
الاولى ولان من التفضيلة مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك اصله
ليكون مبتديا بما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف احسن في
المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة
قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في
المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب



اتوه تاية والخوف لاما وقي الله ساريا كان اصله لااري واديا
اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغني
عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل
والتاية من اتي او اتي كالتحية من حيي او حي وهو المكث
والتاني والساريا من السري وهو السير في الليل فقوله لااري اما
من روية البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله
وكوادي السباع حال منه وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
ظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولااري
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق
باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتاية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر
اي اتيان تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي
السباع واخوف منه وما في ماوقي مصدرية وساريا اي

راكبا ساريا

راكبا ساريا مفعول وقي والمستثني مفرغ اي واديا اقل واخوف كل
وقت الا وقت وقاية الله ساريا فقول مررت على وادي منسوب
الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لااري مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم
بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع
في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا اي بالليل
فيه عن الافات والمخافات ولو عبرنا العبارة الاولى لقلت ولااري
واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى
اقسامها الثلث على وجه علم من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت
على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولااري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع صح

الفعل

ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما
لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى
فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة
لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني
تخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها

منقول

منقول عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة لوجود الاحد
في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل او تحققه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و
دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد و
دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر والنهي عنه كلا النهي ولتعليق الشيء بالفعل كا
دوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل و
لحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة
الدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة

حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلتَ اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتُ ايضا وذلك لان ضمير
الفاعل لا يلحق الا بما هو فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرع
وحط فرع عنه بمنع احد نوعي الضمير محترزا عن لزوم تساوي
الفرع للاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اليق واحد الماضي ما دل اي فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان
قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا
ينتقض الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربتُ مبني على الفتح

خبر مبتدا

خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء وتقول
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة الاتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا
مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف
نايت في اوائله يعني حروفا التي جمعها صارت كلمة نايت
وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع

المضارع

الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما كان الاسم تخصيص باحد معانيه بواسطة
القراين وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه اسم
مضارعا اي مشابها اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا
مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
فكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحدة
والمونثين غيبة اي حال كون المونث والمونثين غايبات
او ذوي غيبة والياء للغايب غيرها اي غير القسمين المذكورين

وهما واحد المونث الغايب ومثناه قوله غيرها بالجر على البدلية من
الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن
النكارة الصرفة فهي في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو
الاولى لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج و
مفتوحة فيما سواه اي فيما سوا ما ماضيه على اربعة احرف مثل يضرب
ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
انما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون
تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا
اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان
نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه

رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة للجرد عن
ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل
يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين
في الواحد الغايب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في
حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة
والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب و
لن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير
البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون التي هي
قايم مقام الحركة حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما
ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان

ويضربون

ويضربون وتضربون ولم يضربن ولن يضربا الخ والمضارع
المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة
على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف
الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب بها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه فعل المضارع
وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل
يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لو قوعه موقع الاسم
لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع

في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب و
في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي
نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر
مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان
الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجي في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظ
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كاين في اي شي وقال سيبويه انه حرف براسه
واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية
نون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى

نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما
كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على
الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف على
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني
فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن معه فان التي انتصب به المضارع مثل اريد
ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع

لا تكن منك اكل السمك وتشرب اللبن

فلا بأس به وليت اي ان الواقعة بعد العلم همزه اي ان الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي يقع بعد الظن ففيها

الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم

ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان

المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الظن الوجهان

ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا

موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض

حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن

الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما

بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها

فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها

لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها

حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع

اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور

بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا

في الاستقبال

في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك

وقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن

تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء

وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه

وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة

تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين

اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اذن بعد الواو

والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف

لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف

وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل

الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية

الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع

بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما

قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا

معنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء
الغاية مثال اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كي والاستقبال
للمضارع بالنظر الى ماقبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ماقبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب
الشمس مثال الحتى بمعنى الى ولاستقبال مابعدها تحقيقا وان
اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بالطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه
وسيجي مثاله او حكاية اي بالطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا المواضع حكاية
حال الماضية كانك كنت في زمان تهيئت هذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ماكنت هيئته وكان مابعد حتى
في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ماكان عليه وحكيته
ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لايمكن ح تقدير ان

الدخول

لانها

لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف الابتداء
لاجارة ولاعاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء ان يبتدأ بها
الكلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم ثم يرتفع
اي مابعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي
يكون ماقبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي و
ان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لايرجونه الآن
مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثم اي لاجل ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لما بعدها امتنع نظرا
الى الامر الاول الرفع اي رفع مابعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول
بان يجعل كان فيها ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف الابتداء
انقطع مابعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها

لاجارة ولاعاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء

فيفسد

بخلاف ما اذا كان تامة لانها لا يقتضي الخبر

لا مرح بكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عن موقعه وما قبلها
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري حتى
ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد
فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا
المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز
في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ
هكذا فقوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام
كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لا
دخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحد التي

تنتصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا
مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان
المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم
اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا
تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
والفاء التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد
بتقديم الانشاء او ما في معناها من النفي المستدعي جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني

او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني و
يندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء
فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فحديث منا ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني
فيدخل فيه ما وقع على ما صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة
خيرا ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء
يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على
مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلي
لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد اشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب بعدها

المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل
الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني
واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى والا الداخلين
على ان المقدرة بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي
الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى
بتاويل المصدر المجرور باو التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك
حقي والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها من
غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها

لان ان انضم داخل في مفهومها الا يلزم من تقدير ان بعدها

اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم ثم
ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس
مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير
ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او ويرتبط
معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان
مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما
ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
ومع الجحد بها من اللام الزائدة نحو اردت لان يقوم ومع

الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد و
عطف وعضنه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم الصريح هو ان المصدرية واما لام الجحد فلما
لم يدخل على الاسم الصريح ولم يظهر بعدها ان كذا حتى لان
الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل
على الاسم الصريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول الاغلب
فالتي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراهها الا مين
المتواليين لام كي وعليها ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثير من غير علة
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع

عل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية
النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في
النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي
كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من
الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واذ وحيث
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى و
بها يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما و
من واي واني واما انجزام المضارع مع كيفما واذا
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناها
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على
اي حال وكيفية تقرأ انت ايضا اقرأ عليها ومن المعتذر
استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما

مع اذا

مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي
موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع بر وبان المقدر
عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان المقدرة وسيجي بيانه
انشاء الله تعالى ثم لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع
ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما
مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق
اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم
استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان
دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب
ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص
ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل متوقع

تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضاً

نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل

ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها

لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طايفة

اخرى لم يصلوا وثم ليقضوا تفثهم وثم ليطوفوا ولا في النهي

هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا

للنهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر التي يطلب

بها ترك الفعل وهو يدخل علي جميع انواع المضارع المبني

للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم المجازات

المذكورة من قبل تدخل علي الفعلين لسببية الفعل الاول و

مسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا للفعل

الثاني وفي شرح المفصل وكلم المجازات ما يدخل علي شيئين

ليجعل الاول سببا والثاني مسببا ولا شك ان كلم المجازات

لا يجعل الشي سببا لشيء فالمراد بجعلها الشي سببا ان

المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل

كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا

حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما

نسبة تصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم

واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا

للاكرام والاكرام سبب مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا

لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق

يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند

الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان او

لهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث

انه يبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء

مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو

ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم

وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني

مضارعا فالوجهان اي فيه وجهان الجزم لتعلقه بالجازم

وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل

بغير المعول نحو ان اتاني زيد اتيته واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو
ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا للقد اي لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه القلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما
قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا
بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم
تؤثر في تغير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في

تغير

تغير المعنى حيث خلصته بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير
من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها
معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم

سببية بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي هم يقنطون وان التي
يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد
الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا
تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا
كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان
يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له
يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء جزاء وانما اختص تقدير ان بما بعد
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق
بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها بتلك القابلية
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها فقدر ان

مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو
اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فايدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ادخال تلك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء
له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان تقديره على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة يحكم بها هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
نذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقوله

الشاعر وقال لابدهم اسوا ترا وليها فكل حتف امرء يجري بمقدار
الامر هذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد
بصيغة الامر انهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان
الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والا
صوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه
صيغة تطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول لكن
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز
عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن
مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه
وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضي للاعراب

انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان العين الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لما شابه ما فيه من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا
اضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب
مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او
بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في
تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على
تقدير الفتح فانه اذا قيل في تقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة
فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كانت بعده كسرة

واخش واغز وارم كما تقول
لم يضرب لم يضربا لم يضربوا م

المتكلم المعلوم م

وتحرزا من الخروج من الكسر
الى الضمة على تقدير الكسر بالمضارع
على تقدير الفتح

او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول ولو فتح لا
لتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة اضرب مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة اعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردّت لانتفاء موجب الاحذفها وهو اجتماع
همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضاف
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا
القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيّرت
صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل
ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان

بالامر فيه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس

معناه

معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج
من الضمة الى الكسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه
ويضم الثالث مع الهمزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا
يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء
مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث
الثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد
عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع اعلالين في مثل يروى ويطوى قيل الاصوب
ان يقال معتل العين منقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عَوِرَ وصَيِدَ وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض وا
ختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر تبعية فذكر معتل العين في المبني
للمبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح
فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين الى

ما قبلها بعد حذف حركته فصار رابع وقول فابدل واو قول
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو
فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام في حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل
قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها و
انضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من
معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل
العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في

مجي اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير استخير واقوم بالياء
والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل
حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير
واقيم واستقيم لغة واحدة وان كان اي فعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما
قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني
للمفعول ينقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال ويختار ويباع
وينقاد ويختار ويقام لتحركها لحركة خفيفة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه
على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد

فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو
المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعلق المضروب بحيث
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني
لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين
نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى
اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين

نحو اعطيت زيدا درهما يكون

الاول

الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري
بمعنى علم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الآخر وهو انبا ونبأ
واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في المتعدية الى ثلثة بل
تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل من مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
او الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر
وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي

افعال القلوب

هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ان ما انشات هذه الجملة
عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم
واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على
انهما مفعولها ومن خصايصها جمع خصيصة وهي ما يختص
بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا
ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدا وخبر وحذف المبتدا والخبر عند
قيل ان مفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون

بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هولاء بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
كما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا على غرائك فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي
الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان
يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من
خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت

اى لاتخلنا جازعين لأ
على غزائك الملك بنا اذ قد
وشى بنا قبل ذلك الوشاة
عند الملك فلم يضر ناسنه

عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال

الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما

تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها

بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو

ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على

تقدير الغايها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم

في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا

على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى

على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى

على تقدير التاخر قد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل

ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله

نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب

قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين

المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا

شك ان الغايها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز

المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها

او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص

بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه

وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها

تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب

وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجي مثاله

او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت

وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء

الداخلة على معموليها نحو علمت ا زيد عندك ام عمرو ومثال التعليق

بالاستفهام وترك اخويه للمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد

في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه

الثلثه لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت

بقا صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها

فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث

اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث

المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امرأة متعلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا
يقدر على التزويج فالفعل المتعلق ممنوع من العمل لفظا
عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف
الجملة على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا و
الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا المعنى
ومنها اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني

وشمتني

وشمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير
المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي
ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجري راي البصرية والحلمية على راي القلبية فجوز فيهما
ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد

الحلم خواب

كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريةً من عن يميني تارةً
واما مي وقوله تعم اني اراني اعصر خمرا اولبعضها اي لبعض
افعال القلوب ماعدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما
قيدنا بذلك لئلا يتوهم لاوجه للتخصيص بالبعض لان
لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت متعدي براي
بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى
اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي
اخذته مكان لو همي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى و
ما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه
ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت با
لحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت

تقول

تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم
يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة ووجدت موجودة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير
الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على
صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو العمدة في الموضوع له لان هذا التقرير نسبة بين
الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال
الناقصة وتتمة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير

بحث افعال الناقصة

كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير
فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على
وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها
فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى
ما هو الموضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع
افعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح

وما زال

وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح و
ما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار و
ما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير
من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا
عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كان وفيها ضمير لما تقدم من القرائن
ونحوها اي لم يكن هذا على قدر ما يحتاج اليها و
الضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك ومعناه اي حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا فعد ناقصة في قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة

كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز رجاء وقعد
الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه
الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من
المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه ككون الخبر
منتقلا اليه فاذا دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني
وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني
اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع
هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو
كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر

مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناه اي اثره المترتب عليه ٢٣

وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على
الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا
بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان
يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة
بعدها خبرها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس
صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة
عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على الماضي اي في زمان الماضي
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء

ولقوله تعالى فيكون ويكون
رابعة وهي التي وجودها
وعدمها لا اخل بالمعنى الاصلي

بجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صارت الطين خزفا و
تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات وتتعدي بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو
ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر انّ العداوات تستحيل مودة وقال
فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها
مثل اصبح زيد قايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد
بوقت الصباح وعلى هذا القياس مثلا الاخران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد
انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذا الصفة وتكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا
دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما

فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
فاذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار و
قد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة
في مثل قولك اض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من
البين في مقام التفصيل ما ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وصاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها
عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات

وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتى ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها
على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها
اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلا للامارة اما دلا
لتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ من معاني هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود

منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية
فهي ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد
فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اي من اجل انه لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام جالسا اي
اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بخلاف
الافعال المصدرة بحروف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال ليس زيد
قائما اي الان وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها
الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز

اي ما دام لم يفيد فائدة تامة لم يشفع وان جمع [illegible]
[illegible] الخبر لانه ظرف فضلة لا يدل [illegible]
[illegible] فائدة تامة

ما اجلس لم يحصل من المجموع
كلام يفيد فائدة تامة

وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم

التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا مالم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو لم كان مالك
او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع
من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي
افعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي علي
تلك الافعال واقعة علي ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او
مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي
عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلا
متناع تقديم معمول المصدر علي نفس المصدر ويخالف هذ
الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتفردهم وكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في نحو
مادام لان ادات النفي لما دخلت علي الفعل الذي معناه النفي

وهو ما كان الرابع وهو احد عشر فعلا ذكرناها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال الثلثة وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها

افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال
بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم
كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي
تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف
ان يجعل ما في اوله ما النافية من هذا القسم لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

مبحث افعال المقاربة

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له الاحير فعسى في قولك

عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا
اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاقتران الخبر على حصوله
للفاعل وكاد في قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد
لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه
اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالقصد لما يفضي اليه اي الى الخبر فطفق في قولك طفق زيد يخرج تدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه اي الى الخبر فالاول
اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير
منصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونحو الى غير ذلك من الافعال

وانما لم

وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول في احد استعماله
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن
الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو لوقوع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر
اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي
الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول

وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون أن يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي اري ان بينا
وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد فان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الآخر لقيامها مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة
وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد وان يخرج في محل النصب لانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى

وان يخرج

وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما اكتفي
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فعلى هذين الاحتمالين ناقصة
وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
وكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه
ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم
مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء يخبر عن
دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فكاد فعل اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر
في الحال باعتبار احد معنييه من غير ان الدالة على الاستقبال المنافي

الحال

قوله لعدم [illegible] عسى ان يخرج زيد [illegible]
[illegible]

وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى
تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل
واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل
النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كساير الافعال فى افادت ادوات
النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما فى الماضى فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء ذى الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى
كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله

وماكاد

وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما
وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
فى وقت ما ولا تناقض بين انتفاء الشىء فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن
الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء لتخطئة ذى الرمة وهذا الرد مما يغنى بتسليم
خطيئة روى عن عنبسة انه قال لما قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة فغيره وقال عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى
للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كساير الافعال فى افادة النفى نفى
مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد
عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول

ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حين اراد النفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي
الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وههنا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه في الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفي تكلمه عليهما والثالث يوما وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل دنو اخذه وشروعه في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب
بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع ويجيء اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل
كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يا واخذ وكرب يفعل
وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف

على طفق

على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد
وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب

فعل التعجب

وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر
الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف
لان للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض
بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب
~~بجوز التعجب ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او~~ المراد
ولم يمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال اما وضع لانشاء التعجب في

ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد

بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما أَفْعَلَهُ والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب أَفْعِلْ به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب
غير متصرفين فلا يتغيران اي مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ
وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما أَحْسَنَ زيدا وأَحْسِنْ بزيد
ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ولهذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد
شذ ما اتمو الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء
صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او مجرد مما فيه لون او عيب مثل
ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بهما اي بما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه

ويجعل المتنع

ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار
والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما
وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام تقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال لما
زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم
التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا
تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد وكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما

بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن
واقع دايم لانه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء
اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او وضع ابتدا بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان النكرة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الخبر من باب نصر اهو ذا ناب موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو

قوي من حيث

قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد
فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي
صار ذا لحم وبه اي مجرور فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس
الا وبه اي مجرور مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن على انه لكنه
بمنزلة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره
ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون بهمزة احسن
التعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد اي زيدا
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر

كل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منحيات الحسن كلها ما يمكن ان يكون
فصل افعال المدح والذم يعني الافعال المسماة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع
اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن نحو مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم
في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع
كسر الفاء والرابعة كسر العين مع كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين فان سيبويه حكى ان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
وهو الواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام

افعال المدح

تفصيل

تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا
الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو
نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل ونحوها او يكون مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم
رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب
المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي موصولة
بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة بجملتها اي فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى
الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتقديمه انما هو بحسب الغالب لانه قد تقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله

اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير
المبتدا لقيام لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو هو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني
جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة وتاويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست
المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال بئس المرأة هند ونعم
المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله

بئس مثل الذين

بئس مثل الذين كفروا جواب سوال مقدر حيث وقع المخصوص يعني الذين كذبوا

كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل الا
المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله
فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشيء
او حبب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير
اى حبذا وفاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مونثا لجريه مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص

واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه حال او تمييز
على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين و راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة و العامل
فى التمييز والحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيدا لان زيدا مخصوص
والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل



لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها
منفصل النسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه
او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمة اى لاجل انه يدل على معنى
فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى الاسم ينفصل معناه بالنسبة اليه

بحق الجر

نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى
ايصاله فان معنى الافضاء الوصول فلما عدى بالباء فصار معناه الايصال
او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور ونحو ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف
حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى
الافعال الى ما يليها او لانها تعمل فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى
وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجوههما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى تقع بعدها

وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وعدا وخلا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والخمسة
التي تليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ المعنى
لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجي اليه والتبيين
عطف على الابتداء اي تجيء للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من ابهم وعلامته
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا
قلت

قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجيء
من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا
في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب عنه المصنف بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من في كلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر
او شيء من مطر او متوارد على الحكاية كان قائلا قال هل من مطر فاجاب بانه قد
كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهو بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان
في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قلبي اليك فان قلب المتكلم منتهيه اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا

نحو قوله تعالى لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك

اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى

مع تشبيهما ما كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما في العلم

والكثرة وتختص بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه اى حتى

لانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها

خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب

على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية

وفي للظرفية اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا

نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل

اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر المجرور بالباء

به كما في نحو مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان

بقرينة

بقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره

نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه

فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون

السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس

والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بهذا

والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء

على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد

صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى

الايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها

سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد

اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال

ان زيد بقايم والنفى بليس نحو ليس زيد بقايم وبما نحو ما زيد بقايم نحو تزاد فى الخبر
فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او القوا بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقوا يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك زيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
لبيان علة شى ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى عنه وزايدة نحو ردف لكم
اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما استعمل فى الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما انه وجب لها صدر الكلام لكونها للانشاء النكرة مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذى مدلول رب لانه

اذا وصف

اذا وصف الشى صار اخص واقل فهم لم يوصف واشترط كونها موصوفة انما هو
على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على وفرقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل فى معنى التكثير
كالحقيقة وفى التعليل كالمجاز المختار لحال القرينة وفعلها اى فعل رب
يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم افارقه محذوف
اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو رب رجل
كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على ضمير مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين
فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون

ربما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء

ويلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوقها على الجمل

نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ونحو

نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة

موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهى الواو

للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى اول الكلام فكونها للعطف

ظاهر فان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها

للعطف فى عطف ثم صارت قايم مقام رب تجارة بنفسها الجر

بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو

القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فى الكثرة استعمالها لا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال

يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى لانحطاط الواو عن درجة الباء

تخصصه بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن كذا مثلا بل يقال والله او

ورب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو

الباء لتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها

اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم

الله من الاسماء الظاهرة لانحطاط مرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو

وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل فى باب القسم وهو

اسم الله والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر

من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على

اسم الله خاصة فهو كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله

واقسم بالله وكما يكون لغير السوال يكون للسوال ايضا نحو ابالله لا افعلن وبالله ا

وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدعا

على المظهر المختص باسم استحلفه نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما لم يختصا

ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة

لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص في

المكان الثاني ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحرف

النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لا

كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القايم وما ولا في المنفية اسمية كانت

او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود

القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما قسم السوال

فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اضربني وبالله هل قام زيد وقد يحذف

جوابه

جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل

على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله

قايم ووالله زيد قايم وانما لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود

ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه

اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب في هذه الا بحسب فيها علامة جواب القسم

وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر وذلك اما بزواله

عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت

عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على حقيقة او حكما نحو زيد

على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول

من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه

نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض
الوجوه وقد يكون اي الكاف اسماً بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اسنانه مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كك وكه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد دخل في السعة
على المرفوع نحو ما كانت خلافاً للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقاً نظراً الى ما جاء
في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان
الماضي بمعنى اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي
يوم كذا الزمان الذي اريد بهما الجميعة كما اذا قلت سافرت عن البلد مذ سنة كذا
او ما رايت فلاناً مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها
فان معناه ان مبتدأ زمان المسافرة او عدم رؤيتي كان هذه السنة والممتد الى
الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى

الابتداء

الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضراً وان مضى بعضه يعني اذا
اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضراً فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو
هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا الا انهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل اي ما وراءهما فكيف يصح اعتبار بهما من مبتدأ زمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول منها للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت ما بعدها تكون حروف جارة
وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت تكون افعالاً الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظاً
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى

الحروف المشبهة

فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة

لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا

تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع الكثرة والقلة على الاخرى

على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل مبلغ

جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء

بخلاف الاربعة السابقة ولها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا لبيان

من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم كالكلام المؤكد و

المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فانها

بعكسها اى بعكس اقيما على حذف المضاف فانه يقتضى عدم الصدارة

لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى تتم

كلاما

كلاما وحتى لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى الكتابة وانما حملنا

العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاقتضاء

يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف

عن العمل لكون ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قايم

وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم وقد تدخل هذه الحروف

اى حين يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة لما اخرجتها

عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى

الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك

زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها

معناها الجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها فى حكم المفرد ومن ثم اى ومن اجل

المفرد المذكور وجب الكسر فى موضع الجمل اى فى موضع تقتضى الجمل ووجب الفتح

في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه
لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قايم وكسرت ايضا بعد
اسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه
قايم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا
شاخص لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا
انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
لانه مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك

بعد لولا

بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل
الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان معاذا ذلك غرمت
اي لولا رغمت اني معاذ لك ولولا انك ضربت صدره منك وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل على الفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في
موضع التقدير اي تقدير المفرد وتقدير الجملة والكسر على تقدير جعلها معهما
جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها مع اسمها وخبرها وقع في
موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له
وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ
ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة

جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير
جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا صح صح

فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا للمفاجاة والفتح
على انها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة
وتمام البيت وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا ۰ اذا انه عبد القفا واللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعول الثانى وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه
ولهازمه اى جهته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتئان
فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما
تقليبا وتشبيه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اى مثل اذا انه عبد القفا
ومثل تشبيه وما يجئ ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول
انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان

المصدرى

المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما
مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانما هو من جنس المقول
ولذلك اى لان ان المكسورة لا تغير الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لا
نها فى حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون
المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت
ان زيدا قايم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت ان فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها
حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مقتضى الخبر اى خ كخبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يعتبر قوله
لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه
خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون
العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه
وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه
فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولان لكونه اى لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على المحل اذ قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك

بينهما

بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانما
لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الا
ستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل
اسمه وعطف شى عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول ما خرج زيد لكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وانما لذلك اى لاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى
الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق

بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اى على اسم ان اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين
ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لانها
علاها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وفيه
كراهة ذلك والاختيار والتقديم ان دون اللام رجحها للعامل على ما ليس بعامل
ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى
الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه
فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف

كما يجوز

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا المرتكب صحيحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم
وان زيدا لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولانه كثير فى الاسماء الا بطرفيه
اعرابى لفظى لكونه اعرابا تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى
افعال التى من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها
على ما يقتضى المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان
كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لان اصل الدخول على الفعل

فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلها متمسكين بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فيعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقدير
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب اللفظ
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة بضمير الشان خبرا لها فيكون
عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهو لا يزال عاملا بخلاف المكسورة
فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في اللفظ وان كان اقوى من العمل في المقدر

لكن

لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان
يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها
على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير اي غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو
اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير متعرفة
واما في الضرورة فجا في المضمر قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديقي ويلزمها اي المفتوحة
المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقوله

الشاعر • واعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف يأتي كل ما قدرا • او قد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزومهما من الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة او حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه
لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عين به الاستقبال فهي
المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان المنفي
منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه
وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا
الاسد

الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى
على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر • ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان • وان عملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح
كما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا و
ان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو

يخالفه له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والمغتفر هو المعنوي و
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة وانعقدت العاطفة لفظا ومعنى فلم يجر بها الخلاف ان
وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على ان وان
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها الواو

وتخفف

وتخفف الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الخبر الظاهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على
الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز
الفراء ليت زيدا قايما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه قيل اتمنى
زيدا قايما اي اتمناه كاينا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما
قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام
الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا و
المحققون على ان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى

بحث حروف العاطفة

لعلكم تفلحون وبعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة
لعل كما جا في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية
كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فقال الشاعر حكاه على
ما كان عليه وكان اسم ذلك الرجل ابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى في
الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكره الناوي بل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل اللغة الشاذة اى العقيلية والافلا حاجة الى التاويل بعد صحة مجيء
الجر بها وحكم بشذوذها الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المص منها

وعند الاكثر

وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اليه او الى ان
بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو ليست منها
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما
معها فصحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما
وليس المراد اجتماع المعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك

المعطوف

جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل من كليهما لا من احدهما
دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه
لا يفهم هذا الترتيب منها وجد او عدم والفاء للترتيب اى الجمع مع الترتيب

وتراخ ح

بغير مهلة ومثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى
مثلهما اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى
متوسط بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها
اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث
انه قوى او ضعيف من متبوعه اى معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة
فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فصار كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه
ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج

متبوع

نحو جا

نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن
ان يتعلق الموت بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت
الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم [قدوم]
ركبان الحاج على مشاتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك فى الوقوع
هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى
او الاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء المتبوع وكذلك الانتهاء بالملاقى
للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد
شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا
الا انه لم يأت فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان الاصل فى حتى ان يكون جارة لكنهم
استعملها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها
[منهما]
لم يستعملوها فى معنييها جميعا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وانما استعملوها [illegible]

المتحاد بين

وهو كون مدخولها جزأ لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر

في الوجود من اتحاد المتحادين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص

معطوفها بكونه جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى الذي يقال الجزء اعم من ان يكون

حقيقيا او حكما ليشمل المتحادين كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من

هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون

ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم انا وفي مثل ولا تطع

منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة فيها لاحد الامرين على ما هو الاصل

والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة

لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة

احد الامرين المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت

احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن تمة اى لاجل

انام المتصلة

انام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب

التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما

هنا وليس ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان

جايز حسن فصيح وان زيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت

زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشرفيه

انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين

والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا والاحسن ان الحكم بضعف لنزوله

عن رتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لانه ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا

وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا

من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين

احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف

او ولما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو فاجابك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال انه احدهما لا على التعيين جاءك
او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بنعم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطي الصحة
فقيع ام المتصلة فوقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها انشاء
في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله وعن نعم لم يجز
اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى والمنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع ماقبلها اما خبر مثل قولك
انها لابل ام شاء اى انه القطيعة التي رآها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم تشككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت بقولك

ام شاء

ام شاء اى بل اهي شاء واما استفهام كقولك ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازم مع اما اي غير مستعملة الا معها بمعنى اذا عطف شيء على آخر باما
يلزم ان يتصدر المعطوف عليه باما اولا ثم عطف عليه المعطوف باما ثانيا
نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائز
مع او بمعنى اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يتصدر المعطوف عليه باما نحو جاء
اما زيد او عمرو ولكن الجيد نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الا
ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين على معطوف
واحد ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني

ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا نحو
ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى ثابتا للحكم لا
حد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجى فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف
الحكم من المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو
فحكم المجى فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشى لا بالمجى ولا بعدمه والاخبار الذى
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد
النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انه كلمة بل لصرف

حكم

حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف في
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد
بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجى منفى عنه ولكن
لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا
فيكون للايجاب ما ينفى عن الاول فيكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد
لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل في مجيئها بعد
النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها
نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
لا يستعمل بدون النفى حروف التنبيه ألا وأما وها تصدّر بها الجمل كلها لئلا
لا يغفل المخاطب عن شىء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا

حروف التنبيه

زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم ويدخل ها خاصة من المفردات

على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عند الاشارة التى لا يتعين معانيها

الابهامه نحو هذا وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها

استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح

الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكان مراده بالقريب ما عدا البعيد

فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب

من غير زيادة ولكلتاى والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة فى خلاف

البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال

البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء

واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف

يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه

استفهاما



استفهاما كان او خبرا ففى جواب اقايم زيد بمعنى قام زيد وفى جواب لم يقم زيد

بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم

انت ربنا ولهذا قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا

وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى

وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم فقال زيد

نعم يكون اقرارا او يقوم مقام بلى التعريف الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب

النفى يعنى ينقض النفى المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا

عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به

فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا

بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما نقول

فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى لاثبات بعد الاستفهام لا تستعمل فى علمه

استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم بهذا لمخالفه لما ذكره المص ويليها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي
ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي
واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض
النسخ تصديق للمخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم
ياتك اي قد اتاني ولم ياتني وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله
تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل
للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب في هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المص كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف

زوايد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في
كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا للاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارئ سبحانه ان وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان
مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها
ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون

تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية
تعطو الى ناضر السلم على تقدير ولتطيته بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا
ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا
اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما
خطاياهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما
مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما
كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منهما ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا نحو ما جاني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا

الضالين

الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث
يستغنى عن القسم فيرد لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف في
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حاير
اي هالك فالحور اي هلاك وحرف الباء واللام تقدم ذكرهما مشتملا على
ذكر مواضع زيادتهما فلا حاجة الى تكرارهما حرفا التفسير اي وهي
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل
متقرر في معنى القول لتفسير المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد
صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا

تمامه
بافكه حتى راى الصبح جشر

حرف التفسير

اي يتبين في معنى القول

مقدر للفظ غير صريح القول مؤدٍ معناه نحو قوله تعالى وناديناه أن
يا ابراهيم فقوله أن يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه
بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه
شيئا هو ايت فأن حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا
لقوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
يفسر لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما

حروف المصدر

وأن المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة فالاولان اي ما
وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة
الفعلية

الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو اعجبني
ان خرجت اي خروجك واختصاص المصدرية بالفعلية انما هو
عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو
الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية وأنّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا
اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل الاسم المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك
اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا

حروف التحضيض

حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام

لدلالتهما على احد انواع الكلام فتصدرت لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويليهما الفعل وفي بعض النسخ ويليهما الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه
اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون بكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حرف التوقيع والتقريب قد سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحروف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه تضاف في
بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير

قد ركب

حرف التوقيع والتقريب

قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلاة ففيهما اي ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب ويكون
مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لا يتوقع ركوبه
وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اي تضاف في
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينهما
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا
ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل

حرفا الاستفهام

فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك

لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على

الانسان اى قد اتى على ولما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان

رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف

وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة ام تصرفها اى

التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول

ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت

لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت

عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل

هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير

مستحق منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها

قويه

قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانما

قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه باستعمال الهمزة التى

هى الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة

لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم تعدد لانها بمعنى بل للاضراب عن

السؤال الاول واستيناف سؤال الاخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك

ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع والفمن كان واومن كان

بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها

فرع الهمزة فلا تصرف في تصرفها وحرف الشرط ان ولو واما الماضية الكلام لما انى

فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل

على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى معناه ان ان للاستقبال

سواء دخلت على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك



فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي
في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهاده
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو
قوله ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
اي لاجل انتفاء الاول
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
الامر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في
الماضي كان منتفيا فيه فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء
مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في
زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم

الثاني الاول

الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ العلماء في عكس المشهور ولم
يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لا كرمتك
لم يقصد ان المخاطب يعلم انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم

تصحيح المصنف [illegible] انتقال الشرط والجزاء [illegible] الشرط [illegible] اللازم [illegible] انتفاء الجزاء [illegible]

يستلزم

الا ثابتة الاكرام فكيف لا يلزم الاكرام الاكرام ويلزمان اى ان ولو النحل

لفظا كما مر فى الشلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان

بانهما فاعلان لفعلين محذوفين مفسرهما الظاهر اما احد وظاهر واما

انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا او تاكيد

الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل

وحده ومن ثم اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها

انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو الصالح

للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل

موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان

هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل فقال

لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر

المقدر بلا بل لا بد من مفسر وان لكون دالا على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى

ثبوت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر ان عوض عنه من حيث

اللفظ فليس منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا

يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه فى ذلك جاز وقوع

الاسم الجامد خبر التعذره اى لتعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو

ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع الفعل فى موضع واذا

تقدم القسم الاول الكلام على الشرط اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تراك

فى الكون ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط اعنى الشرط

متعلق بتقديم لزمه المضى اى لزم القسم ان يكون الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى

ليكون على وجه لا يبطل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل

ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا

لانه يلزم ان يكون نحو وثمّا غير مجزوم وهو صح واما مضى فى جواب القسم

لكونه لكلمة اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اكرمتنى

لكان لفظا او لم يأتنى مثال الماضى معنى لا كرمتك ولكن توسط اى القسم

الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى

وان يلغى القسم يعتبر الشرط ويحتمل الكلام المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى

وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى آتك فعلى المعنى

هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز

نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار

فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه ولكن

والله لا اتيتك انما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى خلافا للمثال الاول

اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على غير توسط كاشتراطه على

التقدم

التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو

حينئذ نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال التقديم الشرط وجواز الغاء

فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه فعلى كلام الشارح

يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه

اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى

تقديم المثال الثانى على الاول لكونه اراد اتصال المثال بما يتصل به بعده لا لان

على تقدير تقدم اللف بين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ

كان اللفظ به اذ تقديره كالملفوظ فى صدر الكلام فلم يضر فى الشرط الذى بعد

فكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا

فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط كان مجزوما

بحذف النون او لحمه اى لايجزموا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ما من وانكم لمشركون جواب القسم

فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء

واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته

واما عمرو فاهنته واما بتفصيل ما عرفت عنه او اجماله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الاول

في اوايل الكتب ومن ثمه كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث

يكون المذكور ضدا لغير المذكور لان احد الضدين يعلم من الاخر كقوله تعالى فاما الذين في

قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما تشابه المذكور ههنا يغني عن ذكر المحكم لكنه

مقدر معنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويرجعون اليها المتشابهات

والحكم بان كلمة اما للشرط لوقوع الفاء في جوابها وسببية الاولى للثانية والتزم حذف

فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها

جزئها في

جزئها في حيزها اي حيز فائها او جزاء ما عدا ان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان

ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة

فزيد منطلق مطلقا اي نحو بعضا مطلقا عن تقييد بحال التحيين تقديم ذلك

الجزء على الفاء وعدم تحيين هذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه اما خليفة

التعليق لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل المبرد وهو اي ما وقع بينها

وبين فائها معمول الشرط المحذوف علامه مطلقا اي معمولية مطلقة عن

بحال التحيين التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب

الاول مهما يكن من شي فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن مع من شي

واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط

والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما

يكن من شي يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل الرجل لاما خاصية جواز التقديم
اصلا وقيل والقايل المازني ان كان ما يلي سطي اما وفاىها لجاز التقديم
على الفا مع قطع النظر عن الفا كالمثال المذكور فهو قبيل القسم الاول كما يكنه
المتوسط جزء الجزا قدم على الفا والا اي وان لم يكن جواز التقديم مع قطع النظر
عن الفا بل انضم اليهما مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان في ما
حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو قبيل الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط يعمل فيه
المحذوف وهذا القايل يعني ان يكون ورا الفا ومانع اخر يوجب ان يكون تحمل منا
لاما قوة رفع حكم المانع عن الاول دون الثاني في هذا تقدير الكلام اذا كان بعد زيدا
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق اقيم مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء
لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتدا كما كان اولا وعلى المذهب الثاني

مهما يكن

مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع عندهما
بكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا بالنصب فمنطلق
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما قيل الخصم عما
يكون الواسطة بين اما وفايها منصوبة لظهور امتناع كونها مرفوعة لكنه ساكت
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول حرف الردع
كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جا ما بمعنى حقا
والمقصود منه مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا

جاز ان يقال انه اسم مبني يكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف والمناسب بمعناه
لمعناه انك تردع المخاطب كما يقول تحقيقا لضده لكن المخاطب النحاة حكموا
بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من المقصود تحقيق مضمون الجملة كما لمقصد
بان قالوا مجرد ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة المتحركة انها تختص اسم
تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او
مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم الاعراب
ولما لحقت الفعل البناء فبني من اول الامر بسكون هذه على بناء الخفة بحركة تلك
اعرابه ماو ليست لانها كالجزء الاخير من الكلمة فان كان المسند اليه اسما ظاهرا
غير مونث حقيقي مخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدم اوفي
اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام

تاء التانيث



تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمونث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
اليهما لان العلامتين مثل الحشيتين المسند اليه علامة التانيث لان تاء التانيث قد تكون
معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهر في غاية الظهور ولهذا لحقت
على ضعفها فليست حجا بل لا يلزم الاضمار قبل الذكر وغيره فان بعض العرب في بها
لكلام النحو والاول اشعر على حال الفاعل كما ان التانيث وفي شرح الرضي هذا
ما قاله النحاة ولا نمنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفا نزع
في مثل هذا الابدال ما في بدل الكل من الكل الا ان يكون الجملة خبر المبتدا او نعم
لاعرفه كون الخبر معها التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا
فسمي ما به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعروضه في
مصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهذه الضوابط نون

ساكنة اى بنا تاما فلا يضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون من
ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه
اواخر تلك الكلمات لا تتابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر لحوقها بعد
ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر
غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من اخر الحرف الاخير ولم يقل
اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو اجل انطلق فان المراد بتبعيتها لحركة الاخر
تطلبها لها في الوجود فقطع العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى
كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وعدم اتصاف معناها
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله

عنى

عنى

مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما في وقت واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت سكوت الان واما التنوين في نحو رجب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن
قال الشارح الرضي وانا لا ادري ما منع ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فان التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علامة تمحض التمكن والعوض وهو
ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا
فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حين
وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ورفقت بكل فلما اى
بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات
فان الالف والتاء فيه علامة للجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيه ما يقابل النون فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن

وهو الذي اذا سميت به امرأة مثلا امرأة تثبت فيها النون ولو كانت للتمكن
لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان
علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما عوض عنه المضاف ولا تنوين الترنم لوجوده في
غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها مقتضى مناسب لحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما الحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل
به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد بعض اسباب حسن الغناء و انما
اعتبر ولم يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحرف والكلمات الواقعة فيه
في اثنائها جائز الوقف كما تشهد به اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو
الاخير الذي يحصل بسلك النظم فيتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع والاصل
بنغم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا
بامتناع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فروي هذا البيت اثناء وجعل بابدال فيها الالف وعوض عن الالف
عند التغني نون التنوين والغالي يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
امتدادها لانه ليس هنا ما يمكن تحصيل ان اشبعها عن حرف الاطلاق يوجب
امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة والحق الصوت
بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
ويسمى هذا القسم التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
يتجاوز البيت الحد بهذا التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع

ليس للقسم الاول الاسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى
من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف المباني موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من
اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع في بعضها ايضا تأمل ويحذف التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد
بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والثاني المضاف
اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن
وكذلك في قولهم هذا فلان بن فلان ولانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم
لا يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على الخبرية

عمرو ونحو ابن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانه لا
يحذف فيها لئلا يلتبس بنت في مثل هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة
الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاصل
بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر فيهما لتشبيهها
فيهما بنون التثنية يختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في
ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون المواضع
والحال الاستقبال لكونها مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا

زيد ما يقوس الا قليلا لاختلائه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لانه شبهها
لما بالنفي ولكن قد تتناى نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يوكدوا او الفصل اي منفصل عنه وهو القسم من غير ان
يوكدوا بما يتصل به وهو النون بعد حصلا احيانا وفي قول الزمخشري شارح الي
ان زيادة نون التاكيد في مثل ما تفعلن اي الشرط المؤكد بحرف ما فانه لما
اكد والحرف قصدوا التاكيد الفصل ايضا لئلا ينقص المعنى عنه ومما قبلها اي
قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم
ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او
لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة

لالتقاء

لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وفيما قبلها
في ما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك
المذكور يشمل التثنية وجمع المونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في
التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في
المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة

في غيرهما اي غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز اي ولو جمع المذكر
يا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او بتحريكهما
ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بهما
ومعنى كلامه ان النونين حكمهما في المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما اي ضربن
اما مع ضمير متصل بارز وهو يا وجمع المذكر نحو اغزن وارمن واخشن
والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغزون وارمن واخشن فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فيقول اغزن
وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن
وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وكسر ياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي

الرجل

الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز هو في الواحد المذكر نحو اغزون وارمين واخشين
فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة تصير بها الفاء التثنية تقول اغزون
وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن غير
اي الجملة مع غير الضمير البارز كالمتصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترمان
هذا مثال الفعل البارز الذي حركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون
في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع لحاق نون التاكيد وضم الواو
لضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضم لاجل النون وهل ترين
في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال المرء تري الناس هذا مثال ما فيه
ان كسر لاجل النون نحو اغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ونحو قيل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزين واغزن
بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء

المكسور ما قبلها كما في اغزي القوم وهذه جميع الامثلة ووقعت
على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع ضمير البا
وكالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشير
اليه والنون الخفيفة يحذف الساكن اي لالتقائها الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد
رفعه اي لا تهينن حذف النون الخفيفة لالتقاء ساكنها
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل
عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحرك
بحركات التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا و

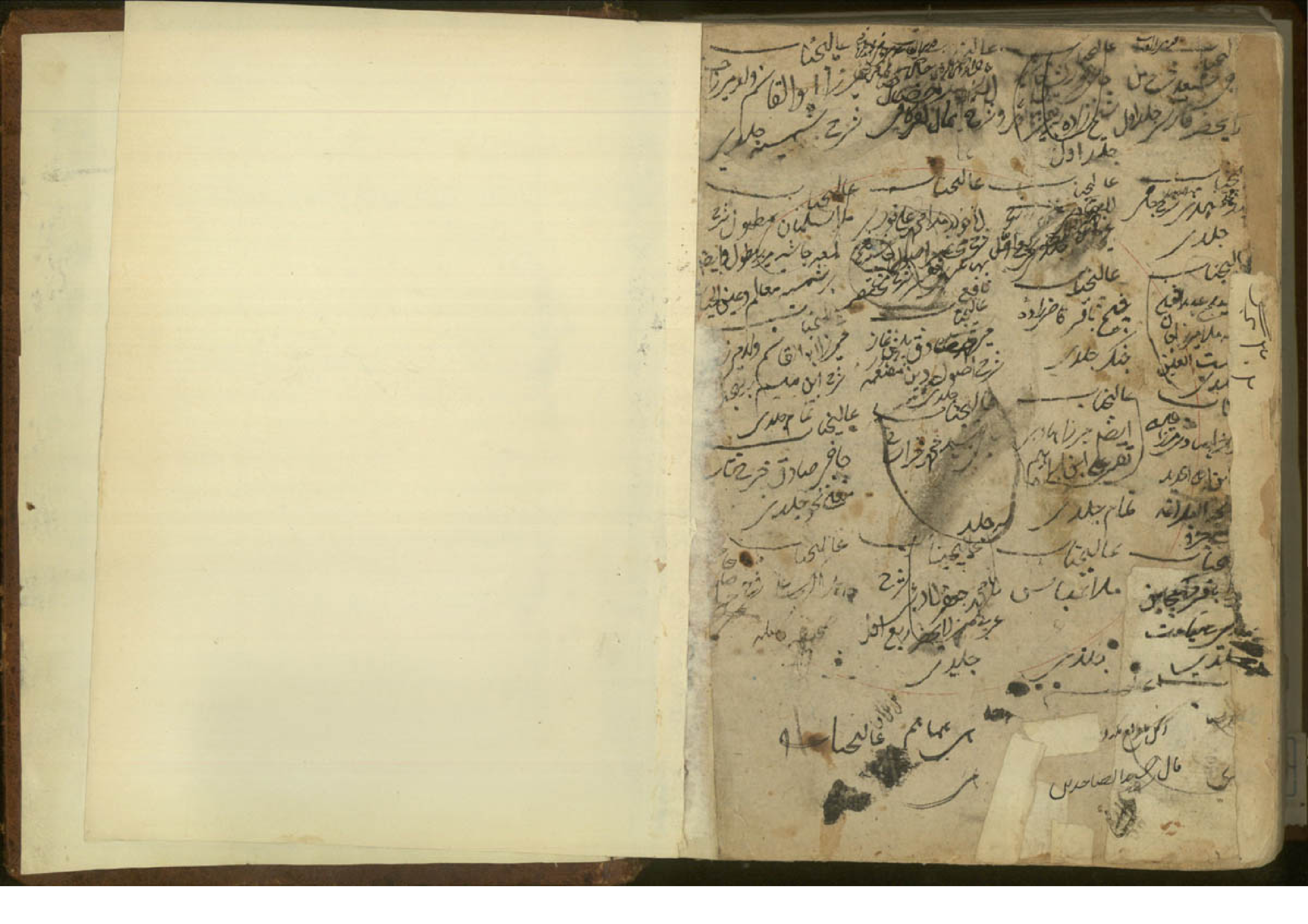
دفعا

وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف عاما لحقت به تحقيقا
اذا ضم او كسر كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل
الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد ما حذف
لاجل المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما
حذف لاجل التنوين لانه في الوصل والخفيفة ليست بلازمة مع
اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا وان انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا
او اصابني خير او اختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق
بنا تبعة شرورنا كثيرا واجعل نونات نقابضنا خفيفة كانت او



ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالفاداب عبوديتك على نهج
الاستقامة وصلى على كلمة شفاعة استقامة الجهالات شافيه وعلى آله
ومن تبعهم من زمرة احبابه فقد استراح من مكد الانتهاض لنقل هذا الشرح من
السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في
وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعراض ضحوة السبت الحادي
عشرين رمضان المعظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانماية
فقد وقع الفراغ من تحرير هذا الشرح في اواخر شهر رجب المرجب
من شهور سنة سبعة وثمانين والف من الهجرة النبوية عليه الف التحية
وعلى آله الف الف ثنا كاتبه الحقير الفقير
الغريق في بحر العصيان المذنب المحتاج الى رحم
الملك المنان ابراهيم بن سلطان اردبيلي المتلبس
في مدرسة الشيخ قدس سره عفا الله عنه
ولوالديه واحسن اليهما وا...

تاریخ ولادت باسعادت نور چشم میرزا
نصر الله ابن میرزا ابو القاسم بتاریخ بیستم شهر
شعبان المعظم ۱۲۱۰ قدم به دنیا گذاشت
یا الهی مبارک باشد



عالیجناب
جلد اول
تمام جلدی
ملا عباس